



بسم الله الرحمن الرحيم \*

الحمد لله الذي شرع لنا هذه الفرائض والاحكام وجعل العلماء ورثة  
 الانبياء نكره عليهم اسلحة ويسرهم اسباب اتوصل الى ما قدر لهم  
 من اعروض في كتبهم وصرف عنهم ما وقع القاطعة عن المساهمة بانصباهم  
 في شرف نعمه وتوابعه وزجر حرج عنهم تخجب القصد والحرمان الناتج عن  
 التخصيص مدية \* وزجرهم من حسن طواعي الجدود ما ارشد بهم الى  
 نوحه في بقوب سببه \* ولم يكدر صفوا اشتراكهم في نسب تصحيح  
 لاصول رسوله وحملوا رعيومهم بالاعمال من طيات الجاهلية اسفه \*  
 وحالة وسلامة على مومنين من مشكلات تقديره \* والمفرق في  
 بحر الحكمة من حمده على تكذيب نبيه شره وضعفانه \* ومولانا  
 ابي القاسم حيدر بن خير بن خير \* وصنوة طهارة من مصران برار \*  
 ونبي له سبيلين شاهرين \* وصحبه وثقته من جمعين \* مد \* وحسن حال

من العلوم مقداره \* وعلا في قنة الفضل بصريح النص مناره \* علم القرائض  
الذي هو جوهر الفقه كما قيل ونصف العلم بوضح الدليل \* وكيف لا وقد طولت  
الغاية الربانية بالكلام القديم بيان احكامه وتقسيمه \* وحرص سيد الاولين  
والاخرين فيما روى عنه على تعلمه وتعليمه \* فياله من فضل الكتاب والسنة  
دليله \* وناهيك به من ينه شهادتها \* ورسوله \* ولهذا تسابقت جيادهم العلماء  
في مضمار تحقيق مصادره وموارده \* وتبارت اقلام اولي التاليف في تقييد  
اوابده وشوارده \* فمن موجز اقتصر على ضبط معاني الفن وعيون مسأله \*  
ومن باسط اطلق عان اليراع في تحرير مقاصده ووسائله \* وان من اتقن  
مختصرات هذا العلم ترتيبا ووضعا واعطى المتبتدين افادة ونفع \* كتاب  
تقرير المباحث \* في احكام ارث الوارث \* لشخصا خاتمة المحققين في جميع العلوم  
والبرز في ميادين التدقيق في المطوق والمفهوم \* ذي تصانيف استحق  
اقبال ماللفائس من شعانيه والتقارير اكد شفا قبابه \* من اوجه مخدرات  
العلم \* الشيخ العلامة ابي عبد الرحمن محمد بن عبد الله احمد بن سودان \*  
الكندي نساو الحضرمي بلد والشافعي مدها \* والحولى طريقة ومشرقا  
\* جعل الله روضة من رياض الجنة مضمه ومده \* و \* على حسن صيغته  
حسنه وزيدته \* وفق \* على حماسة من ذر \* الاشب \* شرح بما يفتح  
منه مسائل رث الكتاب \* طبعه \* سر به \* واراد شمس \*  
واخبرتهم ان سرى ضمه قد استقر \* و \* ب \* شمس لا \* تمطر  
لم يعنى شرح حمله \* و \* و \* تدري في قضية فاعرف  
وسخرت في هدا لامر سوية خير من جميع لامور \* ونحوه \* سر على سعيهم

جرى على قاعدة الميسور لا يسقط بالمعسور \* وخدمت ذلك المتن بشرح موضح  
لما شغل عليه من الفوائد \* متم لما نهى المؤلف رحمه الله فيه من المقاصد \* سلك  
فيه طريقا وسطا بين طرفي البسط والاختصار \* وتعرضت فيه لذكرهم  
الخلاف بين الائمة الاربعة الابرار \* ممطبا غارب الثبوت في النقل عن معتدات  
الكتب \* متحريا حسب الامكان وضع الهاء مواضع النقب \* فجاء بعون الله  
وتيسيره كتابا يقرب برويته الناظر \* وينشرح بمطالعة صحائفه الخاطر \* وليس  
لى من ذلك الا الجمع والترتيب \* وادراج المسائل تحت تراجم النبوي \*  
وسميته فتوحات الباعث بشرح تقرير المباحث \* مبتهلا الى الله عز وجل ان  
يعمم به نفع الطالب \* وان يجعله خالصا لوجه الكريم من الشوائب \* وهذا  
اول ما فتح به الوهاب \* من شرح ذلك الكتاب فان المؤلف رحمه الله تعالى  
❦ بسم الله الرحمن الرحيم ❦

الكلام على البسملة شائع ذائع ولكن لا بد من التبرك بنزول السلام عليها  
فنقول اول ابتداء المؤلف كتابه بالبسملة نعتا بدلالة قرينة المقام وان من  
كتب شيئا تلفظ به غائبا وكتابه بدليل مشاهدة اقتداء بالكتاب العزيز في  
ابتدائه بها في الترتيب التوقيفي لافي لانزال كبره مقرر كسائر الكتب المنزلة  
بدليل قوله صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم فتحة كل كتاب وهي  
باللفظ العربي على هذا الترتيب من خصوصيات هذه الامة وعملا بخبر كل  
امر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتداء جدم او اقطع  
روايات \* فقوله في الحديث ذي بال اي حال يهيم به شرعا بان لا يكون  
من سفاسف الامور ولا محرم ولا مكروها لذاتها وقوله فيه فهو ابتداء كل





معنى اللام ان ارد به الذات الاقدس والرحمن والرحيم صفتان مشتقان  
من رحم المتعمد بنيتا للبالغة والرحمن المبلغ لاغلبية زيادة البناء على زيادة  
المعنى والرحمة عطف وميل قلبى يقتضى التفضل والاحسان والمراد هنا  
غايته وهو الاحسان لاستحالة الرحمة بالمعنى الوضعى فى حقه تعالى فالرحمن  
والرحيم بمعنى المحسن او يريد الاحسان لكن الرحمن بمعنى المحسن بجلالات  
النعم والرحيم بمعنى المحسن بدقائقها والجمع بينهما للاشعار بانه ينبغي ان تطلب  
منه تعالى دقائق النعم كما تطلب منه جلالاتها وتعتري البسمة الاحكام الخمسة  
فالوجوب كالبسمة فى الصلاة عند الشافعية والندب كالبسمة فى الوضوء  
والاكل \* والا لاحقة بالبسمة للقيام والقعود كما مثله بعضهم \* والكرامة  
كالبسمة للكرامة كانه ككل البصل والنظر الى فرج الخلية \* والحرمة كالبسمة  
للمحرم لانه كشرب الخمر ونحوه الحمد لله الباقي وما سواه فان الحمد لله  
على ما ذهب اليه المحققون هو الثناء باللسان على الجميل من نعمة او غيرها  
فالثناء جنس شامل لمطابق الوصف بالجميل وقولهم باللسان تنصيص على  
مورد الحمد وتوطئة للفرق بيه وبين الحمد الاصطلاحى الآتى تعريفه ودفع  
لاحتمال طلاق الثناء على غير فعل اللسان محازا وقولهم على الجميل مخرج  
لثناءه لا على جميل صادر من الممجد كذا ايج الثمراء للفسقة على شرب  
الخمر وقتل نفس مثلالا نه وان كان ثناء باللسان بقصد المعنى لكن لا على  
افعال الممجد فيها وقولهم من نعمة وغيرها نصريح بمتعلق الحمد والا فالتعريف  
انما هو لا فائدة تصور ماهية الحمد لا بيان عمومها ولا حاجة هنا الى تقييد الثناء  
بالجميل احترازاً من كون الثناء يستعمل فى الخير والشر لانه لا يستعمل فى الشر

الامشكلة كما هو واضح ولا حاجة ايضا الى التقييد بكونه على جهة التعظيم احتراماً  
من الاستنزاء لانه ليس ثناء حقيقة اذ المتبرع قصد المنى لا مجرد التلطف ولا حاجة  
ايضاً الى تقييد الجميل بالاختباري لانه ليس بشرط في الحمد ايضاً كما يدل  
عليه قوله تعالى عسى ان يعثك ربك مقاماً محموداً والحدِيث المأثور وابنه  
مقاماً محموداً الذي وعدته ولا يسوغ صرف معنى الحمد في الآية والحدِيث  
عن الظاهر يجعله حداً مجازياً من باب وصف الشيء بوصف صاحبه كالكتاب  
الكريم والاسلوب الحكيم لان كلاميّه تعالى وكلام رسوله اصل في الاستناد  
راخرى بالتسك بهما من غيرهما والمثال المصنوع وهو قولهم مدحت اللؤلؤة  
على صفاتها ولا يقال حمدتها لاعتبارها به بازاء كلام الله وكلام رسوله فهو مدح  
مترادفان كما قاله الزمخشري ومع هذا فالنقييد بالاختباري يوجب اشكالا  
في حمد الله لذاته وصفاته ذاته لانها ليست باختياره عندهم والا ازم حدودها  
لما عرف في موضعه ويحوج ايضاً الى تاويل في الجمد على الملكات النفسية  
كالتباعدة والحلم ونحوها واصطلاحاً فقل يني عن اعظيم النعم بسبب الانعام  
سواء كان ذكرها باللسان واعترافاً او بحجة بالجان او عملاً وخدمة بالاركان  
ويراد فيه الشكر العموي اما الشكر الاصطلاحي فهو صرف العبد لجميع ما انعم الله  
به عليه فيما خلق لاجله وظاهر من النسبة بين الحمد للعموي وبين ذكر من الحمد  
الاصطلاحي والشكر للعموي هي العموم والخصوص الوجهي فتصادق الطرفين  
متحقق في التناء باللسان في مقابلة اعمه وتفاوتهما متحقق في صدق الحمد للعموي  
وحده على التناء العلم واشبه عه ونحوه وفي صدق الحمد الاصطلاحي والشكر  
العموي وحده على عمه بعمد وخدمة في مقابلة الاحسان اعمه بنها

وبين الشكر الاصطلاحي فيها اعم منه مطلقا لصدقها على جميع افرادها ولا عكس  
 اما النسبة بينه وبين الحمد اللغوي فالبيان لعدم صدق كل من التعريفين على فرد  
 من افراد الاخر وماتها فت عليه المقها وناقلوه من ان الشكر الاصطلاحي  
 اخص من الحمد لمعوي مطلقا غلط منشاؤه بتحقيق الحمد اللغوي بتحقيق الشكر  
 الاصطلاحي ولا عكس غير ان هذا التحقيق انما هو تحقيق الجزء لتحقيق الكل  
 وهو غير معتبر في اسبب لا تحقيق الكلي بتحقيق الجزئي المعتبر هنا والله اعلم  
 واللام في الحمد ليس او الاستعراق وعلى كلا التقديرين تكون جميع  
 المحامد مختصة به تعالى ويمكن ان تكون للعهد اتا رة الى نحو الحمد  
 مصاعف مروب موصى لذي ذكره صلى الله عليه وسلم بقوله الحمد لله  
 ضعفاء هـ - حميم خلقه كبحه ويرضاه وخيار اسمية الجملة وعدل  
 عن فعليه سم كتب التمريز وكونها محلاة بفادة الدلالة على الثبات  
 والوه بقرينة رسمية صالحة عن ذلك وقوله لله متعلق بمحذوف خبر  
 الحمد اي ب - محكوم تنوته لله تعالى فاللام للاختصاص او الملك  
 او الاستحقاق وتتمتع بمدة الثبوت تشمل الاحتمالات الثلاثة وخص  
 هذا الاسم ب - شاذي له تعالى مستحق لمحمد بذاته فلهاذ ايات غيره  
 من سم له تعالى في وازرق مديحه ذكره اختصاص استحقاقه تعالى  
 الحمد بسبب وصفه ووصفه وقوله اي في اي المستمر الوجود الى  
 ملامحه يشوه سم له تعالى وقوله وما سواه فان جملة حالية او مستأنفة  
 في سم دفعه بوسوسه محض من وجود مشارته له سبحانه وتعالى  
 في سم له تعالى بالار وجود قدنه سبحانه وتعالى ثبت بالبرهان

عقلا وبقاء ما سواه من جنة أو نار أو غيرهما لا يستعجل عنه عقلا  
وهذه الفقرة من كلام المؤلف ناظرة الى قوله تعالى كل من طمها فان ويبقى  
وجه ربك ذي الجلال والاكرام هو أثر المؤلف هذا الاسم الكريم بالله ذكر  
هنا بعد لفظ الجلال رعاية لبراءة الاستئلال بذكر ما ياسب هذا الفن  
لان احكامه متعلقة بما بعد الموت الذي ماله فناء الاجساد قال المؤلف رحمه الله  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بدین الحق الى الانس والجان  
اتي بالصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم في صدر الكتاب عملا بخبر من صلى  
على في كتاب لم تنزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمى في ذلك الكتاب  
واتى بالسلام معها مثالا لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما  
ولكون الظاهر من الآية طلب الجمع بينها اثره المتأخرون افراد احدهما عن الآخر  
وقال المتقدمون انه خلاف الاولى والمشهور ان الصلاة حقيقة لقوية في الدعاء  
وحقيقة شرعية في الاركان المخصوصة ومجاز في الرحمة المقرونة بالتعظيم فتكون  
صلاة الله سبحانه وتعالى على رسوله من الاخيار ومراد منه زيادة التكريم  
ولا عظم له هذه غاية الرحمة ومراد منه وتكون صلاة ملائكة والانس  
والجن عليه صلى الله عليه وسلم من اول الرحمة خبره فضا شافية  
معنى ولوجعات حرية من معنى ذلك مبرر مقصود من بعضه جوز  
ذلك وحسنه ذلك من ذكره وحججه صلى الله عليه وسلم ينتفع  
بصلاته كمن يتبع سيدنا محمد عبده لان لا بد له من الاحتياط لمصلي  
انتفع نفسه بالصلاة الاحتياط بعد انتفاع نفسه بحرمة سيده واختار  
تعبيره بحاجة من مصدره تعالى عن الاصل وهو مصيبة لا بد له لاصل

والصلاة والسلام  
على سيدنا محمد  
المبعوث بدین  
الحق الى الانس  
والجان

التصليّة بمعنى التعذيب قال تعالى وتصليّة جحيم \* وعبر بالسلام ولم يعبر بالتسليم  
معناه لا ايهام فيه ليناسب التعبير بالصلاة \* والسلام حقيقة لغوية في الامان  
ومنقول شرعي في التّجبة والمراد على الاول تأمينه صلى الله عليه وسلم بما يخاف  
على امته لانه معصوم او على نفسه على ما قيل انه يحتمل نهيانه العصية عند  
اشتداد الكرب في المحسر وعلى الثاني مخاطبته بكلامه القديم خطابا بالاعلى  
رفعة مقامه والاعتناء به كما يحبى بعضنا بعضا وقوله على سيدنا السيد من يفوق  
قومه \* وقيل هو من يحتاج اليه في الشدائد لدفع المكاره \* وقيل هو الحليم  
وقيل هو من يستوى ظاهره وباطنه والنبي صلى الله عليه وسلم متحل بقلائد جميع  
هذه المعاني \* واطلاق السيد عليه صلى الله وآله وسلم مأخوذ من قوله عليه  
السلام انا سيد ولد آدم يوم القيمة ولا فخر والتخصيص في الحديث بيوم القيمة  
لظهور السيادة هناك اتم ظهور \* وقوله محمد بدل من سيدنا وهو علم منقول  
من اسم مفعول لمضعف سمي به نبينا صلى الله عليه وآله وسلم بالهام من الله تعالى  
لجده عبد المطلب \* وخصه هنا بالذكر دون غيره من اسمائه عليه الصلاة  
والسلام لكونه اشرفها واشهرها واكثرها استعمالا \* ولان الله تعالى ذكره  
في القرآن في سياق الامتداح \* ولكونه مقرونا بابا سمه تعالى في كلمتي الشهادة  
وقوله المبعوث الدين الحق اى المرسل به \* والدين لغة ما يتدين اى يتعبد به  
ولو بطاعة بدل عايه قوله تعالى لكم دينكم ولي دين وقوله تعالى ومن يتغم  
غير الاسلام دينا فلن يقبل منه واصطلاحا ما شرعه الله لعباده على لسان نبيه  
من الاحكام فهو مقصور على الدين الحق و اضافته الى الحق بانيه قال عز  
من قس ندين عند الله الاسلام \* وقوله الى الانس والجان متعلق

باسم المفعول وأل فيها للاستغراق والانس هم البشر والجان هم ارواح  
مجردة \* وقيل هم اجسام يغلب عليها عنصر النار والهوى وقيل نفوس بشرية  
مفارقة لبدانها \* وعلى كل فلهم عقول وفهم وهم مكلفون ونبينا صلى الله عليه وسلم  
مرسل اليهم قال الامام الحرمين في الارشاد وقد علمنا ضرورة انه صلى الله عليه  
وسلم ادعى كونه مبعوثا الى الثقلين وقال ابن تيمية اتفق على ذلك علماء السلف  
من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين \* وقال ابن عبد البر لا يختلفون في انه صلى الله  
عليه وسلم بعث الى الانس والجن وهذا ما فضل به على الانبياء وقال ابن حجر  
ثبت التصريح بذلك في حديث \* وكان النبي يبعث الى قومه وبعث الى الانس  
والجن اخرجه البزار فان قيل يلزم من عموم البعثة الى جميع الانس والجن عموم  
التبليغ وكيف يستقيم وهو لم يبلغ الا من اجتمع به اجيب بان المراد من التبليغ اللزوم  
للبعثة ما هو اعم من ان يكون مباشرا او بالواسطة والله اعلم \* وعلى آله واصحابه  
واولادهم ونابعيهم باحسان \* اصل الآل اهل آ واول بدلالة تصغيره على اهل  
وأول وخص استعماله في الاشراف ومن له خطر \* فلا يقال آل الحجام فلان  
مثلا \* واختلف في المراد بالآل النبي عليه وعليهم السلام فعند الشافعية انهم مومنون  
بنبي هاشم وبنو المطلب \* ومعتد المالكية والحنابلة انهم بنو هاشم فقط \*  
وخص الحنيفة فرقا آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس وآل الحارث  
وقيل هم امته وقيل اتباعه وقيل من يؤول اليه نسباً وهم الذين تحرم عليهم الصدقة  
أو نسبة صورية وهم العلماء المتشرعون أو نسبة حقيقية وهم الانقياء والاولياء \*  
ومن اجتمع له النسب مع شئ ما فرنور على نور والمناسب في مقام الدعاء تفسيره  
بالمعوم \* وانصالة على الآل تبعاً كما هي مطبوعة انفاً \* لقوله صلى الله عليه

وعلى آله واصحابه  
واولادهم ونابعيهم  
باحسان

وآله وسلم لا تصلوا على الصلاة البتراء قالوا وما الصلاة البتراء يا رسول الله  
 قال تقولون اللهم صل على محمد ومحمد \* بل قولوا اللهم صل على  
 محمد وعلى آل محمد \* وفي الصلاة عليهم استقلال خلاف بين أهل السنة  
 \* فقليل مكروهه وقيل خلاف الأولى وقيل بمنوعة \* والهاجج الثاني لكونها  
 من شعار الأنبياء \* والاصحاب جمع صاحب او جمع صحب بكسر الحاء  
 او جمع صحب بسكون الحاء اسم جمع والمستعمل في موضع مفرد لها الصحابي  
 بالفتح نسبة الى الصحابة \* والصحابي من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 مؤمن به يدينه في محل التعارف \* ولو لحظت وان كان غير مميز \* سواء روى  
 عنه شيئاً ام لا \* والتقيد بالموت على الاسلام شرط له وام الصحة لالاصلها  
 فمن ارتد ومات مرتين كعبدين خذل فليس بصحبي \* وقوله وارلاده  
 اولاد الرجل من ينتمي اليه سواء ذكر او بانثى \* وذكر المؤلف  
 الاولاد مع ان ائمه داخل في الال \* يشمل الصلاة والسلام من كان  
 من اولاده غاية سلام \* من غير الال لان النسبة بين كل من الله واصحابه  
 واولاده غاية سلام \* وخصوص الوجهي \* تحقق صدق الثلاثة  
 في مثل الحسين ونزدان عن الاصحاب والاولاد في مثل الرشد  
 ومومن \* ونزدان عن اصحاب عن ذل والاولاد في مثل الصديق والقاروق  
 ونزدان لاولاد عن ذل واصحاب \* فين مه شريفة وهو من غير بني  
 هاشم وبني هاشم \* وهذا النسبة اعتبار تفسير الال ببني هاشم والمطلب  
 لبني هاشم فقط \* وبين خصه الخفية \* اما ذا فسر بك مومن فانسبة  
 بين الال وبين من من جهة ولولاد \* وخصوص المنطق كما هو

ظاهر (لا يقال) لو خرج احد من اولاده عليه السلام عن الملة عصمهم الله  
 من ذلك لكان غير داخل تحت عموم الال الذين هم كل موحد فتكوب  
 النسبة حينئذ العموم والخصوص الوجهي ايضا لانقول هذا فرض محتتم  
 اذ من المستحيل محتملاً عند اهل التحقيق كفر احد من ذريته عليه السلام  
 وقد اطلنا القل في هذا في كتابنا الشاهد المقبول \* بفضل ابناء الرسول  
 \* فاطلبه ان اردته \* وقول المؤلف وتابعيهم باحسان \* التابعون جمع تابع  
 \* والمراد منه هنا التابعي وهو من اجتمع بالصحابي اجتماعاً متعارفاً وطول  
 الاجتماع ايسر بشرط كافي الصبي مع النبي على ما صححه ابن الصلاح  
 وسوى وهو \* ولا يشترط تمييز التابعي ايضا عندنا معاشر المتأففة  
 \* ويستأنس لافضلية التابعين على من بعدهم بقوله عليه الصلاة والسلام  
 وخير القرون الذين يلونني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم \* والباء في قوله باحسان  
 للملابسة او بمعنى في اي وعليه تابعيهم تبعية متلبسة بالاحسان \* وتابعيهم  
 في الاحسان والمراد بالاحسان التقوى والايمان وهو الذي يشتمل على المومنين  
 ولم يفرغ المؤلف من مستنون الابتداء والحمد والصلاة على النبي وآله  
 وصحبه شرعاً مما هو المقصود من الكتاب فقال \* وبعد \* هذه كلمة يوتي بها  
 الانتقال من اسلوب الى آخر وهو في ظرف زمان في مبنى على النظم حذف  
 المضف اليه مع كون معناه منوياً \* مع لفظة انظره فيجوز نصبه على ظرفية  
 لانه غير شبيه وقد شترن \* في \* بعد \* وان \* ولو فيها زيادة عن ما  
 بدليل اروم الباء في حيزه \* هو هذا هو مستحب تنويعه \* به \* سلام  
 به في خصه ومر \* لانه \* والاصل الاصل \* بها \* كن من شيء \* بعد حذف



[illegible]

تعلق شركة نظرا لجواز تادية الزكاة من تحمل اعتماد كذا في شرح التوقيف \* اما لو تلف  
المال الا قدر الزكاة فالتمتع ما استظهره الا ذرعي من انه لا يقدم المستحقون  
الا بحصة الزكاة فقط من الباقي ولو تلف جميعه تعلقت الزكاة بذمة الميت وصارت  
من الدين المرسل في الذمة وهي مؤخره عن مؤن التجهيز كما سيأتي \* و \* كارتش  
\* الجناية \* المتعلق برقبة الجاني \* وصورته ان يقتل العبد نفسا او يهتك طرفا خطأ  
او شبه عمد او عمد اعنى عنه مستحق القصاص على مال او لا قصاص فيه كقتله ولده  
او تلف مال انسان بغير تسليطه ثم مات السيد وارث الجناية متعلق برقبة العبد  
فالجنبي عليه مقدم في هذه المسائل بالاقل من قيمة العبد وارث الجناية \* والرهن \*  
اي ائمال المتعلق بعين المرهون من حيث الرهن \* وصورته ان تكون التركة او بعضها  
مرهونة بدين على الميت فيقبض من المرهون دينه مقدم على مؤن التجهيز وسائر  
الحقوق \* ولو جنح العبد المرهون قدم حق الجنبي عليه لاختصاص تعلقه برقبة  
الجاني وتعلق حق المرتن برقبته وبالذمة معها \* والزكاة مقدمة عليها كما في شرح  
الجعبري \* ومن الحق المتعلق بالعين ايضا سكنى الجدة عن وفاة فتقدم بها على  
غيرها \* ومنه ايضا حصة العامل في ربح القراض وصورته ان يقارض رجلا على مائة  
دينار مثلاً يتجر فيها والربح بينهما مناصفة متلاو قبل قسمته مات رب المال فالعامل  
مقدم بحصة الربح \* وبقي للملك المتعلق بالعين افراد اخر مذكورة في المذولات \*  
وجميعها مقدمة على مؤن التجهيز خلافا للخاتمة فان مؤن التجهيز مقدمة عند  
على جميع الحقوق \* وثانيها \* اي الحقوق المتعلقة بالتركة \* مؤن التجهيز \* الميت  
\* بالمعروف \* اي تصرفه في بيعه واغراضه من غير اسراف ولا تقثير لا نظرا لجاري  
مآرته في حياته من الاسراف والتقثير \* وقدمت على الدين المرسل في الذمة

لقوله صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي مات حين وقصته ناقته كفنوه في ثوبيه  
 ولم يستفصل ❁ وترك الاستفصال في قولي وقائع الاحوال بنزل منزلة العموم  
 في المقال ❁ واذا ثبت ذلك في الكفن ففي معناه سائر مؤن التجهيز ❁ ولانه اذا اجبر  
 على الحى بفلس قدم بما يحتاج اليه على دين النمر ما قكننا الميت بل اولى لا تقطاع  
 سعيه بخلاف الحى ❁ ويستثنى عند نامة اشر الشافعية وكذا عند الحنيفة مؤن  
 تجهيز زوجة المؤسر التي تجب نفقتها وهو من تلزمه نفقة المؤسرين ❁ ولو كان  
 يسار بما انجر اليه بالارث ❁ ومثلها خاد متها غير المكتراة فمن تجهيزها على  
 الزوج عندنا وعند الحنفية على المعتمد وان كانت غنية ❁ والوجه فيه ان علاقة  
 الزوجية باقية لانه يرثها ويغسلها ❁ اما عند المالكية والحنابلة فلا استثناء بل  
 تتعلق بتركها وان كان الزوج غنيا ❁ وجهه ان التجهيز من توابع النفقة  
 وجوبها انما هو للاستمتاع وقد انقطع بالموت ❁ وتجهيز الميت الفاقد لما يجهزه  
 واجب على من وجبت عليه نفقته ولو بالقوة كما اذا كان الميت الفاقد لما ذكر  
 ابنا با ما صحيحا او مكنا ❁ تجهز الاول بالموت ولا نفاسخ الكتابة في الثاني  
 فان لم يوجد من تلزمه النفقة او كان فقيرا كفن من بيت المال بثوب واحد  
 ومثله من كفن مما وقف على الاكفان ❁ فان تعذر تكفينه من بيت المال فعلى اغنياء  
 المسلمين تكفينه فرض كفاية ❁ وثالثها ❁ اى الحقوق المتعلقة بالتركة  
 ❁ المديون المرسلة في الذمة ❁ اى المطلقة عن تعلقها بعين التركة ❁ وانما  
 قدمت على الوصية لانها حق واجب على الميت اداؤه والوصية تبرع فلذلك  
 اخرت ❁ وتقديهما على لدير في نظم الالية للاهتمام بشانها لانها مأخوذة لافي  
 مقابل شي ومن شأن الخفوس ان تشح بما يعطى مجاناً وقد يست السنة تقديم الدين

عليها فقد روى عن علي رضي الله عنه انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ بالدين قبل الوصية \* وتعلق بالتركة كلها وان لم تستر فيها كتعلق ارش الجنابة برقة الجاني سواء كان الدين له كالحج الواجب والكفارة او لا \* دمي كالقرض والثلث \* ويجب على الصحيح عندنا ما شر الشافعية تقديم دين الله تعالى على دين الادمي اذا ضاقت التركة منها لقوله صلى الله عليه وسلم دين الله احق بالقضاء \* وعند الحنفية والمالكية يقدم دين الادمي لبنائه على المشاحة \* ودين الله على المسامحة \* وعند الحنابلة يخاصمون على نسبة ديونهم كمال المفلس سواء كانت الديون لله او للادمين او مختلفة \* وللحنفية تفصيل في دين العباد \* وهو ان دين الصحة مقدم على دين المرض \* وما قرب في المرض انه لزمه في الصحة ان علم بخير اقراره فهو دين صحة والافدين مرض \* وتفصيل في دين الله وهو انه ان اوصى به وجب ادائه من ثلث ما بقي بعد دين العباد والام يجب والله اعلم \* **رابعها** \* اي الحقوق المتعلقة بالتركة \* **الوصايا** \* من المكلف الحر ولو سفيا فلا تصح عندنا وفاقا للحنفية من صبي ولو مرأها على الاظهر \* والثاني تصح من المراهق وفاقا للمالكية وعند الحنابلة تصح من مميز بعقل الوصية والشرط في تقديمها على الارث ان تكون \* **بالثلاث** \* اي ثلث ما بقي بعد الدين وموّن التجهيز لاثلاث جميع التركة \* **فما دونه** \* والمستحب على ما في امالي السرخسي ان يكون خمس المال حيث كان ورثته اغنياء \* والا فالورثة اولى بصدقته والشرط في ذلك ايضا ان تكون \* **لاجنبي** \* موجود حال موت الموصي والمراد بالاجنبي من لبس بوارث لليت ، الفعل لقوله صلى الله عليه وسلم

ان اذ تصدق عليكم بثلث اموالكم في آخر اعماركم زيادة لكم في اعمالكم **ولا** الله  
 صلى الله عليه وسلم جعل الحيف في الوصية من الكبار والحييف هو الوصية  
 للوارث والزيادة على الثلث \* فالوصية بما زاد على الثلث للاجنبي متوقفة  
 على اجازة الورثة ان كان له وارث خاص وباطلة ان كان الوارث بيت المال  
 عند من يورثه **وهي** للوارث ولو بما قل كذلك متوقفة على اجازة الورثة وهل  
 الاجازة تنفيذ او ابتداء عطية قولان اصحهما انها تنفيذية وللورثة اجازة بعض  
 الوصايا دون بعض كالواوصى لزيد بنصف ماله ولعمرو بثلثه وله ابن هو  
 الوارث اجاز وصية زيد وردد وصية عمرو فيكون لزيد نصف المال  
 بمقتضى مسألة الاجازة ولعمرو جزءان من خمسة عشر جزءاً  
 بمقتضى مسألة الرد ويقاس عليها نظائرها والوصية عند الحما بلة بما  
 زاد على الثلث ونوارث مع صحته وتوقفها على الاجازة في الصورتين حرام  
 وتجوز عند من يمنه لا وارث له بكل المال **وتصح** اتفاقاً بالعلوم والمجهول  
 ولغني وفقير وفي الوصية فروع واحكام محلها كتب النكح وقد مت  
 الوصايا على الارث مضافة كانت او معينة تقدماً المصلحة الميت كافي الحياة ولقوله  
 تعالى من بعد وصية يوصي بها **خامساً** الارث والمراد بالارث هنا تسلط  
 الوارث على التركة بان تصرف ليصح تقدم الاربعة الحقوق عليه لان الاصح  
 ان الدين لا ينعى انتقال التركة الى ملك الوارث **وهو** الضمير عائداً الى  
 الارث لكن لا بمعنى السابق الذي هو تسلط الوارث الخ لى لطلق ماهية  
 الارث التي تميزكم عن غيره في عبارته استعمداً **لغة** البقاء **فالوارث** بمعنى  
 الذي **وفي** انه مؤمن من اسمائه تعالى الوارث اي الباقي بعد فناء خلقه

في الارث ايضا انتقال الشيء من المالك الى غيره بالانتقال  
كانتقال المال ومعنوي كانتقال العلم ومنه قوله عليه السلام العلماء ورثة  
الانبياء وحكي كانتقال المال الى الحمل ويطلق ايضا على الاصل والبقية  
ومنه قوله عليه السلام اثبتوا على مشاعركم فانكم على ارث ابيكم ابراهيم اياه  
وبقية منه واصطلاحا اي شرعا هو حق جنس يتناول المال وغيره  
لحق الخيار والشفعة والقصاص وكجمله المبتة قبل دنفه والخمر المحترمة والعاج  
ونحوها قابل للتجزى هذا قيد اول مخرج لولاية النكاح فانها وان انتقلت  
للابعد بعد موت الاقرب لكن لا تقبل التجزى مكل واحد من الاخوة  
بعد الاب متا له ولاية كاملة لانها ولاية موزعة عليهم ولا يرد الخيار والشفعة  
والقصاص لانه ليس المراد بقبول التجزى الافراز بل ما يمكن ان يقال لهذا  
نصفه ولهذا ائله وهي كذلک بهذا المعنى ثبت لمستحق بعد موت من له  
ذلك هذا قيد ثان مخرج للمعوق الثابتة بالشراء والانهاب ونحوها فانها  
حق قابل للتجزى ثبت لمستحق لكن لا بعد موت من كان له ذلك بل في  
حياته وهو مخرج ايضا كما حققه غيره واحد للولاية فان حق قبل تجزى في نفسه  
لكنه ثابت للابعد في حياة الاقرب واما المتاحرفون فله قرابة ينه  
ونحوها اي من زوجية وولاء وارلام وهذا قيد ثالث مخرج وصية بـ  
على القول بانها تملك الموت فانها حق قابل للتجزى لكن لا قرابة ونحوها  
ولا ارث معنى الاستحقاق اركان جمع ركن وهو لغة جانب  
الشيء الاقوى واصطلاحا عبارة عن جزء من الهيئة لا تحقق لابه  
وسميت ركنا تشبيها بركن البيت الذي لا يقوى الابه لان الارث لا يتم

الابهاؤ ذلك كما اذا مات ميت ولا وارث له ولم ينتظم امر ميت المال فلا يتحقق  
 الارث لفقد الوارث الذي هو احد الاركان \* ومثله اذا مات ولم يخلف مالا  
 ولا حقا فلا ارث لفقد الموروث الذي هو احد الاركان كذلك \* وشروط \*  
 جمع شرط وهو لغة العلامة لانه علامة على الشروط ومنه قوله تعالى فقد جاء  
 أثر اطها اي علاماتها واصطلاحا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من  
 وجوده وجود ولا عدم لذاته \* وذلك كالعلم بجهة الارث فانه يلزم من  
 عدمه عدم الارث ولا يلزم من وجوده وجود الارث لا احتمال وجود  
 العلم بجهة الارث مع تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث لكن  
 مع وجود مانع عن الارث قائم بالوارث ولا يلزم من وجوده عدم  
 الارث لاحتمال ان يوجد العلم بذلك مع توفر الشروط الباقية ولم يوجد مانع  
 وقوله لذاته راجع للطرفين وهو توضيح للمر \* واسباب \* جمع سبب  
 وهو لغة ما يتوصل به الى غيره سواء كان حسيا كالخيل والمعراج فانها  
 سببان للصعود والنزول او مصريا كالعالم فانه سبب الخير \* واصطلاحا ما يلزم من  
 وجوده الوجود من عدمه لعدم لذاته \* وذلك كالنكاح فانه يلزم من وجوده وجود  
 الارث ومن عدمه عدمه \* وقوله لذاته راجع للطرفين كذلك لئلا يرد على  
 التعريف في الشق الاول ما لو اقررت بالسبب مانع او فقد شرط  
 كان اقرنين بالسبب قتل \* او عدم تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث  
 فانه لم يلزم من وجوده الوجود لكن لالذاته بل لوجود المانع او فقد  
 الشرط \* ولئلا يرد على التعريف في الثاني ما اذا وجد المسبب عند فقد  
 السبب لوجود سبب آخر كان فقد النكاح لكن وجد الولاء فانه لم يلزم

من عدم النكاح عدم الارث لكن لا لذاته بل لوجود السبب الاخر الذي  
 هو الولاء \* وهذا ايضا توضيح للمركب \* وهو موافق \* جمع مانع وهو لغة  
 الحائل \* واصطلاحا ما يلزم من وجود العدم ولا يلزم من عدمه وجود  
 ولا عدم لذاته عكس الشرط \* وذلك كالرق فانه يلزم من وجوده عدم الارث  
 ولا يلزم من عدمه وجود الارث لاحتمال ان لا يكون رقيقا ولا يرث لفقد شرط  
 كالعلم بجهة الارث \* ولا يلزم من عدمه ايضا عدم الاوثر لاحتمال ان لا يكون  
 رقيقا ويرث لوجود الشرط والسبب \* وقولهم لذاته راجع للجملة الثانية بجزئها  
 فقط \* وعلم مما مر ان الشرط انما يؤثر بطرف العدم \* وان المانع انما يؤثر بطرف  
 الوجود \* وان السبب مؤثر بطرف الوجود والعدم \* فاركانه ثلاثة \*  
 احدها \* وارث \* وهو الحي بعد المورث او الملقق بالاحياء كالحمل  
 \* وثانيها \* مورث \* وهو الميت او الملقق بالاموات كالمفقود المحكوم بموته  
 \* وثالثها \* حق موروث \* من مال وما ثبت فيه الاختصاص كعاج وخمر  
 محترمة ونحوها او حق شفعة وقصاص وخيار \* فمن مات ولا وارث له او لوارث  
 ولا مال له فلا ارث \* وشروطه ثلاثة \* احدها \* تحقق حياة الوارث \*  
 بعد موت مورثه بالمشاهدة او البينة او بالخافه بالاحياء تقدير الحمل  
 اقصل حيا حياة مستقرة لوقت يظهر منه وجوده عند الموت \* وثانيها  
 تحقق موت المورث \* اما بالمشاهدة او بشهادة عدلين او بالخافه  
 بالموتى حكما كالمفقود اذ امضت المدة التي ينتظر فيها وجبكم القاضي  
 بموته \* وبالخافه بالموتى تقدير الحكم في الجنين المنفصل بحياة على امه توجب  
 غرة عبد او امة تكون نوراثة الجنين لانه قد رخص له الموت بالنسبة



الى الارث المرة عنه فقط اذ لا يورث عنه غيرها وبه يلتزم فيقال لنا حريرورث  
ولا يورث واكثر سال هذين الشرطين يعلم مما سبق في ميراث الفرق  
ونحوهم ووالثالث العلم بجهة الارث من زوجية او ولاء او قرابة مع تعيين  
جهة القرابة من بنوة و ابوة وامومة وغيرها ومع العلم بالدرجة  
التي اجتمع الميت والوارث فيها وهذا الشرط مختص بالقاضي ومثله المفتي  
فلان قبل القاضي الشهادة مطلقة بان يشهد الشاهد انه وارتفع لا اختلاف  
العلماء في تقديم بعض الورثة على بعض فربما ظن الشاهد من ليس بوارث  
وارثا وعند الحنابلة من ادعى ان ميراثه فشهد انه وارتفع لا يعلمان غيره او قالوا  
في هذا البلد سواء كانا من اهل الخبرة الباطنة او لا يسلم اليه بغير كفيل وبه ان  
شهد بانه فقط انتهى من المنتهى واسبابه المنفق عليها ثلاثة  
وقوله وحي مبتدأ لا يان الضمير هنا راجع الى الاسباب الثلاثة فالأخبار  
عنه بواحد منها في كلام المؤلف غير صحيح لاننا نقول ان المؤلف لا حظ  
المعطف قبل الاخبار فيكون الخبر مجموعها فان قيل قد صرحوا بجمع المعطف  
اذا كان الخبر مجموعا يجب بان يحمل ذلك اذا كان المجموع مؤولا بواحد  
كما في قولهم ارمان حمو حامض فان ذلك مؤول بجزء من الحامض ما اذا قصد كل  
منها في ذاته كما في قولهم الصلاة اقوال وافعال ولك ان تجعل الخبر عن  
الضمير راجع الى الاسباب الثلاثة جملة المبتدأ المحذوف وخبره بان تجعل  
الحكم خبرا محذوف تقديره وانما تكح وتانيها ولا  
نسب كح في الجمع واصطلاحا عقد الزوجية  
بمصلح لا يورثه ولا حصة له وفي مرض الموت خلافا

للملكية فلا توارث بالتكاح في مرض الموت عند لم سواء كان المريض الزوج  
او الزوجة لبطان العقد عند في مرض الموت فخرج بالعقد وطء الشبهة  
وان لحق به الولد وطء الزنا وبالصحح الفاسد فلا اثر له في الادرث لكن  
المختلف في فساده خلافاً معتبراً كالصحح عند الملكية في ايجاب الارث الاتكاح  
المرض وتكاح الخيار لانحلاله ويورث به من الجانبين بدليل قوله تعالى  
ولكم نصف ما ترك ازواجكم الاية وقوله تعالى ولهن الربع مما تركتم الاية  
ويتوارث الزوجان باتفاق الائمة الاربعة في عدة الطلاق الرجعي سواء كان  
الطلاق في الصحة او في المرض لان الرجعية زوجة في سائر الاحكام الا الوطء  
وتوابعه ولا تورث الزوجة المطلقة بآثاق ولا ترث واوفي مرض الموت  
عند نامعاشر الشافعية خلافاً للائمة الثلاثة فعند الحنفية ترثه مالم تنقض عدتها  
وعند الحنابلة ترثه مالم تتزوج او تنسف تهمة الفرار من الارث بان كان بطلها  
مثلاً وعند الملكية ترثه ولو اتصلت بازواج حبس اتهم في طلاقها بالفرار من ارثها  
قطعا وكذا اذا لم يتهم بان كان بسواها او علقه بما لها عنه غني ففعلته على المعتمد عندهم  
سدا للذرائع قال علماؤنا رحمهم الله تعالى لا نوافق على عدم الارث بنكاح  
المريض الا في ما اذا اعتق امته في مرض الموت وعقد عليها فانها لا ترث للزوم  
الدور فانها لو رثت لكان عتقها تبرعاً على وارث في مرض الموت وهو يتوقف  
على اجازة الورثة وهي مهم ونما تصح اجزائها اذا عتقت فتوقفت عتقها  
على اجزائها وتوقفت اجزائها على عتقها فتخصص من الدور بقولها عتق ولا ارث  
والولاء فنتجه الواو ومدونة ساطعة ونصرة ويطلق على القرابة  
كفي الصوح وترى عصوبة سبب ممة عتق على رقيقه سواء كان عتق

مجزأ او معلقا تطوره او واجبا بايلا او بغيره باختيار المعتق او بغيره فالعصوبة  
 جنس يتناول سائر انواع العصورات \* وقوله سببها الخ قيد يخرج للعصوبة  
 النسب والجهة الاسلام على القول بانها ارث لا مصلحة \* وما قيل من ان التعبير  
 بالمعتق في تعريفه فيه نوع قصور لعدم شموله ما لو ورث انسان اصله فعق  
 عليه فهو له الولاء \* ومع ذلك لا يقال سببها نعمة المعتق على رقيقه بل سببها العتق  
 دون الاعتاق فهو غير جامع غير مقبول لانه اساءة ادب مع الحديث  
 الشريف الموفى في التعريف وهو قوله عليه السلام انما الولاء لمن اعتق مع  
 ان العرب تعبر باسم المقاتل عن من قام به الفعل وان لم يكن فاعلا حقيقة  
 كالوارث والبتكر والمعتق هنا من هذا القبيل فصح كون التعريف جامعا  
 وان دفع الاعتراض \* وعرفه بعضهم : انه صفة حكمية وجب لموصوفها حكم العصوبة  
 عند عدله \* وقال لا يبي لا يحد الولاء بتمتع من تعريفه صلى الله عليه وسلم لحقيقته  
 شرعا بقوله الولاء لخمعة كخمعة النسب لا يباع ولا يوهب ولهذا ترك بعضهم تعريفه  
 ادبا مع الحديث الشريف \* ويثبت به الارث من جانب المعتق خاصة \* لان  
 الانعام من جهته فقط \* فاختص الارث به \* فيرث به المعتق من حيث انه معتق  
 وعصبته المتعصون \* نفسه حتى تفصيل ياتي ذكره ان شاء الله في باب الارث  
 بالولاء \* وما ورد من صلى الله عليه وآله وسلم ردت عتيقا من معتقه فضعيف  
 كما قاله الترمذي \* وفرض صحته فيحمل على اعطائه مصلحة لارثائه \* والنسب  
 هو القرابة \* وهي الاتصال بين نسابين في ولادة قريبة او بعيدة  
 \* والكلام في قول من هو الابوة والبنوة والادلاء \* بحدها \* فيرث بها  
 الاقارب وهم اصول كالأب والجد والمقروع كالأب وابنه \* والخواشي

كالأخ وابن الأخ \* للآيات الكريمة والاحاديث الصحيحة وما لحق بذلك من  
 اجماع او قياس على تفصيل فيه يأتي ان شاء الله تعالى \* ويورث بها من الجانبين  
 تارة كالابن مع ابيه والاخ مع اخيه ومن احد الجانبين اخرى كابن  
 الاخ لغير اجمع عمته فانه يرثها ولا ترثه \* والجدة ام الام فانها ترث ولد  
 بنتها ولا يرثها \* وهذا على قول من لم يورث ذوى الارحام كما  
 يأتي \* وبقي للارث سبب رابع سكت عنه المؤلف للاختلاف فيه \*  
 وهو جهة الاسلام فيرث به بيت المال ان كان منتظما على الراجح عندنا  
 معاشر الشافعية وسواء كان منتظما ام لا على الارجح عند المالكية \* وذكره  
 الشنشوري وغيره \* قل الباجوري في حاشيته لكن ذكر الخطاب نقولا  
 صريحة في اشتراط الانتظام عندهم ايضا وهو المعتمد كما في شرح الاجموري  
 فلا يصرف له شيء ان كان غير منتظم انتهى ولا يورث به عند الحنفية  
 والحنابلة سواء كان منتظما ام لا \* فائدة قد تجتمع الاسباب الاربعة  
 في شخص واحد \* وذلك بان يشتري ابنة عمه ثم يعقوبها ثم يتزوجها ثم  
 تموت والحل انه امام المسلمين \* فهو ابن عمه وزوجها ومولاها وصاحب  
 بيت المال \* وحينئذ يرث بالزوجة وببنوة ثم فقده \* وزاد الحنفية سببا  
 خامسا وهو ذى المولاة \* قل السيد جرجاني في شرح السراجية صورة  
 مولى المولاة شخص مجهول نسب قال زخرات مودني ترثني اذا مت  
 وتمثل عني ذجنبيت وتمثل لاخر قبست فعدت \* صح هذا العقد ويصير التقابل  
 وارثا فلا \* وذكره لاخرى \* مجهول نسب وتمثل وورث مثل ذلك  
 وقبله وورث كل منها صاحبه \* هو عقل عنده \* مجهول \* يرجع من عقد المولاة

ما لم يعقل عنه مولاؤه انتهى وهو انه المتفق عليها ثلاثة احدها  
 قتل وهو مانع من جانب القاتل فقط وثانيها دق وهو مانع من  
 الجانين وهو ثالثها اختلاف دين بين الوارث والميت بالاسلام والكفر  
 وهو مانع من الجانين كما ياتي بيانه فلا يرث القاتل من مقتوله ولو بحق  
 كمقتص وامام وقاض وجلاد بامرهما او احدهما وشاهد ومزك ولو بغير  
 قصد كقتل الخطاء ولو بقصد به مصلحة كضرب الاب والزوج للتأديب  
 وكسقي الاب الدواء وبط الجرح على سبيل المعالجة اذا افضى الى الموت  
 ولو كان دفعا لصيال او في قتال العادل للباغي وعكسه سواء اكان مباشرة  
 كالعمد او سببا كالاكره ولو من غير قصد كنائم وممنون وطفل وذلك  
 لان القاتل عندنا من له دخل في القتل ولو بوجهه والاصل في ذلك كله  
 قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقتل من الميراث شيىء والمعنى فيه تهمة الاستعمال  
 في بعض الصور وهي ما اذا قتله عمدا فافضت المصلحة الى حرمانه من الارث  
 عملا بقاعدة من استعمال الشئ قبل اوانه عوئب بحرمانه وسد الباب  
 في الباقي كما في النائم والطفل ونحوهما ولا مدخل للمقتي في القتل لانه ليس  
 بمأثم ولو اخطأ في فتواه ولا للقاتل بالعين ولا بالحال ولا من اجل  
 زوجه فماتت بالولادة وعد الخفية كل قتل او جب الكفارة منع الارث  
 كما يقتل الخطاء او شبه العمد والجاري مجرى الخطاء وما لا يوجب  
 الكفارة لا يمنع الارث الا القتل العمد العمد وان فانه يوجب القصاص  
 ولا ثم دون الكفارة عد هم وينعم الارث وعند المالكية لا يرث قاتل  
 العمد العدوان ويرث قاتل الخطاء من المأثم دون الدية وعند الحنابلة كل

قتل اوجب قصاصا اودية او كفارة يمنع الارث وما اقلا \* وتفاصيل  
 هذه الاحكام معلها مطولات الفقه والرقى الذى هو الثاني من الموانع  
 كما مر لغة العبودية وشرعا \* عجز حكى \* اى حكم به الشارع لا يحسى لان  
 العبد قادر على التصرف حسا لكر الشارع حكم بعدم نفوذه \* يقوم بالانسان \*  
 اى يتصف به ذكر اكان او اثنى او خثنى \* بسبب الكفر \* اى بسبب هو  
 الكفر فلاضافة يانية \* نخرج بذلك العجز الحكى الذى يقوم بالانسان لا  
 بسبب الكفر بل بسبب عدم حسن التصرف كافي الصبي والمجنون \* وهو  
 مانع من الجانبين جانب الرقيق وجانب قريبه يجمع انواعه التى هي القن  
 والمدبر والمحاق عتقه بصفة والموصى بعتقه وام الولد والمكاتب والمبعض لانه  
 لو ورت لكان الارث لسيده وهو اجبى عن الميت \* ولا يورث لانه لا يملك  
 شيئا ولو ملكه سيده وما تحت يده من الاكساب ملك لسيده \* نعم يورث  
 عن البعض على الارجح عندنا جميع ما ملكه ببعضه الحر \* ومقابلها انها توزع تركته  
 بين ورثته وما ملكه بعضه على نسبة النرق والحرية \* وعند الحنفية والمالكية لا يورث  
 البعض ولا يورث كالتن وما ملكه ببعضه الحر يكون لما لك بعضه الرقيق  
 تغليب الجانب الرق ومذهب ابن عباس انه كالحر فى احكامه وبه قول الحسن  
 والنخعي والشعبي وجابر والتورى وبويوسف ومحمد وزفر \* فيرث ويورث  
 ويحجب كالحر \* ومذهب الحنابلة يورث ويورث ويحجب على حسب ما  
 فيه من الحرية لان كان بينه وبين مالك بعضه مائة فكل تركته نورثته  
 وبه قال عتق رضي الله عنه ولث ولثى واهل الطاهر \* فلو مات ان  
 بعض اصفه قيق عن اب وام بعد الامه ثلث ملكه بعضه الحر ولا يه

ما فيه وعند الحنفية والمالكية لاشئ لما و ما له كله مالك بعضه وعند  
 الحنابلة حيث لا مائة مالك نصفه نصف المال ولا مائة السدس ولا يه  
 الباقي وما ذكره الجوري في حاشيته على الشنشوري من ان البعض  
 يورث عنه جميع مملكه بعضه الحر عند الحنابلة كذبتنا مخالف لما في كتبهم  
 ولومات حر عن ام واخ حرين وابن بعض نصفه حر ونصفه رقيق فعند  
 الحنابلة للام سدس ونصف سدس ولكل من البعض والاخ الحر نصف الباقي  
 فاصل المسألة ستة وتسع من اربعة وعشرين للام ستة وللأخ تسعة والابن  
 البعض تسعة ولا يخفى حكما عندنا وعند الحنفية والمالكية انه لا يرث  
 ولا يجيب فلللام الثلث والباقي للأخ وما ذكر في المكاتب من انه لا يرث  
 فباتفاق الأئمة اربعة وما كونه لا يرث ولا يجيب فهو ما عليه الامامان  
 الشافعي وأحمد بن حنبل رحمه الله وقال الامامان ابو حنيفة ومالك رحمهما الله  
 اذا مات المكاتب قبل اداء كتابته وترك ما لا تؤدي منه كتابته او ما بقي منها  
 وما فضل فلورثته مطلقا عند ابني حنيفة ولما كان معه في الكتابة من يعتق على  
 الحر اذا ملكه ومن ولد له في الكتابة دون ورثته الا حرار عند الامام مالك  
 رحمه الله ذكره في شرح الترتيب فائدة يستثنى من منع الرق الارث من  
 جانب القريب ما لو جني على كافله امان حال حرية واما نه ثم نقض  
 الامان فسي واسترق وسرت عليه الجناية فمات حال رقه فان قدر الدية  
 يكون لورثته قال الباقي وليس لنا صورة يورث فيها الرقيق مع رق  
 جميعه الا هذه لكنهم انما اخذوها بالنظر للعمرة السابقة فلا استثناء بالنظر  
 لكونه حال الموت رقيقا قال المؤلف رحمه الله ولا يرث المسلم الكافر

ولا يمكن محيى ولا يرث الكافر المسلم هذا يخرج على ما ذكره من كون  
اختلاف الدين بالاسلام والكفر هو المانع الثالث من موانع الارث المتفق عليها  
والدليل في ذلك خبر الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم  
وسواء في ذلك عندنا وعند الحنفية والمالكية اسلام الكافر قبل قسمة  
تركة مورثه او بعدها وسواء كانت الارث بالقرابة او بالنكاح او  
بالولاء \* وقال الحنابلة ان اسلم الكافر ولو مر ثلث اقبل قسمة التركة ورث  
تورغيبه في الاسلام \* واقبل قسمة بعضها ورث فيما بقي وعندهم ايضا يرث  
المسلم من عتيقه الكافر \* وكذا يرث الكافر من عتيقه المسلم عندهم على الاصح \*  
خبر النساءى لا يرث المسلم النصراني الا ان يكون عبدا وامنه صححه الحاكم \*  
والخبر عندنا موقوف بان معناه ان ما يبد العبد ملك لسيدبه كما في الحياة لا يرث له من  
الصيق لانه سماء عبدا \* فائدة \* هل الكفر كله ملة واحدة ام مال فالاصح عند  
الشافعية \* وكذا عند الحنفية ان الكفر بانواعه كلها ملة واحدة لقوله تعالى والذين  
كفروا بعضهم اولياء بعض \* وقوله تعالى لكم دينكم ولي دين \* وقوله تعالى وان ترضى  
عنك اليهود والنصارى حتى تتبع ملتهم \* وقوله تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال  
فاشعرت هذه الايات بان الكفر كله ملة واحدة \* والمعتمد عند المالكية ان اليهودية  
ملة والنصرانية ملة \* وما عداها ملة \* وعند الحنابلة الكفر ملل شتى متفرقة على  
الاصح ويظهر اثر اختلافهم في محمدي مات عن اربعة بنين ابن محموس \* وابن من  
عبدة الاوثان \* وابن نصراني \* وابن يهودى \* وليس له ورثة سواهم \* فعند  
الشافعية وابن حنيفة جميع ما خلفه بين البنين الاربعة باسوية لان الكفر عندنا ملة  
واحدة كما تقدم وعند الامام مالك رحمه الله جميع ما خلفه لثلاثي وجوسى لا تقاومهم



مع الميت في ملة واحدة \* وعند الامام احمد رحمه الله يختص بالتركة الابن المجوسي  
 وحده دون باقي اخوته لاستوائه مع ابيه في ملة واحدة \* تنبيه \* ما ذكره الشنشوري  
 رحمه الله في شرح الترتيب والرحية من ان مذهب الامام احمد رحمه الله موافق  
 لمذهب مالك في كون الكافر عنده ثلاث ملل \* مخالف لما صرح به الحنابلة  
 فيما وقفت عليه من كتبهم من انه عندهم مال شتى كما مر \* وكذلك دعواه  
 في الشرحين المذكورين الاجماع على عدم تورث الكافر من المسلم مع ان  
 الاصح من مذهب الحنابلة كما مر ان الكافريات من عتيقه المسلم فليتامل والله اعلم \*  
 تمة \* بقي من مواضع درث ثلاثة \* يذكرها المؤلف للاختلاف فيها فالاول منها  
 اختلاف ذوى الكفر الاصلى ذمة وحرابة لا تورث بين ذمي وحربي في  
 لاضرر عندنا \* وعند حنفية عند الموالاة بينها فلو عقد الامام الذمة طائفة واحدة  
 بدور حرب ميتة وتوابعها من الحرب خلافة الذمة والحنابلة وزاد الحنفية  
 منع الارث باختلاف الدين \* اخرين فعندهم لا يرث الحربي الرومي  
 من الحربي همدى وعندنا لا يرث الاختلاف الدين \* والمعاهد والمسلمان  
 كالذمي على ذر جمع عندنا لا تورث بينها وبين الحربي والثاني كما في كتف  
 القوم مضى منها كالحربي لاسيما بنحو دروبه وقت الائمة الثلاثة \* وعليه  
 فيجوز تورث بينها وبين حربي \* الثاني من مواضع المختلف فيها ارادة  
 جرماته وجميع اهل بيته \* وهي غنة ما خودة من الارث اذ بمعنى  
 الرجوع ولا صرف عن الشيء \* وصحاحه قطع مكف الاسلام بفعل  
 الكفر واستناده اوقوه \* فلا يرث مواته ولا يرث لا بقربة ولا بغيرها  
 \* وروى عنه روى في مصنفه مثالا من منع التوارث بينها لاسيما لا يقربان

على ما احتفل اليه ولا عبرة بالموالاة بينها لانها حينئذ كالعدم \* ومال المرتد  
وحقوقه المنتغم بها كالمال وجلد الميتة وكلب الصيد وغيرها من  
الاختصاصات موقوفة سواء الحق بدار الحرب ام لم يلحق فان اسلم اخذها  
وان مات على رده كانت فينا اتفاقا فتصرف مصرف التي كما هو مقرر  
في كتب الفقه \* والمرتدة كالمرتد فالحاقها في بد موتها خلافا للحنفية \* فانهم قالوا  
مالمالورثتها سواء اكتسبته في حال اسلامها وفي حال ردها \* ومال المرتد  
الذي اكتسبه في حال اسلامه وفي حال رده بالسوية عند الاثمة الثلاثة  
فكله في خلافا للحنفية ايضا \* فانهم قالوا اما اكتسبه في حال اسلامه فليورثه  
المسلمين يوم موته لا يوم رده \* وما اكتسبه في حال رده لبيت المال \*  
ولحقوق المرتد بدار الحرب منزل منزلة موته عند الحنفية فتقسم تركته بين  
ورثته المسلمين على ما مر \* فان اسلم رد الورثة ما بقي بايدهم \* ولا يرجع  
عليهم بما تصرفوا فيه ان اقتسموا بعد الحكم لمحقوقه والارجع عليهم افاده  
في شرح الترتيب \* وعندم ايضا كما في السراجية وشرحها توارث اهل  
ناحية ارتدوا باجمعهم لان ديارهم صارت دار حرب \* وعند الحنابلة  
لو اسلم المرتد قبل قسمه تركته مورثه ورثته ترغيبا له كما في مطلق الكفر  
والزندق وهو من بغنى الكفر ويظهر الاسلام \* وقيل من لا يختار ديننا  
وقيل من ينكر الشرع جملة \* لا يورث ولا يورث وماله واخصاصه في كالمرتد  
خلافا للماكية حيث قالوا ماله لورثته ان مات قبل الاطلاع على زندقته  
لاحتمال توبته او طعنه في الشهود لو كان حيا \* اما اذا اطلعنا على زندقته  
باقراره ودام عليها الى ان مات فلا يورث اجماعا لانه اقيم من المرتد افاده العلامة

الامير المالكى \* واذا مات ذمى لا وارث له من اهل الذمة كان ماله غياً  
وكذا ما فضل من ماله عن الارث ان لم يستغرق وارثه التركة \* ولا يرث  
على وارثه الغير المستغرق للتركة ولا يصرف لذوى رحمه سواء انتظم  
بيت المال ام لا لان انتظام بيت المال انما هو شرط فى الارث لا فى النقيض فلو خلف  
عمة مثلاً فقط فالمال كله لبيت المال او بنتا فلها النصف والباقي لبيت المال  
الثالث من الموانع التى سكت عنها المؤلف الدور الحكيم \* والدور  
الرجوع الى المبدأ والحكمى ما تعلق بالاحكام \* فيخرج به الدور الكو فى  
الواقع فى المنطق والاصول والدور الحسابي وهو توقف العلم بكل من  
المقدارين على العلم بالآخر \* وضابط الدور الحكيم انه كل حكم ادى ثبوته  
لنفيه فيدور على نفسه ويكر عليها بالبطلان \* ويقع فى كثير من ابواب الفقه \*  
والمراد منه هتان يانزم من المورث عدمه \* كان يقرخ حائز او اخوة حائزون  
بابن لبيت فيثبت نسب الابن ولا يرث لانه لو ورث لم يكن الاخ حائز ابل  
يكون بجحو باقم يصح اقراره فلم يثبت نسبه فلا يرث فادى ارثه الى عدم ارثه \*  
وكما لو اعتق الاخ الحائز عبدتين فشهد ابابن لبيت وقبل شهادتهما القاضى فيثبت  
نسب الابن ولا يرث لمدور لانه لو ورث لملك العبدان فيبطل عتقهما فتبطل  
شهادتهما لرقهما فيبطل النسب فلا يرث فادى ارثه الى عدم ارثه فتخلص من الدور  
بقولنا ثبت نسبه ولا يرث \* وهذا يظهر قولى الشافعي \* والثاني ثبت  
نسبه ويرث اما وثمه مد به عدلان من الورثة او من غيرهم فيثبت  
نسبه وارثه اتفاقاً \* وعند الحنفية لو اقر الورثة كلهم ثبت النسب  
والارث \* وبعضهم ثبت الارث \* فيقتضيان اى المقر والمقر له جميع ما فى

يده المقر على قدر سهامها من مسألة الاقرار \* وعند مالك واصحابه رحمهم الله  
 يرث بالاقرار بحسب الحال ولا يثبت نسبة الا باقرار عدلين من الورثة  
 ولا يشترط في المقر ان يكون حائرا عندهم \* وعند الحنابلة ان اقرار الورثة  
 كلهم ثبت نسبهم وارثه او بعضهم ثبت النسب والارث عن اقربه فقط دون  
 الميت وبقية الورثة فيشاركه فيما يده او ياخذ الكل ان اسقطه \* وفي الاقارير  
 فروع ومسائل محلها مطولات الفقه \* تبييه \* عد بعضهم من الموانع ايضا  
 اللعان وليس كذلك فان عدم الارث فيه لعدم ثبوت النسب فلا ارث معه بين  
 الولد والملاعن وكل من يدلى به وليس حصبة امه حصبة له حية كانت او ميتة  
 خلافا للامام احمد رحمه الله \* وتو ما اللعان ليسا بشقيقتين وبه قال الامامان  
 ابو حنيفة و احمد وعامة اهل العراق \* وتو ما الزنا ليسا بشقيقتين عند الائمة الاربعة  
 وذهب الامام مالك الى ان تؤمى اللعان شقيقتان \* والفرق بينهما وبين تؤمى  
 الزنا مذكور في مطولات كتبهم \* واذا كذب الملاعن نفسه قبل موت الولد  
 المنفى او بعده ثبت نسب الولد وترتب عليه مقتضاه عند فاه مشر الشافعية \*  
 وان لم يخلف الولد المنفى ولدا ولا اخا ولد معه \* ولا نظرا لاتهم بانه انما كذب  
 نفسه ليرث ما تركه فيما اذا كان التكذيب بعد الموت \* بل لو قتله واستلقه لحقه  
 ولا يقتل به \* وهذا هو مذهب الامام احمد رحمه الله \* وقال ابو حنيفة  
 ومالك رحمهم الله ان كان الولد حيا ثبت النسب وحده ويقع التواوثن بينهما  
 وان كان ميتا فان خلف ولدا او ولدا ولد او اخا ولد معه او لم يخلف وقل  
 المال فكذلك \* وتنقض القسمة \* والا فلا ثبوت ولا نسب \* ولما فرغ من  
 ذكر حد الارث واركته وشروطه واسبابه وموانعه شرع في ذكر من يرث

بالاسباب المتفق عليها من الذكور والاناث اجماعا فقال **١** والوارثون من  
 الرجال اي الذكور **٢** عبروا بالرجال ثم فسرهم بما يشغل الصبيان وهو الذكور  
 جريا على سنن تعبيره عليه السلام بالرجل ثم تفسيره بالذكور في قوله الحقوا  
 الفرائض باهلها فابى فلاولى رجل ذكر **٣** بطريقة البسط خمسة عشر **٤**  
 اما اختار المؤلف سلوك سبيل التمييز للوارثين بعبارة البسط لانها اقرب الى  
 الفهم لمعرفة كل وارث على انفراده فالاول **٥** الابن **٦** واما بدأ به لانه مقدم  
 حتى على الاب في الميراث **٧** والثاني **٨** ابن الابن وان سفل **٩** بدرجة  
 او اكثر بمحض الذكور فخرج ابن البنت وابن بنت الابن وكل من في نسله الى  
 الميت اثني **١٠** وسفل بنفق الفاء وضمها وكسر هاء ثلاث لغات **١١** واقام الظاهر  
 في تعبيره مقام المضمر لغرض زيادة التمكن في ذهن السامع والافق العبارة  
 ان تكون الابن وابنه **١٢** والثالث **١٣** الاب **١٤** والرابع **١٥** الجد **١٦**  
 من جهة الاب **١٧** وان علا **١٨** بمحض الذكور كابي الاب وابيه وهكذا  
 فخرج بذلك كل جداد لي بانثى ولن ورثت **١٩** كابي الام وابي ام الاب **٢٠**  
 الخامس **٢١** الاخ الشقيق **٢٢** سمي شقيقا لمشاركته في شقي النسب فكانها  
 انشققت من شئ واحد **٢٣** والسادس **٢٤** الاخ للاب **٢٥** اي من الاب  
 فاللام فيه بمعنى من كقول العرب سمعت له سراخا اي منه **٢٦** و  
 السابع **٢٧** الاخ للام **٢٨** اي من الام كسابقه **٢٩** والثامن  
**٣٠** ابن الاخ الشقيق **٣١** وان نزل بمحض الذكور ايضا **٣٢** و  
 التاسع **٣٣** ابن الاخ للاب **٣٤** وان نزل كذلك **٣٥** والعاشر **٣٦** الم  
 الشقيق **٣٧** اي للميت وكذا ام ابيه وعم جدس وهكذا **٣٨** والحادي عشر

هو الم للاب كذا لك هو الثاني عشر ابن الم الشقيق وان نزل  
بعض الذكور ايضا وكذا الثالث عشر ابن الم للاب وان نزل  
كذلك اما ابن الاخ للام والم للام وابنه فليسوا بوارثين كاعلم من ترك  
عدم من اهل من ذوى الارحام كاسياني وكذا الرابع عشر الزوج  
الخامس عشر المعتق وعصبته المستصوبون باقتسامهم وم الذكور كاسياني  
ذكرهم ان شاء الله تعالى مفصلا فهذه عدة الوارثين من الذكور بطريق  
البسط اما عدتهم بطريق الاختصار ف عشرة الابن وابنه وان سفل  
والاب وابوه وان علاه والاخ مطلقا وابنه الالام والم وابنه  
الالام فيها والزوجة وذو الولاء ومن عداه هؤلاء من الذكور الاقارب  
فمن ذوى الارحام كابن البنت وابي الام وابن الاخ من الام والخال ونحوهم  
ولما فرغ من عدد الوارثين من الذكور شرع في عدد الوارثات فقال  
والوارثات من النساء النساء اسم جمع لا واحد له من لفظه بطريق  
البسط كما مر في عدد الوارثين من الذكور وكذا العشرة الاولى بنت  
الثانية بنت الابن وان سفل ابوها المدة في بعض الذكور كبت ابن  
الابن فتخرج بنت البنت وبنت بنت الابن وبنت ابن البنت وكل من في  
نسبتها الميت انثى وكذا الثالثة الام والرابعة الجدة من جهة الام  
اي المدلية ببعض الاناث وان علت وكذا الخامسة الجدة من جهة الاب  
على تفصيل فيها وهو ان الجدة المدلية الى الميت بذكر واحد بنفسها او علت  
بعض الاناث وارثة بالاجماع وان ادات بابي الاب بنفسها او علت ببعض  
الاناث ورثت ايضا عند الحنابلة ولم تثر عند المالكية وعندنا وعند الحنفية

يرث من ذكرنا وترث ايضا خلافا لما كل جدة تدلى بوارث ولو كان في نسبتها  
 اكثر من ذكرين \* ولا ترث اجماعا كل جدة ادلت بذكرين اثنين ويعبر عنها  
 بالجدة المدلية بذكر غير وارث فهي من ذوى الارحام \* والسادسة  
 \* الاخت الشقيقة \* لا اولادها \* والسابعة \* الاخت للاب \*  
 لا اولادها \* والثامنة \* الاخت للام \* لا اولادها \*  
 التاسعة \* الزوجة \* باثبات الهاء ثمة سائر العرب ما عد اهل الحجاز  
 واقتصر عليها الفقهاء والفرزيون لتمييز وخوف اللبس \* والعاشرة  
 \* المعتقة \* وفي معناها معتقة المعتق ذكرا كان او انثى سواء اكان بمباشرة  
 او سراية ولا مدخل لها في ولاء عتيق غيرها وان كان اباه او ابنه لان ذلك  
 مختص بالذكور كما ياتي \* فهذه عدة الارثات بطريق البسط اما عدتهن بطريق  
 الاختصار ف سبع ابنت و بنت لابن والام والجدة مطلقا والاخت مطلقا  
 والزوجة والمعتقة ومن عد هؤلاء من الانثى الاقارب فر ذوى الارحام  
 \* فائدة \* واجتمع ممكن الاجتماع من الورثة ورت منهم خمسة الاب والام  
 والابن والنت واحد الزوجين وحجب الباقون ومسالتهم من  
 اربعة وعشرين اذا كان الميت زوجا وهي غير منقسمة وتصح من اثنين  
 وسبعين \* ومن اثني عشر اذا كان الميت زوجة وهي غير منقسمة وتصح من  
 ستة وثلاثين ودائمات امرأة عن المذكور خمسة عشر ورث منهم ثلاثة الابن  
 والاب والزوجة وحجب الباقون ومسالتهم من اثني عشر وهي منقسمة واذا  
 مات رجل عن العشرة لانت المذكورات ورت منهن خمس الام والبنت وبنت  
 لابن وزوجة والاخت الشقيقة وحجب البواقي والمسالة من اربعة وعشرين

متقسمة عليهم وكل من انفرد من الذكور يرث جميع المال الا الزوج لانه لا يرث  
 عليه ومن لا يقول بالرد يستثنى الاخ للام ايضا وكل من انفردت من النساء  
 تحوز جميع المال الا الزوجة لانه لا يرث عليها وعند من لا يقول بالرد  
 لا يحوز جميع المال من النساء الا المعتقة لانها هي العاصبة بنفسها فقط ولو  
 فقد و الى الورثة كلهم فاصل المذهب في اي مذهب الشافعي رحمه الله انه  
 لا يرث ذوو الارحام و لو فقد المصبات و وجد من ذوى الفروض  
 من لم يستغرق التركة فاصل المذهب انه لا يرث على ذوى الفروض بل  
 المال كله في الاولى والباقي بعد الفروض في الثانية ليت المال وان  
 لم ينتظم بان جار متوليه او لم يكن اهلا لان الحق للمسلمين فلا يسقط باختلاف  
 نائبيهم كالزكاة وهذا احد قولى المالكية فاسبق في اثناء الكلام على الاسباب  
 و المختار المفتى به عند المتأخرين بل وكثير من المتقدمين انه اذا لم ينتظم  
 امر يت المال القول بالرد على اهل الفروض حيث وجد و فروض  
 غير الزوجين ما فضل مفعول الرد من فروضهم بنسبة فروضهم  
 لا بمقتضى عدد رؤسهم وسيأتى الكلام عليها فيما بعد في الباب  
 الذى عقده المؤلف لمسائل الرد وهذا القول هو المعتمد عند متأخرى  
 المالكية كما قدمنا التبيه عليه في الكلام على الاسباب ما عدا ما بين ابى حنيفة  
 واحمد رحمه الله تعالى فقد سبق فيه لا يرث بل اصل الانظم لا  
 فان لم يكونوا ذوى الفروض موجودين او كان موجود منهم حد  
 الزوجين صرف الى ذوى الارحام و ودة الخفية و الحابية والمعتمد  
 عند المالكية كما ثبت وسيأتى كلاما عليها ايضا في باب الذى



مقدمه المؤلف ايضا المسائل ذوى الارحام هو لما فرغ من بيان عدد الورثة  
 ذكره او اثنا شرع في بيان ما يرثه كل واحد منهم مقدما يات الفروض  
 ومستحقها على العصباء لكون مقدار الموروث بالتعصيب لا يعرف الا بعد  
 معرفة الفروض غالبا والمنقسم بالطبع حري بالتقديم في الوضع فقال  
 باب اي هذا باب وقد تقدم الكلام عليه اول الكتاب في الفروض  
 جمع فرض وسياق بيان معناه لغة وشرعا والمراد هنا الانصاف بمجرة لثلاث  
 يلزم التكرار بالوصف وهو قوله في المقدرة في كتاب الله تعالى ستة  
 والفرض السابع الذي هو ثلث الباقي في المسالتين الفروض في بعض صور  
 اجتماع الجد مع الاخوة كما سياتي اثبات بالاجتهاد من الصحابة فمن بعدهم  
 فلا يرد على كلام المؤلف لانه قيدها بالمقدرة في كتاب الله وهي كما ذكرته  
 بحسب النصف ونصف ونصف والثلاث ونصف ونصف ونصف ونصف هذه  
 احدى طرق التبدل الذي سلكها الفرضيون في عدد الفروض المذكورة وهو  
 اعني التبدل ان تذكر الكسر الاعلى اولاً ثم تنزل الى ماتحه ومن طريقه ايضا ان  
 تقول الثلاث ونصفها وربعها والنصف ونصف وربعها او تقول النصف  
 والثلاث ونصفها وربعها وطرق الترتيب ان تذكر الكسر الادنى ثم ما فوقه  
 كان تقول الثمن والسادس وضعفها وضعف ضعفها او تقول الثمن وضعف وضعف  
 ضعفها والسادس وضعف وضعف ضعفها وطرق التوسط ان تذكر اول الكسر  
 الوسط ثم تنزل درجة ونصفاً درجة كان تقول الربع ونصف وضعف  
 والثلاث ونصف وضعف واخصر عبارة لضبط الفروض المذكورة  
 ان تقول على طريقة التوسط الربع والثلاث وضعف كل ونصف

والمقصود من المبررات واحد واختلاف الالفاظ والترتيب تغنى  
 عن الفرض في لغة يطلق على معان منها الحز والتقطع والتقدير والمطية  
 والانزال والبيان والسنة والاحلال واصطلاحاً في نصيب في خرج به التعصيب  
 المستغرق في مقدر في خرج به التعصيب غير المستغرق لعدم تقديره وخرج  
 به نفقة القريب لان المدار فيها على قدر الكفاية في شرعاً في خرج به الوصية  
 فانها مقدرة بحمل الموصي لا باصل الشرع في لوارث في خرج به نحو العسر  
 في الزكاة فانه مقدور لغير وارث في خاص في ايسر يقيد وانما هو لبيان الواقع  
 لا يزيد الا بالارد ولا ينقص الا بالمول في ايسر هذا من تمام الحد وانما هو  
 توضيح وبيان للفرض لان الحد ودائماً يقع بالحقائق وازيادة بالرد والنقص  
 بالمول امر عارض ولا حاجة في الحدود الى العوارض اذا هرفت ما تقدم من  
 القروض وتعريف الفرض واردة معرفة اصحاب هذه القروض في فالنصف في  
 الفاء فاء النصيحة لانها افصح عن جواب الشرط المقدر كما ذكرنا في فرض  
 خمسة الزوج وبنت الصلب وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت للاب في  
 واذا عرفت مستحقه واردة معرفة شروط الاستحقاق ودلائله في فالزوج في  
 الفاء فاء النصيحة كما مر في يستحقه بشرط عدمي وهو ان لا يكون للزوجة  
 فرع وارث في ذكرنا كان او اثني من الزوج او من غيره بقوله تعالى وانكم  
 نصف ما تركه ازواجكم ان يكن هن ولد يولد لكل زوج نصف ما تركه  
 زوجته ذمقبة بالجمع بالجمع تقتضي اقسمة على لاحد ولا جمع ايضاً وبنت  
 الصاب تستحقه بشرطين في عدميين في هو ان لا يكون له في خرج به معصب في  
 وبنت مع معصبها لكن لا كرم مثل حظ لا تبين في وان لا يكون لها

مماثل من بنت اخرى او اكثر لميت فانها لو كانت لا شتر كانت في الثلثين  
 لقوله تعالى فان كانت واحدة فاما النصف وللإجماع كذلك وبنت الابن  
 وان سفل تستحقه. لا إجماع قيسا على بنت الصلب لان ولد الولد كالولد  
 ارث وحجبا مذكر كالدكر واذني كالأني بثلاثة شروط عدمية وهي  
 ان يكون ميتا ولد مبعوب ذكر كن او اشي واحد او اكثر وكولد  
 المصاحب ولد ان على من يمس به في وقت الوفاة ان لا يكون لها مصعب من  
 ابن عمها ولا ولد لها ولا يكون لها من قبل بنت ابن اخرى لميت  
 وتأتي في درجاتها مائة من الميت ولد مصلب وان كان ذكر احييت او بنتين  
 اكثر احييت ايضا. نه مصعب او بنت واحدة فلبنت الابن السدس تكملة الثلثين  
 مصعبه وقتد ورد مصعب ومن هو على منه وكان له مصعب كان للذكر  
 من حصة الثلثين. وورد من مع مقدم سبق لا شتر كذا في الثلثين  
 واذا كانت شقيقة تستحقه. لا إجماع كذا في أربعة شروط ان لا يكون  
 ميتا ولا مصعب ولا مريضة ولا يكون له ولد ابن وارث  
 كما سبق ايضا. ولا يكون له ولد ابنة تكون له. مصعب من اخ شقيق اجاسا  
 او جد حلال لا يحد منه شقيق ولا يكون له ولد ابنة مثل من  
 اخت شقيقة وكذا بنو له من مراهة ليس له ولد وله اخت  
 مصعبه وله وسكت موقوف من نهر الخمس لارتها المصنف وعوف قد  
 لا لان مرس عمه في كرسه جميع فمروض الاحترز عن يتغير  
 المروض معه. في مروضه في مصعب لا لا احترز من يعجب البتة لان  
 ذات مستغنى. في مروضه في كرسه في مروض

فلو كان للميت اب او ولد صلب ذكر او ولد ابن كذا لك الحجب \* او كان ولد  
 الصلب او ولد الابن اثني واحدة او اكثر لكانت عصبة معها او معهن كما سيأتي به  
 او كان لها معصب فللد كرم مثل حظ الاثنين او كان لها مماثل لا شتر كنابي الثلثين  
 \* والاخت للاب تستحقه \* اي النصف \* بخمسة شروط ان لا يكون \*  
 للميت \* ولد صلب \* ذكر او اثني كما مر \* و \* ان \* لا \* يكون له  
 \* ولد ابن \* كذا لك \* و \* ان \* لا \* يكون له \* احد من  
 الاشقاء \* ذكر او اثني \* و \* ان \* لا \* يكون لها \* معصب \* من اخ  
 لاب او جد على ما مر من الخلاف \* و \* ان \* لا \* يكون لها مماثل \*  
 من اخت لاب فكثره وسكت مؤلف عن الشتر السادس وهو مقدمة الاب  
 لما مر \* فلو كان للميت اب او ولد صلب ذكر او ولد ابن كذا لك او اخ شقيق لحجب  
 او شقيقان لحجب ايضا ما لم تعصب او كان ولد الميت او ولد ابه اثني واحدة  
 او اكثر مع فقد الاستقاء لكانت عصبة معها او معهن او كان للميت اخت شقيقة  
 فقط لكان لها السدس تكمة الاثنين وكان لاخت معصب كن \* كرم مثل حظ  
 الاثنين وكان لها مثل لا شتر كذا في اثنتين \* و \* ا \* ر \* م \* فرض تين روج  
 وازوجة \* و \* ا \* ر \* و \* ج \* ت \* زوج \* انهاء \* انصيده \* كرم \* باستفاه  
 بشرط وجودي وهو ان يكون الزوج فرع ورت \* ذكر \* م \*  
 الزوج ومن غير \* و \* م \* ن \* ف \* ي \* د \* و \* من \* ر \* ل \* ان \* و \* ل \* ر \* ي \* س \* ب  
 في \* م \* و \* ر \* ث \* م \* و \* م \* ن \* ل \* و \* د \* و \* د \* ن \* و \* ا \* ح \* ت \* ر \* و \* ر \* ت \* ع \* ر \*  
 غير وارت كان ثبت موجوده يس بشرط في رت زوج  
 واصل فيه قوله تعالى فان كان من ولد فكمه اوسع ترك فمويه

للزوجة ولد لكان له النصف كما مر **و** الربع للزوجة او الزوجات **و** يستحقه  
او يشتركن فيه بشرط عدمي وهو **و** اذا لم يكن للزوج فرع وارث **و**  
ذكر اوائى من الزوجة او من غيرها لا ان كان منفيا باللعان ولا من زنا ولو  
من الزوجة ومثل الولد ولد الابن واحتز بالوارث عن غيره كما مر **و** وذلك  
لقوله تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد فلو كان للزوج ولد لكان  
لها ولهن الثلثين كما ياتي **و** والثلث فرض الزوجة او الزوجات **و** الى اربع  
بشرط **و** وجودي وهو **و** ان يكون للزوج فرع وارث **و** ذكر اوائى  
منها او من غيرها كما مر ومثل الفرع فرع الابن واحتز بالوارث عن غيره  
كما مر **و** ذلك لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثلثين مما تركن ولو لم يكن له  
ولد لكن لها ولهن الربع كما مر **و** والثلثان فرض اربعة **و** من الاصناف  
**و** بنتي صلب فكثر و بنتي ابن **و** وان سفل **و** فكثر واخنتين شقيقتين  
فكثر واخنتين لاب فكثر **و** ويعبر عن هذه الاربعة الاصناف بقولهم  
كل جنس تعدد من فرضه النصف وبقولهم ذوات النصف اذا تعددت  
**و** بنت الصلب **و** فصاعدا **و** يستحقانه **و** اي فرض الثلثين **و** بشرط **و** عدمي  
وهو **و** ان لا يكون لهما معصب **و** من ابن للميت او اكثر بالاجماع وسنده فيما  
زاد على الثلثين قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك وفي  
البنتين قضاؤه صلى الله عليه واله وسلم لبنتي سعد بن الربيع بالثلثين فلو كان  
لها ولهن معصب لكان للذكر مثل حظ الانثيين **و** بنتا الابن **و** فصاعدا  
اذا تعدد ياتي الدرجة سواء كن اخنتين ام لا **و** يستحقانه بشرطين **و** عدميين  
احدهما **و** عدم اولاد الصلب **و** ومن هو اقرب منهما من اولاد الابن **و**

الآخر  $\text{ان لا يكون لهما معصب من اخ او ابن م مساو لهما في الدرجة قياسا}$   
 على البنات لان بنت الابن كالبنات كما مر  $\text{فلو كان هناك اولاد صلب او من}$   
 $\text{هو اقرب منها من اولاد الابن حبنا الا ان كانت بنت الصلب او بنت الابن}$   
 $\text{التي هي اعلى منها واحدة فلها السدس تكلمة الثابتن ولو كان لهما معصب}$   
 $\text{لكان للذكر مثل حظ الانثيين والشقيقتان فصاعدا يستحقانه بثلاثة}$   
 $\text{شروط عد مية وي ان لا يكون للميت ولد صلب و ان لا يكون له}$   
 $\text{ولد ابن و ان سفل و ان لا يكون لهما اولهن}$   
 $\text{معصب من اخ شقيق اجماعا او جدي خلافا لابي حنيفة رحمه الله}$   
 $\text{وسكت الموف عن اشتراط عدم الاب كما سكت عنه في استحقاق الواحدة}$   
 $\text{النصف لأمه و الاصل في ذلك قوله تعالى فان كانتا اثنتين فلها الثلثان مما}$   
 $\text{ترك فلو كان للميت اب او ولد صلب لحبنا او انى ان كانتا عصبة او كان لهما}$   
 $\text{معصب لكان للذكر مثل حظ الانثيين والاختلاف للاب فصاعدا}$   
 $\text{يستحقانه بربمة شروط عد مية وي ان لا يكون للميت ولد}$   
 $\text{صلب و ان لا يكون له ولد ابن و ان سفل و ان لا يكون له}$   
 $\text{ولد احد من الاشقاء ذكر او انثى و ان لا يكون لهما}$   
 $\text{اولهن معصب من اخ لاب فاكثرا او جدي على ما سبق و الشرط الخامس}$   
 $\text{ان لا يكون للميت اب ولاصل في ذلك الآية السابق ذكرها في استحقاق}$   
 $\text{الشقيقتين اثنتين فلو كان للميت اب او ولد صلب و ولد من بكر لوجب}$   
 $\text{او انثى مع عدم الاشقاء كانتا عصبة وكان للميت اخ شقيق او بنتان شقيقتان}$   
 $\text{فكذلك او اخت شقيقة كان لهما السدس تكلمة الثابتن او كان لهما معصب لكان}$

لذكر مثل حظ الانثيين فائدة لا ينص على اجتماع صفين لكل منها الثلثان  
 لانه لو اجتمع بنات مع بنات ابن مثلا لكان الثلثان للبنات او بنات ابن مع  
 اخوات لابوين اولاب لكن الاخوات عصبة معهن او شقيقتان مع اخنتين  
 لاب لكان الثلثان للشقيقتين \* والثالث فرض \* ثلاثة من اصناف الورثة  
 اقتصر المؤلف منها على اثنتين \* لكن الثالث المذكور في باب الجد والاخوة  
 الاول \* الام \* الثاني اثنان فاكثر من \* الاخوة للام \* والثالث الجد  
 في بعض احواله مع الاخوة كما يأتي \* فالام تستحقه بشرطين عدلين وهما  
 ان لا يكون للميت فرع وارث \* وهو من شرطنا فقده في ارث الزوج  
 النصف والزوجة الربع \* وان \* لا يكون له \* اثنان فاكثر من الاخوة  
 او الاخوات \* او منها سواهما كانوا وارثين او محجوبين بالشخص لا بالوصف  
 اذ المحجوب به كالعديم كاسياني \* والاصل في ذلك قوله تعالى فان لم يكن له  
 ولد وورثه ابواه فلامه الثلث مع مفهوم قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه  
 السدس \* ويستثنى من توريث الام الثلث مع فقد من ذكرهما مسالان تسميان  
 بالفرأوين وسياتي بيانها \* وهما في الثلث \* فرض اثنتين فاكثر من الاخوة  
 او الاخوات للام \* واستحقاقهم له \* بشرطان لا يحجبوا \* اما باصل ذكر او  
 فرع وارث كما يأتي في باب الحجب ويقسم بينهم بالسوية ذكرهم كائنا هم  
 وهذا مخالف فيه اولاد الام غيرهم \* والاصل في ذلك قوله تعالى فان كانوا  
 اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والتشريك اذا اطلق اقتضى المساواة \*  
 والجد يستحقه بشرطين ان يكون معه من الاخوة اكثر من مثليه وان لا يكون  
 معهم صاحب فرض وسياتي حكمهم ان شاء الله مفصلا \* والسدس فرض سبعة

الابن والجد والوارث وان خلا الام والجد في الوارثة فصاعدا مطلقا سواء  
 كانت من جهة الام او من جهة الاب وسواء كان معها فرع وارث ام لا وسواء كان  
 له اخوة ام لم يكن **و** بنت الابن **او** بنات الابن المتحاضيات في الدرجة **و** مع  
 بنت الصلب **و** الواحدة **و** والاخت **او** الاخوات **و** للاب مع الشقيقة **و**  
 الواحدة **و** والاخ للام **و** مفرد اذا كان اوائى او خنثى **و** فالاب والجد  
 يستحقان السدس اذا كان لليت فرع وارث **و** هو من شرط فقده في ارث  
 الزوج النصف والزوجة الربع والام الثلث ويزيد الجد باشتراط فقد  
 الاب كما هو معلوم من باب الحجب فلكل منها السدس فقط ان كان الفرع ذكرا  
 او خنثى وللاب السدس فرضا والباقي تعصيا ان كان اثني وكذا لك الجد ان  
 لم يكن لليت اخوة اشقاء اولاب فان كانوا ففهم تفصيل يأتي لقوله تعالى  
 في حق الاب ولا بويه لكل واحد منها السدس مما ترك ان كان له ولد **و** للاجماع  
 قياسا على الاب في الجد **و** يستحق الجد السدس ايضا في احد احواله مع الاخوة  
 كما سياتي **و** والام تستحقه اذا كان لليت فرع وارث **و** ولد او ولداين  
 ذكر او اثني كما مر **او** كان لليت **عدد** **اثان** فاكثر **من** الاخوة  
**او** الاخوات **اشقاء** كانوا اولاب اولام وارثين او محجوبين كما تقدم في ارثها  
 الثلث للاية السابقة **فان** قبل شاع تعبير الفرصين عن الاثنين فاكثر بالعدد  
 كما هنا والعدد يشمل الواحد وغيره كما عرفه كثير منهم الطوسي في تجزيه  
 يانه كمية تطلق على الواحد وما يتالف منه **اجيب** بانهم عرفوه ايضا بغير  
 ما عرفه الطوسي وهو انه نصف مجموع حاشيته في فرع الواحد **فالحق** ان  
 الواحد ليس بعدد وان تألفت منه الاعداد كما ان الجوهر مفرد ليس



يجمسم وان قالقت منه الاجسام \* وخرج بالاخوة في رد الام الى السدس  
 لنوم فلا يجبون الام من الثلث الى السدس والفرق بين بني الاخوة  
 وبني الابن ان لفظ الاخ لا يطلق على ابن الاخ بخلاف لفظ الابن  
 فانه يطلق على ابن الابن مجازا شائعا وقيل حقيقة قال تعالى يا بني ادم وايضا  
 فولاد الابن اقوى من اولاد الاخوة فلماذا لم يكن ابن الاخ كايه مطلقا  
 والجدة \* ومثلها الجدات \* نستحقه اذ لم تحجب \* اما بام او بجدة اقرب  
 منها او كان حجبها باب ادلت به خلافا للامام احمد رحمه الله كما سيأتي الكلام على  
 ذلك في باب الحجب ويشتركن في السدس بالسوية \* والاصل في ارثهن السدس  
 وفي التسوية بينهما ما روى برودة انه صلى الله عليه وسلم جعل للجدة السدس  
 اذ لم تكن دونها رواء بود ود وغيره \* وما رواه الحاكم على شرط  
 الشيخين انه صلى الله عليه وسلم قضى للجدة السدس وقضاء ابي بكر رضي الله  
 عنه به لام الام ايضا وقضاء عمر رضي الله عنه به لام الاب وقوله لما ارى ان ذلك  
 السدس بينكما وهو ان انفردت منك \* وقياسا في كل جدة تدلى بوارث عندنا  
 وعند الحنفية \* ولو ادلت احداها او احداهن بجهتين او اكثر بحيث  
 لو تعددت تلك الجهات اشخاصا لكن وارتأت بالفعل وادلى غيرها بجهة  
 واحدة مع استوائهن في الدرجة او مع اعتلاء المدلية بمخلص الاثا  
 عند \* فالارجح عدلت بجهة اشتركن في السدس بالسوية بحسب  
 الايمان لا بحسب الجهات \* وهو قول ابي يوسف وسفيان بن اسنود الشاشي  
 الى بني حنيفة رحمه الله \* وقال محمد بن الحسن وزفرو الامام احمد بن  
 حنبل رحمهم الله يقسم السدس بينهما وبينهم بحسب الجهات لا بالابدان \*

فلما أت الجهمين مثلاً لثناه ولله أت الجهة الواحدة ثلثه \* وهذا الاجتماع لا يأتي على مذهب الامام مالك رحمه الله لما قد منان انه لا يورث الاب الجدة من جهة الام والجدة ام الاب نفسه وان علت بمحض الانث لا ام الجدة وعند الامام احمد رحمه الله ينصوري ثلاث جدات فقط للتوريثه ام الجد اي الاب ايضا وان علت بمحض الانث \* ولما ذكر صور كثيرة منها ان يتزوج بنت خالته الشقيقة فتلد له ولدا قام خالته هي ام ام ام وام ام اب فلو كان معها ام اي اب لورثت ايضا وهذه صورتها \*

فعلى الأرجح عدد داوود اي حنيفة وسفيان حفصه  
وابي يوسف يشتركان انصافا \* وعند الامام  
احمد ومحمد بن الحسن وزفر بن زينب المدلية  
بالقرايتين ثلثا السدس والحفصة ثلثه \* وعند

الامام مالك رحمه الله كله لزينب لعدم  
توريثه ابني لاب كجدة وبنت لابن فكثر استحقاقه \* في السدس  
تكملة للثنتين \* مع وجود بنت اصاب \* مفردة او مع بنت ابن قرب  
منها \* ومنهم من يعصها او يعصها \* ذكر في درجته من ح و بن عمه  
وهكذا كل درجة نزلت نفردت او تعددت مع فرد من فوقه فخذ  
السدس تكملة للثنتين \* اخرج \* وقول \* بن مسعود رضي الله عنه وقيل عن  
بنت وبنت بن وحت لا قضبان فيم يقض من سول منه سبي \* عيه وسر  
ابنت مصفى وابنت لاب سدس وه بقى زخت وه بخري وقيل عن  
ابنت كل بنت بن رة \* كثر مع بنت بن وحادة عيه \* لا تحت لاب



او مكن مع بنت الصلب الواحدة فقرضها او فرضهن السدس ولا يزيد القرض  
 بزيادة عدد دهن \* الثاني الاخت او الاخوات من الاب اذا كانت او كن مع  
 الشقيقة الواحدة لها او لمن السدس ولا يزيد بزيادة عدد دهن \* الثالث الزوجة  
 الواحدة او اثرتوجات لها او لمن الربع فقط او الثمن فقط \* الرابع الجدة  
 الواحدة او الجدات لها او لمن السدس ولا يزيد بزيادة عدد دهن والله  
 اعلم \* والاخ للام المنفرد ومثله الاخت لها يستحقه اجماعا  
 \* اذا لم يحجب باصل ذكر او فرع وارث كما ياتي لقوله تعالى فان كان  
 رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ او اخت فكل واحد منها السدس  
 اجمع لمفسرون على انها انزلت في اولاد الام دون غيرهم كما قرئ به  
 في الشواذ وقرأ ابن مسعود وغيره وله اخ او اخت من ام وقراءة  
 النضوي كالحبر الاحادي \* فان تعدد اولاد الام كان لهم الثلث كما مر  
 انفا \* فمدة \* يخالف اولاد الام غيرهم في خمسة اشياء لا يفضل  
 ذكرهم على انثاهن ولا اجتهاد ولا انفرد بالخلاف غيرهم \* ويرثون  
 مع من دلوا به وغيرهم لا يرث معه \* ويحجبون من ادلوا به نقصا  
 وغيرهم لا يحجب من ادلى به \* وذكرهم ادلى بانثى نسباً ويرث وذكر القرابة  
 غيرهم لا يرث ن ادلى بانثى \* وقد انتهى الكلام على الفروض الستة المقدرة  
 في كتاب الله وما يتعلق بها \* ونقضى السبع الذي ثبت باجتهاد الصحابة  
 رضى الله عنهم فمن بعدهم هو اثباتي \* وهو فرض شين جدد ولامه جدد  
 يستحقه في د كان معه خوة وصاحب فرض وكان ثبت باقي عد القرض  
 حظاً من ثمانية وسدس جميع كما سياتي في باب الجد والاخت مفصلاً

والام تستحقه في المسألتين المسميين بالنراوين وبالعمرتين وهما اذا كان  
مع الام اب واحد الزوجين فلزوج النصف في مسأله ولزوجة الربع في  
مسأله والام مع كل منها ثلث الباقي بعد فرض الزوجية وثلثه للاب \* وابقى  
فيه فقط الثلث مع انه في الحقيقة سدس في الاولى وربع في الثانية نادى بام  
القرآن ومحافظة على لفظه \* وهذا هو ما قضى به عمر بن الخطاب ووافقه  
عثمان وابر مسعود وزيد بن ثابت رضى الله عنهم وهو مذهب الائمة  
الاربعة رحمهم الله \* ووجهه ان الاب والام اذا اجتمعا ياخذان المال اثلاثا  
واذا اجمعا وفرض كبرت فكذلك ياخذان ما فضل فيجب ان ياخذاما  
بقي بعد فرض الزوجية كذا مع ان الاصل انه يكون للذكر ضعف ما للأنثى \*  
فلوجعل الثلث مع الزوج انقصت على الاب او مع الزوجة لم يفضل عليها  
الفضل لمعهود \* وقال ابن عباس رضى الله عنهما للام الثلث كاملا واحتج  
بظاهر الآية وهي قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللامه الثلث  
وبقوله صلى الله عليه وسلم الحق امرئض باهاها فابقى فلأولى رجل ذكر  
واجيب عن الآية بان المراد وورثه ابواه فقط وعن الخبر بان العسوبة  
لم تنقص في الاب \* وقال ابن سيرين مذهب الجمهور في مسألة الزوج  
وبمذهب ابن عباس في مسألة زوجة \* متصلا بالمسألتين وتصحيحهما  
فلأولى زوج واموب \* السامس ستة لان فيها النصف وثلث الباقي ومخرج  
النصف اثنان وثلث الباقي ثلاثة والحاصل من ضرب اثنين في ثلاثة ستة  
للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث الباقي واحد وهو في الحقيقة سدس وللأب  
الباقي اثنان \* والثانية زوجة وام \* ب المسألة من اربعة لان فيها الربع وهو

أكبر كسري المسألة ومنه نصيح \* للزوجة الربع واحد وللأم ثلث الباقي واحد  
وهو في الحقيقة ربع وللأب الباقي اثنان \* وقد اجتمع في هذه المسألة ربان  
وهما لا يجتمعان فرضا \* ولما انتهى الكلام على الفروض ومستحقها اخذ  
يتكلم على العصبات واحكامهم فقال

باب \* اي هذا باب \* في احكام \* العصبية \*

وسيا في تعريفها في كلام المؤلف \* العصبية ثلاثة \* اقسام \* القسم  
الاول \* عاصب بنفسه \* وهو ذو الأولاد \* وذكر قريب \* بدل الى الميت  
بائتي فقط \* وهو الميراث \* عند الاطلاق حتى في حدود العصبية \* وقد مر  
على العصبية \* تغير ومع التغير لان عصبية اما صاب نفسه يدات  
لا بواسطة غيره بخلاف القسمين الاخيرين \* والقسم الثاني \* عاصب  
بغيره \* وهو اثني ذات سهم عصها ذكر وقد مر على العاصب مع غيره لان  
للعصب له ذكر بخلاف العاصب مع الغير فان عصبته لاجل اجتماعهم مع اثني  
ولم يذكر في تعريفه الاثني كما لا يخفى \* والقسم الثالث \* عاصب مع غيره \*  
وهو اثني ذات سهم عصها اجتماعهم مع اخري \* وقد مر ان الاقسام  
الثلاثة المذكورة على سبيل التفرقة \* والشرع لم يرد في تعريفه ذكر  
فعل \* فاما عاصب نفسه جميعا \* كزوجة \* او اثنين \* كالأزواج \* او اربعة  
\* زوجة \* زوجة \* في تعريفه قريب \* وللأب \* وللأولاد \* وللأم \* وللزوجة \*  
الى الميت \* اثني فقط \* وسدس كسري \* وهو الميراث \* في ميراثه \* ميراثه  
يجب كل واحد منهم \* في ذكره \* في ذكره \* في ذكره \* في ذكره \* في ذكره \*  
على ان لا دلالة له وانكونه اقرب منه \* في ميراثه \* في ميراثه \* في ميراثه \* في ميراثه \* في ميراثه

والاب اصله والصال الشيء بفرعه اظهر من اتصاله باصله \* الا ترى ان البناء  
والاشجار يدخلان في بيع الارض ولا تدخل الارض في بيعهما ولهذا تقدمت  
جهة البنوة على جهة الابوة كما سيأتي \* الي اني ابن الاب وان نزل مقدما منهم  
الاعلى فالاعلى ان تعددوا \* ولما قدم على الاب وان سفلوا مع انه ادلى  
الى الميت بواسطة والاب ادلى بنفسه لان سبب استحقاقه هو البنوة المقدمة  
على الابوة \* الثالث الاب بعدهما فلا يرث مع واحد منهما بالعصوبة  
بل \* تعرض كما مر ويأتي \* وقدم على اجدو على الاخوة لكون الجد والاخوة  
مدلين به ولكونه اقرب درجة من الجد في الابوة كما هو ظاهر \* الرابع  
والخامس والسادس الجد وان علامع الاخ الشقيق ثم هو مع الاخ للاب  
خلافه لاني حيفة رحمه الله فانه يقدم لجد على راح الشقيق وعلى الاخ للاب \*  
وان حصن الممدوح ميراثه في درجة واحدة عند ثلاثة لان الحد  
يدلى بالاب وراح كذا لا يستفاد حد منها بالاخر \* ولا يخفى انه  
اذ تعدد راجد تقدم لا قرب منهم للعددة لانية \* ونما قدم الحد  
وان علامع بن الاخ مع راح من تقدم بن الاخ عليه لكون ابن  
لاخ فرع لاب واحد اصله وان فرع مقدم على الاصل كما جرى عليه الحكم  
في الارث \* فوالا \* قصد الاجماع عن ذلك في السب ولان اسم الجد ودودة يشملها  
ون علامع اسم الاخ \* لا يشمل \* ما تقدمه الاخوة على بنهم فلا يحتاج  
الى تعارض \* مع بن الاخ شقيق وقدم على ابن الاخ للاب لقونه \*  
ثم ان الاخ للاب وسعيه \* مروما يفي ان الاعلى درجة منها  
مقدم على الاخر \* وقدم على العم تقدم هجتها \* التسع العم الشقيق وقدم

على الم للآب لقوته \* العاشر الم للآب وقد ما على ابني الم اقربها \* الحادي  
 عشر ابن الم الشقيق و قدم على ابن الم للآب لقوته كذا \* الثاني عشر  
 ابن الم للآب ومعلوم ان الا على درجة منهما مقدم على الاخر \*  
 ومعلوم ايضا \* قولهم لا يرت اولاد جد مع اولاد جد اقرب منه كما سيأتي ان عم  
 الميت وابنه وان نزل مقدم على عم ابني الميت وبنه وان عم ابني الميت وابنه وان نزل  
 مقدم على عم جد الميت وهكذا \* الثالث عشر المعتقد كذا كان اوائلي ونما خرم من  
 سبق من العصبات لانهم عصبة بسبب وهو عصبة بالسبب ولان الولاء مشبه  
 في الحديث بسبب وشبهه اولى من شبهه \* الرابع عشر عصبة المعتقد لمعصون  
 بانفسهم لا غير ولما مع مير على تفصيل فيه يذكر في باب لارت الولاء ان شاء الله  
 تعالى \* الخامس عشر ايت الم على م سبق فيه من الخلاف \* فائدة \* اولاد لابن  
 كاولاد الصلب عند قدمهم المذكور كذا ذكر والاتي كلاتي اجتهاد وانهم اذا  
 كما تقدم \* و لجد كذاب عند فقده ارثا وحجبا لافي خمس مائة \* لاؤف  
 ذ كان مع لجد اخوات ميرته ونه يرثون معه على التفصيل لاتي جلا ف  
 لابي حيلة رحمه الله تعالى ف لآب فانه جهمه \* تتبع \* ثانياة وثالثة  
 لو كان جرد لآب في مائة تين المروين كان لافي كل مائة \* كذا  
 و في جرد ميرته كذا \* حد \* ثم في مائة \* روح ولأب \* ثم في  
 مائة تفصيل \* ثم في مائة \* و جهة لا \* قرب \* مائة \* مع لآب \*  
 مائة في كل مائة \* في لافي \* رحمه \* رحمه \* رحمه \* رحمه \*  
 لاؤف \* جهمه \* في لاري \* رحمه \* رحمه \* رحمه \* رحمه \*  
 في مائة \* مائة \* لآب \* رحمه \* رحمه \* رحمه \* رحمه \*







مات المهت فيها عن جميع النساء وعن ذكر هو زيد الذي هو في خامس  
درجة فلبنتي الصلب وهما زينب وهند ثلثا المال والباقي بعد الثلثين بين  
زيد وبين بنت الابن الخمس اخته وتنت عمه وعمته وعمته وعمته وعمته  
جده للذكر مثل حظ الانثيين \* وتصح من واحد وعشرين لبنتي الصلب  
الثلاث اربعة عشر وزيد سهمان والكل من الخمس سهم واحد \*  
ولو كان الذكر اورت بكر اذى هو في الدرجة الرابعة فلبنتي الصلب  
الثلاثان والباقي بينه وبين اخته وعمته وعمته وعمته وعمته وعمته  
وتصح من خمسة عشر \* ولو كانت خالدا الذي هو في الدرجة الثالثة  
فالثلاث بنى الصلب والباقي بينه وبين اخته وعمته للذكر مثل  
حظ الانثيين \* وتصح من اثني عشر \* ولو كان سعدا الذي هو في الدرجة  
الاربعة وهي لاوى في درجة اولاد الابن فبنتي الصلب اثلاثان  
والباقي بينه وبين اخته للذكر مثل حظ الانثيين \* ولا تنس اولاد الابن  
ووكس عمتا ندى هو ابن نصب فمال بينه وبين البنين للذكر مثل حظ  
الانثيين ولا تنس اولاد الان \* وبه يكن في المسألة ذكر فمال لبنتي الصلب  
فرضا ورد اولاد لابن \* والابن \* والثلاث والرابع من اقسام العصبه  
بالغير \* الاخوات \* يجرى من الصدق \* واحدة شقيقات كل اولاد  
\* الاخوة \* وورث واحد اى كل واحد منهما اخوها الشقيقة بالشقيق  
والاخذ الابن \* الاب \* وكذا يعصب بعد كل منهما ايضا لانه بمنزلة  
لاح في ادلائمه \* الاب خلاف لاني حبيبة رحمه الله لانه يسقط الاخوة بالجد  
اكثر سب في \* به \* والدليل على صبرو \* عصبه باخويه \* قوله تعالى وان

كانوا أخوة رجالا ونساء. فللذكر مثل حظ الأنثيين. ففي اخت شقيقه أو أكثر  
 مع إخ شقيق أو أكثر المال بينهما وبينهم للذكر مثل حظ الأنثيين. وفي اخت  
 لاب أو أكثر مع إخ لاب أو أكثر المال بينهما وبينهم كذلك. وقس ذلك  
 في كل منهما مع الجد كما سأتى أمثله فهو لا يرث من زوات القروض بمصير  
 أخواتهن كما علمت. ومن لا فرض لها من الإناث وأخوها عصبية لا تصير عصبية  
 بأخيه إلا بالنص الوارد في ميرورة الإناث عصبية بالذكور إنما هو في موضعين  
 البنات بالبنين والأخوات الأخوة كما عرفت أنفاً. والإناث في كل منها  
 ذوات فرض فمن لا فرض لها من الإناث لا يرث لها أصل لأنها ليست في معنى  
 أحد التريقين. ويضاح يصيب اخته كبناته تفضيل لا تى على الذكر  
 أو المساواة بينهما إذا لم تكن لانتى صفة فرض. ولا يرث هذا المعنى من عدة  
 تعصيتها كالم والعمة وابن العم مع بنت العم والعاصب مع غيره  
 الأخوات. لاب و أم أو لاب فقط أى جسم الصديق و حدة ف أكثر  
 مع البنات. واحدة أو أكثر كذلك أو مع بنت الابن واحدة ف أكثر  
 والأصل في ذلك حديث ابن مسعود رضى الله عنه السابق في باب السدس  
 حيث قل وما بقي فالأخت. فدل ذلك على أنها عصبية. وتشرط في ذلك  
 أن لا يكون مع لأخت خوه. فإن كان معها خوه كانت عصبية به. فعم  
 أن التعصيب بالميراث يمنع من التعصيب مع ميراثه غير حكمه. لا مثله  
 بنت وأخت غيرهم ليست النصف فرض. ولا في لأخت تعصية. بنت  
 ابن وأخت كذلك. ثلاث بنات بن و حدة من بنتان فرضوا لاحتين  
 الباقي تعصية. بنتان و حدة بنتان فرضوا لها في تعصية. بنت

ابن وثلاث اخوات لها الثلثان فرضا وللأخوات الباقي تمصيبا \* بنت  
وبنت ابن واخت للأولى النصف فرضا وللثانية السدس كذلك وللأخت  
الباقي تمصيبا \* بتان وبنت ابن واخت للبنين الثلثان والباقي للأخت تمصيبا  
ولاشي \* بنت الابن لاستغراق الثلثين \* والفرق بين العصبية الغير والعصبية  
مع الغير ان الغير في العصبية بغيره يكون عصبية بنفسه فتتعدى بسببه العصبية  
الى الانثى وفي العصبية مع غيره لا يكون عصبية اصلا بل تكون عصبية تلك  
العصبية مجامعة لذلك الغير \* تنبيه \* متى كانت الأخت الشقيقة عصبية مع بنت  
واحدة او اكثر او مع بنت ابن فاكثر وان نزل ابوها بمحض الذكور فانها  
توجب كل من يحبه الشقيق فتحجب الاخوة لاب ذكورا كانوا او اناثا ومن  
بعده من العصبات \* وحيث صارت الأخت الاب عصبية مع الغير صارت  
كالاخ لاب فتحجب بنى الاخوة معا ومن بعد عم من العصبات والله اعلم  
ثم علم ان ترتيب العصبية بنفسه السابق مبني على قاعدتين \* احدهما \* سنا في  
في باب الحجب وهي ان كل من ادلى بواسطة حبيته تلك الوسطة الاولاد الام  
\* والثانية \* هي انه اذا اجتمع عصبان فمن كانت جهته مقدمة قدم فان اتحدت  
جهتهما فاقرب درجة فان خدت درجاتهما فالاقوى منهما وجهات العصبية  
عندنا معا تسمى \* بمعنى وعند ما كية ايضا سبع البنوة ثم الابوة ثم الجدودة  
والاخوة ثم بنوة الاخوة ثم العمومة ثم الاولاد ثم بيت المال \* وفي ترتيب المولف  
رحمة الله عليه سبعة \* في قوله \* وجهات العصبية سبع البنوة  
ثم الابوة ثم الجدودة و \* بنوة الاخوة ثم بنوة العمومة ثم بنوة العمومة  
ثم الاولاد \* في قوله \* بنوة العمومة وهي مندرجة في العمومة

والترتيب بين المم وابن المم هو ترتيب قرب لالترتيب جهة كالم الالخال واجه  
ولالمكن جعلها جهة مستقلة لانه يترتب عليه بمقتضى القاعدة المارة تقديم عم  
الاب مثلاً على ابن عم الميت والامر بخلافه واسقط في ترتيبه ايضاً جهة  
بيت المال مع انها احدى الجهات السبع عندنا اما عند الحنابلة فالجهات  
ست وهي ماد كرفاه آتفاً باسقاط جهة بيت المال منها وعندي حنيفة رحمه الله  
الجهات خمس البنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم الولاء بادخال الجد  
وان علفى الابوة وادخال بنى الاخوة وان نزلوا بمحض الذكور فى الاخوة  
اذا عرفت ذلك فبالجهة لمقدمة وان بعد صاحبها **تجب من بعدها**  
من كانت جهته مؤخره فان الان مثلاً مقدمه على الاب ولوان لم فرضاً  
لسقط تنبيهه يلاحظ هذا الترتيب بين البنوة والاخوة فى مثل ابن ابن عم  
الميت مع عم ابي الميت فيقدم الاول على الثانى مع ان الثانى اقرب الى الميت  
وهما من جهة واحدة لكن جهة الاول الى جد الميت المدلى به الطرفان البنوة  
فقدمه بوجهة الثانى الاخوة فأخبره ولهذا قالوا لا يرث ولادجد مع اولاد  
جد اقرب منه كممره وانما يلاحظوا هذا الاعتبار مع الجد مع اح وابنه  
او عم او ابنة مقدمو الجد وان علام كونه مدلى لى لاب او لجد لاقرب  
بالابوة والاخرون لالخال والمم وابنه مع كونه مدلى لى لاب او لجد  
لاقرب بالبنوة لاجمع عن ذلك الاعتبار فى المسبب كما تقدم ولهذا  
روى فى الارث الاول كمالى وشائمه **دستوت** **الجهة** تقدم  
لاقرب درجة وان كان ضعيفاً لى لجد وسكان قوتاً من الاللاب  
ملا مقدمه على بن بن الالخال الشقيقتى لى لجد لى لجد لى لجد لى لجد

وهو ذوالقرايين على الضعيف وهو ذو القراية الواحدة فاعلم الميت الشقيق  
مقدم على اخيه لايه \* وللى ذلك اشار الجعبري رحمه الله بقوله  
فبالجهة التقديم ثم بقربة \* وبعدهما التقديم بالقوة اجلا \*  
\* تنبيه \* القاعدتان المذكورتان ليستا مختصين بالمصبات لاني الاولى مطردة  
في اصحاب الفروض الاولد الام والثانية قد تاتي ايضا في اصحاب الفروض  
كتقديم البنت وبنت الابن على ولد الام بالجهة \* وكقديم البنتين على بنتي  
ابن لم يعصبا بالقرب \* وكقديم الاختين الشقيقتين على اختين لاب لم يعصبا  
بالقوة \* وفي اصحاب الفروض مع المصبات كتقديم الاب والجد على الاخوة  
للأم بالجهة \* وكقديم الابن على بنت الابن بالقرب \* وكقديم الاخ  
الشقيق على الاخت للاب بالقوة \* وعلى هاتين القاعدتين ينبنى أكثر باب  
الحجب كما سيأتي والله اعلم \* وهنا ذكر المؤلف رحمه الله تعريف العصبه ولو قدمه  
في صدر الباب لكن احس وضعا لان الطالب مالم يتصور ماهية الشيء  
وهو ايمنه عن الاغيار لا يمكنه معرفة اقسامه واحكامه \* ولذا قد مناني الشرح  
بعض تعريفاته على انه لا يغلوحد للعصبه من نقد \* ولذلك قال العلامة  
ابن الهائم في كفايته \* وليس يغلوحد من نقد \* فينبغي تعريفه بالعد \*  
قال المؤلف رحمه الله \* والعصبه من ليس له نصيب مقدّر من المجمع  
على توريثهم حالة تمصبيه \* الموصل ههنا في مقام جنس شامل للمعرف  
وعيره \* وخرج بني تقدير النصيب في التعريف اهل الفروض اجمع لان  
انصاهم مقدرة \* وقوله من المجمع على توريثهم من ينزل منزلة العصبه  
من دوى الارحام فانهم وان لم يقدر لهم نصيب لكنهم ليسوا من المجمع

على نور يشهم \* ودخل بقوة حالة نصيبه كل من يوث بالفرض فارتقوا بالنصيب  
اخرى كالأب بعد خروجه بامر فانه وان كان له نصيب مقدركن لاني  
حالة نصيبه بل في حالة اثارته بالفرض \* اما معنى النصبة لغة فنصيب الرجل  
كافي الصاح مجهول وقراجه لايه وكانها جمع عاصب كطالبة وطالب وهو  
من عصب القوم بفلان اذا احاطوا به فالأب طرف والابن طرف والاخ  
جانب والعم جانب او من العصب وهو الشد والمنع ثم سمي به الواحد والجمع  
المذكر الموث للعبة فصار كانه اسم جنس وقالوا في مصدره النصوبة  
والذكر بعصب الانثى اى يجعلها عصبه \* ثم ذكر المؤلف رحمه الله احكام  
النصبة الثلاثة فقال \* والحكم في ارث العاصب \* واحد اكان او متعدد \*  
\* فانه باخذ جميع المال اذ لم يكن صاحب فرض \* للاجماع المستند بالنظر  
الى بعض افراد العاصب وهو الاخ لغيرام الى قوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن  
لها ولد \* والى القياس على الاخ بالنظر الى الباقي \* وهذا الحكم مختص  
بالعاصب بنفسه لانه لا يتاقي افراد العاصب بغيره ولا العاصب مع غيره  
\* والا \* اى وان لا ينتف من المسألة صاحب الفرض \* فياخذ \* العاصب  
\* ما فضل بعد اصحاب الفروض \* اجاعا كذلك لقوله صلى الله عليه وسلم  
الحقوا الفرائض بهلها فاقى فلاولى رجل ذكر \* ويسقط اذا استفرقت  
الفروض التركة \* فان قبل يرد على هذه العبارة الابن لانه لا يتاقي معه  
استفران حتى يسقط \* اجيب ان عبارة قضية شرطية لا تليزم وقوع  
فالحكم بها غير مطرد ولا ورود \* فامى لو استفرقت فروض التركة  
نسقط لا لاخت في لا كدرية وست في باب العرو ولا حول \*





فقل له في ذلك فقال ذلك على ما قضينا أي فيما قضى وهذا على ما قضى أي  
 الآن لان الاجتهاد لا ينقض بالا جتهاد \* وروى انه اراد ان يقضي بما  
 قضى به اولا فقال له زيد بن ثابت رضي الله عنه هو اباهم كان حمارا فزادهم  
 الاب الاقرباء \* وقيل قال بعض الاخوة لعمر رضي الله عنه هب ان ابانا كان  
 حمارا ملق في اليم \* ولهذا سميت بما تقدم فلما قيل له في ذلك قضى فيها بالتشريك  
 ووافقه على ذلك جماعة من الصحابة منهم عثمان وزيد بن ثابت في اشهر  
 الروايتين عنه وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم وهو قول شريح وسعيد  
 ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وابن سيرين ومسروق وطاوس والثوري ومذهب  
 الشافعي ومالك رضي الله عنهم وبه قطع اصحاب الشافعي \* وكان مقتضى  
 ما سبق من الحكم بسقوط العصبة عند استغراق الفروض التركية سقوط الشقيق  
 والا شقاء في هذه المسئلة وهو الذي قضى به عمر رضي الله عنه اولا  
 وهو مروي عن علي وابي بن كعب وابي موسى الاشعري رضي الله عنهم  
 وهو مذهب الامامين ابي حنيفة واحمد بن حنبل رحمهما الله وبه قال الشعبي  
 وابن ابي ابيلى وتريك ويحيى بن ادم ونعيم بن حماد وابو ثور وابن المنذر  
 وداود رحمهم الله تعالى \* وكل من المذهبين توجيهات مذكورة في المطولات  
 \* اما \* محترزا ركانها فانه \* اذا كان \* الاخ فيها بدل الشقيق \* لاب  
 فيسقط \* باستغراق الفروض التركية \* وكذا لو كان مع الاخ للاب اخت  
 فنسقط منه كذلك ولا يفرض لها وهو اخ مشوم لانه لو عده فمعرض لها النصف  
 وعات المسئلة \* ولو كان بدل الشقيق اخت شقيقة لالاب لا عيل لها  
 النصف \* واختان شقيقتان لالاب لا عيل لها \* اثنتين \* وخشي شقيق

فيستدبر ذكره يشارك الاخوة للام في الثلث وبتقدير انوثته لا يشارك  
 بل يفرض له النصف وتعمل المسألة فيحمل للذكورة مسألة وللانوثة مسألة  
 وتحصل جامعة وتقسم تلك الجامعة على مسألتين الذكورة والانوثة ويعامل  
 كل بالاضرفي حقه ويوقف ما بقى \* ولولم يكن في المسألة زوج او ذو سدس  
 من ام او جدة او كانت ولدا لالام فيها واحد البقي شيء بعد القروض ناخذ  
 الا شقاء تعصبا \* تبيه \* اتفاقا لو افي مشاركة الاشقاء للاخوة للام  
 وجعل ابهم كالمدم بالنسبة الى قسمة الثلث فقط لكيلا يرد ما لو كان معهم اخ  
 او اخوات لاب فانهم يسقطن بالعصبة الشقيق كما تقدم قريبا ولا يفرض للاخت  
 للاب النصف وتعمل الى تسعة والاخوات للاب الثلثان وتعمل لعشرة  
 كما توهمه من نوهه وهو هو \* باطل والله اعلم \* فائدة \* قال الشنشوري رحمه الله  
 في شرح الرحبية الورثة اربعة اقسام \* قسم يرث بالفرض وحده من الجهة  
 التي سمي بها \* وهو سبعة الام وولداها والجدتان والزوجان \* وقسم  
 يرث بالتعصيب وحده كذلك وهم جميع العصبة بالنفس غير الاب والجد  
 وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب اخرى ولا يجمع بينها وهن ذوات  
 النصف والثلثين كما سبق \* وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب مرة  
 ويجمع بينها هو الاب والجد فان كلا منها يرث السدس مع ابن وابن ابن  
 وحيث بقي بعد القروض قدر السدس او دونه او لم يبق شيء \* ويرث  
 بالتعصيب اذا خلا عن الفرع الوارث من ذكر او انثى \* ويجمع بين الفرض  
 والتعصيب اذا كان معه انثى من الفروع وفضل بعد الفرض اكثر من السدس  
 وسبقت الاشارة الى ذلك والله اعلم \* نائدة اخرى \* قال فيه ايضا قد

يجتمع في الشخص جهتا تعصيب كابر هو ابن عم وكاح هو مستق فيرث باقواهما  
والاقوى معلوم من القاعدتين السابقتين في المصبات \* وقد يجمع في  
الشخص جهتا فرض ولا يكون ذلك الا في نكاح المجوس وفي وطء الشبهة  
فيرث باقواهما لا يها على الارحج عندنا وعند المالكية خلافا للحنفية والحنابلة  
والقوة باحد امور ثلاثة \* الاول ان تحجب احداهما الاخرى كبت  
هي اخت من ام كان يطا بموسى امه فتلد بنتا ثم يموت عنها فترث بالبنت \*  
الثاني ان تكون احداهما لا تحجب كام او بنت هي اخت من اب كان  
يطا بموسى بنته فتلد بنتا ثم يموت الصغرى عن الكبرى فترثها بالامومة  
او عكسها فترثها بالبنت \* الثالث ان تكون احداهما اقل حجبا كجدة ام هي  
اخت من اب كان يطا بموسى بنته فتلد بنتا ثم يموت الثانية فتلد بنتا ثم يموت  
السفلى عن العليا بموت الوسطى والاب فترثها بالجد ودة دون الاختبة  
فلو كانت الجهة القوية محجوبة ورثت بالضعيفة كان يموت السفلى في المثال  
الاخير عن العليا والوسطى فترث العليا بالاختبة والوسطى بالامومة \* اما  
مذهب الحنفية والحنابلة ان الميوسى ونحوه ممن يرى حل نكاح المحارم يرث  
يجمع قروا باه اذ اسلم اورافع البناء وقد يجمع في الشخص جهتا فرض  
وتعصيب كابر عم هو اخ لام او زوج فيرث بها حيث امكن اتفاقا والله اعلم  
انتهى مع زيادة ذكر الخلاف والوفاق \* ولما فرغ من ذكر احكام  
المصبات شرع في ذكر مسائل الحجب فقال

❦ باب ❦ اى هذا باب ❦ في ❦ ذكر مسائل ❦ الحجب ❦

وهو من اعظم ابواب القرائن ❦ قال بعضهم ❦ حرام على من لم يعرف الحجب

ان يفتى في القرائض \* وذكر المؤلف اولا تعريفه لغة وشرعا وتعيينه  
فقال \* وهو لغة المنع \* والستريقال حجب اذ منعه عن الدخول \* ومنه  
الحجاب لما يستتر به الشيء \* وشرعا منع من قام به سبب الارث \* كالقربة  
\* من الارث بالكلية او من او فر حظيه \* فنع من لم يقم به سبب الارث  
لا يسمى حجاب اصطلاحا والارث الثاني بمعنى الموروث \* والحجب قسمان  
حجب بالا وصاف وهو المبرعنه بالمانع وتقدم اول الكتاب \* ويتأتى  
دخوله على جميع الورثة \* وحجب بالاشخاص \* وهذا هو المراد عند الاطلاق  
والمقصود بالترجمة \* وهو قسمان حجب حرمان \* اي حجب يترتب  
عليه الحرمان وهو الجزء الاول من التعريف وسيأتى \* وحجب  
نقصان \* اي حجب يترتب عليه النقصان وهو منع الشخص من  
او فر حظيه \* وهذا سبعة انواع \* فتارة يكون بانتقال من فرض الى فرض  
كرد الام من الثلث الى السدس اذا كانت مع الولد مثلا \* وكرد الزوج  
من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثلث فقد انتقل كل من فرض  
الى فرض \* وتارة يكون بانتقال من تعصيب الى تعصيب كبنتين واخت  
فالاخت هنا عصبية مع غيرها وهما البنتان فلها الثلث الباقي تعصيبا فلو كان معها  
اح لها عصبية فيقسم الثلث الباقي بعد فرض البنتين على ثلاثة لها اثنتان ولها واحد  
فصارت هنا عصبية بغيرها وانتقلت من تعصيب الى آخر وردها اخوها من  
الثلث الى ثلث الثلث \* وتارة يكون الانتقال من فرض الى تعصيب  
كالاخت فان فرضها النصف فاذا كانت مع البنات وورثت بالتعصيب لا  
بالفرض \* وتارة يكون الانتقال من تعصيب الى فرض كالا ب اذا انفرد

اخذ جميع المال فان وجد معه ابن الميت كان له السدس فرضا فقد انقلبت  
 من التصيب الى الفرض \* ونارة يكون بزاحمة في فرض كبت وبت  
 ابن فبت الابن فرضها السدس فان كانت معها اختا كان لها السدس فرضا  
 فقد زاحمتها في فرضها ونارة يكون بزاحمة في تصيب كبت واع  
 فلها النصف وله الباقي تصيبا فلو كان معه اخ ثان لزامه في النصف وكان  
 بينهما بالسوية ونارة يكون بزاحمة في عول كزوج واخت شقيقة فلاخت  
 هنا النصف فلو كان معها اخت لاب لا عيل لها بالسدس فانتقلت الشقيقة من  
 النصف الى انقص منه سبب العول ويعلم ذلك مما تقدم وما سبأني لم تأمل \*  
 قال المؤلف \* والمراد هنا الاول \* اى الذى هو حجب الحرمان واكثره  
 مبنى على قاعدتين ذكرتا في باب المصبات \* احدهما ما ذكره الجعفرى  
 رحمه الله بقوله \* فبالجهة التقديم ثم بقرية \* وبعدهما التقديم بالقوة اجملا  
 والثانية ان كل من ادلى بواسطة حجته تلك الوسطة الا ولدا اجزاء  
 والا لجدة الابوة عند الحائلة \* وانما قدمنا هاتين القاعدتين لانه لا مطعم في  
 استيفاء صور مسائل الحجب فيكون ما ميذكر هنا من باب التفصيل بعد  
 الاجمال \* وحيث عرفت ما تقدم من التعريف والتقسيم وكون المرادها  
 انما هو حجب الحرمان و اردت ان تعرف مهم مسائله تفصيلا \* لاب  
 والابن والزوج لا يجمعهم احد \* وكذلك البنت والام والزوجة كما يأتى  
 في كلام المؤلف قريبا \* وضابط هؤلاء الستة الذين لا يحجبون حرمانا ان  
 تقول \* كل من ادلى بنفسه الى الميت لا المعتقد ذكر اكن او انثى \* وذاك  
 لان المعتقد فرع عن النسب ومثله فقد \* عليه كما مر في باب المصبات

وابن الابن يحجبه الابن \* لانه ان كان اباہ فلا دلالة به او عمه فلا تہ  
 اقرب منه \* ويحجبه ايضا ابن ابن اقرب منه \* وللمر كا بن ابن وابن  
 ابن ابن \* ويحجبه ايضا اهل القروض المستغرة كابوين وبتين وكذا كل  
 العصباء غير الابن والاب والجد والجد \* من جهة الاب \* يحجبه الاب  
 او جد اقرب منه \* لا دلالة به ولو لكونه اقرب منه ايضا \* لما الجد من جهة الام  
 فانه لا يرث اصلا فلا يسي عدم ارثه حيا اصطلاحاً \* والاخ الشقيق يحجبه  
 ثلاثة الاب \* لا دلالة به ولتقدم جهته \* والابن وابن الابن \* وان نزل لتقدم  
 جهته على جهته \* والاخ للاب يحجبه اربعة وهم من قبله \* اما الاب والابن  
 وابنه فتقدم جهتهم على جهته واما الاخ للابوين فلكونه اقوى ولخبر  
 اعيان بنى الام يتوارثون دون بنى العلات يرث الرجل اخوه لايه وامه  
 دون اخيه لايه حسنه الترمذى \* وتحجبه ايضا اخت لابوين معابنت  
 او بنت ابن كما تقدم في ذكر العصبية مع الغير \* والاخ للام يحجبه سنة الاب والجد  
 والابن والبنت وابن الابن وبنت الابن \* وان نزل اجماعاً \* وضابط هو لاء  
 الستة ان تقول اصل ذكر او فرع وارث \* وذلك لمفهوم اية الكلاله الاولى في  
 سورة النساء وهي قوله تعالى فان كان رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ او اخت  
 فلكل واحد منها السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث الا به \* لان  
 الكلاله ميت لم يخلف ولداً ولا ولداً الا انه خص مفهوم الكلاله الام  
 والجد فلا يحجبان ولداً بالاجماع \* وابن ابن الاخ الشقيق يحجبه ستة  
 الاب والجد \* وان علا \* والابن وابن الابن \* وان نزل \* والاخ الشقيق  
 والاخ للاب \* لتقدم جهاتهم على جهته \* وابن الاخ للاب يحجبه سبعة

هوثة الستة الحاجبون لابن الاخ الشقيق لتقدم جهاتهم ايضا **والسابع**  
**ابن الاخ الشقيق** لانه اقوى منه **والم الشقيق** يعجبه ثمانية وهم من قبله  
لتقدم جهاتهم على جهته **والم للاب** يعجبه تسعة وهم من قبله **اما الثانية**  
فلتقدم جهاتهم على جهته **واما الم للابوين** فلانه اقوى منه **وابن الم الشقيق**  
يعجبه عشرة وهم من قبله **اما الثانية** لتقدم جهاتهم **واما المان** فلقربهما  
**وابن الم للاب** يعجبه احد عشر وهم من قبله **اما العشرة** فلما مرو **واما ابن**  
**الم الشقيق** فلانه اقوى \* وبعده هؤلاء **عم الاب لابوين** محبوب **بابن عم الميت**  
**للاب** \* **وعم الاب لاب** محبوب **بعم الاب للابوين** \* **وابن عم الاب لابوين**  
محبوب **بعم الاب للاب** \* **وابن عم الاب للاب** محبوب **بابن عم الاب لابوين** \*  
**وعم الجد لاب** محبوب **بعم الجد لابوين** \* وهكذا على ما تقدم في العصابات  
من حجب الاقرب والاقوى للابعد والاضعف **والمتق** يعجبه عصابة النسب  
اجما عا لان النسب اقوى ومن ثم اخنص بالحرمية وجوب النفقة وسقوط  
القود والشهادة ونحوها والله اعلم \* ولما فرغ من الكلام على حجب الذكور  
شرع في ذكر حجب الاناث مقدما قبله ذكر من لا يحجب منهم حرمانا فقال  
**والام والبنت والزوجة** لا يحجبن حرمانا بحال **ولاد لآهن** بانفسهن الى  
الميت كما هو معلوم من الضابط السابق **وابنت الاب** فكثير **بمحجبه**  
او بمحجبن **الابن** لانه ان كان اباهما فلاد لآنها به او معها فلكونه  
اقرب منها **وابنتان** فكثرو ذلك لمفهوم قول ابن مسعود رضي الله عنه  
السابق في بنت وبنت ابن واخت حيث قل لمبنت النصف وبنت الابن  
السدس تكلمة التالين اى ما لم تكمل اثنتان والا فهي محبوبة \* وانما



يحجبانها عن السادس \* اذا لم تعصب \* بذكر من ولد ابن وهو القريب  
 المبارك سواء كان في درجتها بان كان اخاها او ابن عمها او كان اثرل منها  
 بان كانت عمته او عمة ابيه مثالا احتج بها اليه للتعصيب كما تقدم في باب  
 العصباء \* وما قيل في بنت الابن مع بنتي الصلب يجري في كل بنت ابن نازلة  
 مع من يستغرق الثلاثين من بنات الابن العاليات كبنت ابن ابن مع بنتي ابن \*  
 وكبنت وبنت ابن وبنت ابن ابن \* وكبنت ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن  
 ابن فلا شيء للنازلة في الصور الثلاث الا اذا كان معها في درجتها او اسفل  
 منها ابن ابن فيعصبها والله اعلم \* والجدة الام تحجبها الام \* لادلائها بها  
 \* والجدة للاب \* اي من جهة سواء كانت امه او ام امه او ام ابيه \* يحجبها  
 الاب \* وكذلك كل جد يحجب من ادلت به من الجدات عند الائمة  
 الثلاثة \* ومذهب الحنابلة ان الاب ومثله الجد ابو الاب لا يحجب ام  
 نفسه ولا يحجب من ادلت به من توت منهن عندكم كما سبق يانه في عدد  
 الوارثين \* واستند لواباروا \* الترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه  
 قال في الجدة وابنها اهل جدة اطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سد سها وابنهاحي \* واجيب بانه ضعيف وبفرض صحته فيحتمل ان تكون  
 ام الام وابنها هو الخال \* او تكون ام الاب وابنها الحى هو العم للاب \*  
 ويكون بنها دى هو الاب كافر \* \* وتحجب \* الام \* الجدة من  
 جهة الاب ايضا اجماعا لان جدات يرثن بجهة الامومة والام اقرب من  
 في تلك الجهة فتحجب كل من توت بالامومة كما ان الاب يحجب كل من يرث  
 بالابوة \* والجدة القربى من كل جهة تحجب البعدى منها \* فالقربى من

جهة الام تحجب البعدى منها اجماعا كام ام وام ام لاد لانها بها اذ لا يتصور  
 الا هكذا \* والقربى من جهة الاب كام الاب تحجب البعدى منها قطعا ان  
 ادلت بها كام ام الاب \* وكذا ان لم تدل بها كام الاب مع ام ابى الاب على  
 الصحيح في زوائد الروضه لكونها اقرب منها امومة \* ومن صور هذه  
 الجدة ما اذا كانت القربى من جهة ابى الاب كام ابى اب والبعدى من جهة  
 امهات الاب كام ام ام الاب \* وفيها وجهان ارجحهما على ما نقله الشنشورى  
 في شرحي الترتيب والرحية عن العلامة ابن الهائم واقره انها تحجبها \* قال  
 ومستندي في ترجيح ذلك ما قطع به الاكثرون حتى قال في المهرر والمنهاجان  
 قربى كل جهة تحجب بعداها انتهى \* لكن صريح عبارة التحفة والنهية دال  
 على ترجيح القول بعدم الحجب وهو ما رجحه البلقيني وجزم به الاشعر  
 في فتاويه فينبغي اعتناؤه \* وفي الجدة \* القربى من جهة الام \* كام الام  
 \* تحجب البعدى من جهة الاب \* كام ام الاب و كام ابى الاب باتفاق الاثمة  
 الاربعة لكونها اقرب منها امومة واقوى منها \* ولا عكس \* ولا تحجب الجدة  
 القربى من جهة الاب الجدة البعدى من جهة الام كام ام الام بل تشاركها في السدس  
 على الصحيح من قولى الامام الشافعي \* وهو مذهب الامام مالك رحمته الله لان  
 التى من جهة الام وان كانت ابعد فهي اقوى لان الام اصل فى اثار الجدات  
 فعدل قرب هذه قوة هذه فاشتركتا \* وعند الحنفية والحابلة انها تحجبها تجريا  
 على الاصل من ان القربى تحجب البعدى مطلقا \* تنبيه \* يعلم مما هنا وما تقدم  
 فى عدد الوارثين ان الجدات اربعة اقسام \* القسم الاول من ادلت بمحض  
 الانات كام الام وامها وان علت فهذه مجتمع على نوريتها \* القسم الثانى من ادات

بمحض الذكور كام الاب وام اي الاب وان علت بمحض الذكور \* القسم  
 الثالث من ادلت بمحض الاناث الى محض الذكور كام ام الاب وام ام اي  
 الاب وهكذا \* وهذا ان القسان من جهة الاب وفي البعض منهما ما تقدم  
 من الخلاف \* القسم الرابع من ادلت بذكر الى اثني كام اي اللام وام اي ام  
 الاب فهذا القسم ساقط عند الائمة الاربعة ولا ارث به الاعلى القول بتوريث  
 ذوى الارحام والله اعلم \* والاخت من اي الجهات كانت كالاخ \* اي  
 ويجب الاخت من اي الجهات كانت من يجب اخاها \* فيجب الاخت  
 الشقيقة الاب والابن وابن الابن وان نزل \* ويجب الاخت للاب الاب  
 والابن وابن الابن وان نزل والاخ الشقيق \* ويجب الاخت للام الاب  
 والجد والابن وابن الابن وان نزل والنت و بنت الابن \* والاخت  
 الشقيقة \* مثلها \* الاخت للاب لا تحجبها فروض مستقرة بل لها فرضها \*  
 وقول المسئلة كزوج وام واخوين لام واخت شقيقة اولاب \* المسألة من ستة  
 للزوج النصف ثلاثه وللأم السدس واحد وللأخوين للام الثلث اثنان  
 وتعمل بفرض الشقيقة او الأخت للاب وهو النصف الى تسعة ومنها تصح  
 والاخوات الخالص الاب \* سواء كن عدد او واحدة \* تحجبهن \* او  
 تحجبها \* شقيقة \* او اكثر \* مع بنت او بنت ابن \* لما تقدم في باب العصبات  
 من ان الشقيقة ومثلها الاخت للاب اذا صارت عصبه مع بنت او بنت الابن  
 اسقطت من يسقطه اخوها والاخوات الخالص للاب محجوبات بالشقيق فحجب  
 باخته حين صارت عصبه \* و \* يجب الاخوات الخالص الاب ايضا  
 \* اختان شقيقتان \* فكثر كن بشرط ان لا يكون لهن معصب من الاخوة

للاب فان كان له اخ مصيبه واقتسموا الباقي لذ كرمثل حظ الاثنين وهو المعتقة  
 كالمعتق يحجبها عصبه النسب **اجماعا** لما تقدم من كونه النسب اقوى **فائدة**  
 المحبوب بوصف من الموانع المتقدمة لا يحجب احدا حرمانا ولا نقصانا **نعم** البعض  
 يحجب بقدر مما فيه من الحرية عند الخنابلة والمحبوب بالشخص قد يحجب  
 غيره نقصانا وذلك في صور **منها** اب واخوة كف كانوا ابا فان الام تحجب  
 بهم من الثالث الى السدس والباقي للاب لانهم محجوبون به **ومن** **منها** وجد  
 وعدد من اولاد الام فاولاد الام محجوبون بالجد وهم يحجبون الام من الثالث  
 الى السدس والباقي للجد **ومن** **منها** واخ شقيق واخ لاب فالاخ من الاب محجوب  
 بالشقيق وهما حاجبان للام من الثالث الى السدس **ومن** **منها** وجد واخ من ام  
 واخ لغير ام فالاخ من الام محجوب بالجد وهو مع الاخ لغير ام يردان الام  
 الى السدس والباقي بين الجد والاخ لغير ام عند الائمة الثلاثة **رحمهم الله** وعند  
 الامام ابي حنيفة كل الباقي للجد **ومن** **منها** زوج واخت شقيقة واخ من اب  
 فلام السدس ولكل واحد من الزوج والشقيقة النصف وتولى مسألتهم لسبعة  
 ولاشئ **للاخ** من الاب لاستغراق الفروض **فحجبت** الام من الثالث الى  
 السدس في المسائل الثلاث الاخيرة بوارث ومحبوب **ومن** **منها** مسائل  
 المعادة التي لا يبقى لولد الاب فيها شئ **كجدة** وجد وشقيقة واخ من اب فلجدة  
 السدس وتعد الشقيقة للاخ من الاب على الجد لينقص نصيبه بسبب الطفيكون  
 مع الجد اخت واخ فالأ حظله المقاسمة في اخذ اثنين من الخمسة الباقية بعد  
 سدس الجدة وتحوز الشقيقة الثلاثة الباقية ولاشئ **للاخ** من الاب **فقد**  
 حجب الجد نقصانا بالاخت وهي وارثة والاخ وهو محجوب والله علم

• ولما فرغ من ذكر احكام المحب شرع في ذكر احكام الجدة مع الاخوة فقال

باب • في هذا باب • في ذكر احكام الجد • اي الصحيح اذ هو المراد

عند الإطلاق وهو حقيقة في الاد في مجاز في غيره • والاخوة •

ولو واحد اذ كونا كانوا انا ثامن الابوين او من الاب فقط لامن الام لانهم

محبوبون بالجدة اجماعا ولا اولاد الاخوة لما تقدم في باب العصابات •

والمراد احكامهم معه واحكامه معهم لان حكم كل حالة افراد • قد تقدم •

• ولتقدم قبل الكلام على الاحكام •

ما ينبغي ان يعلم اولا • اعلم ان احكام الجدة مع الاخوة لم يرد فيها

شي من الكتاب ولا من السنة وانما ثبتت باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم بعد

الاختلاف الكثير وكان بعض السلف الصالح يتوقى الكلام في هذا الباب •

وروي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب الناس فقال هل راي

احدكم النبي صلى الله عليه وسلم قضى للجد بشي فقال رجل رايته حكم للجد

بالسدس فقال مع من كان من الورثة فقال لا ادرى فقال لا دريت ثم

قام اخر فقال رايته قضى للجد بالثلث فقال مع من كان من الورثة فقال

لا ادرى فقال لا دريت وعلى هذه الوتيرة شهادات بالنصف ورابع بالجميع •

ثم انه جمع الصحابة رضي الله عنهم في بيت ليتفقوا في الجد على قول واحد

فسقطت حية من السفف ففرقوا مذ عورين فقال عمر رضي الله عنه ابي الله

ان تجتمعوا في الجد على شي • ثم انهم اجمعوا على ان الجد لا يحجب حرمانا

الا ذكر متوسط بينهما بين الميت سواء كان معه اخوة ام لا • وحيث اجتمع

معه احد من الاخوة الابوين او الاب فقط فقول الصديق وابن عباس

وعدة من الصحابة رضي الله عنهم ان الجدة يستطعم كالأب وهو مذهب  
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى \* ومذهب الجمهور ومنهم الخلفاء الثلاثة عمرو علي  
 وعثمان وزيد بن ثابت وابن مسعود رضي الله عنهم ان الاخوة لا يستقلون  
 بالجد \* وبذلك قال كثير من اجلة التابعين وهو مذهب الائمة الثلاثة الشافعي  
 ومالك واحمد بن حنبل رحمهم الله \* وبه قال ابو يوسف ومحمد من الخنفية  
 ولكل من المذهبين احتجاج وتوجيه مذكور في المطبوعات \* اذا علمت ذلك  
 فيان تفصيل احكام الجدة مع الاخوة على مذهب الامام زيد بن ثابت والامام  
 الشافعي ومن وافقهما هو ما ذكره المؤلف رحمه الله بقوله \* اذا اجتمع جد  
 واخوة \* ولو واحد \* او اخوات \* ولو واحدة \* لا يورث الاب  
 فان لم يكن معهم ذو فرض فله \* اي الجدة باعتبار ما ياخذ من النسب  
 \* حالان \* ويتمين له الا حظ منها \* المقاسمة \* كاخ منهم للذكر مثل حظ  
 الانثيين حتى انه يصب الخالص من الاخوات وياخذ مثل الواحدة \* او ثلث  
 جميع المال \* ويكون الباقي لم \* اما المقاسمة فلانها الاصل في جعلهم في  
 درجة واما الثلث فلان الام والجدة اذا اجتمعا وليس معها غيرها فله مثلا ما لها  
 والاخوة لا ينقصون الام عن السدس فلا ينقصونه عن ضعفه \* والمقاسمة  
 خبر له في خمس صور \* ضابطها ان يكون معه من الاخوة والاخوات  
 اقل من مثليه \* وهي جد واخت \* جد واخ \* جد واختان \*  
 جد واخ واخت \* جد وثلاث اخوات \* والقسمة وزيادة نصيبه  
 على الثلث في هذه الصور لا تخفى \* ونستوى \* له \* المقاسمة \* وثلث \*  
 جميع \* المال في ثلاث صور \* ضابطها ان يكون معه من الاخوة

والاخوات مثلاً  $\text{وحي جد و اخوان جد و اخ واختان جد و اربع اخوات}$   $\text{والتقسمة بينهم كذلك لا تخفى}$   $\text{والتك خير له من المقاسمة فيما اذا زاد و اعلى مثليه ولا تقصر صورته لان الزيادة غير منحصرة و اقلها ذكورا جد و ثلاثة اخوة و انا اجد و خمس اخوات}$   $\text{وان كان معهم ذو فرض}$   $\text{من يتصور انهم معهم و هم الروجان والجدان والام والبنت وبنت الابن}$   $\text{فله}$   $\text{اي الجد}$   $\text{ثلاث حالات}$   $\text{اي باعتبار ما يأخذه الجد من النصيب لا باعتبار ما يفضل بعد الفرض لان تلك اربعة احوال كما سيأتى}$   $\text{ويعين له الا حظ منها}$   $\text{في اخذ الاكثر من سدس جميع المال}$   $\text{لان الاولاد لا ينقصونه عنه فالأخوة اولى}$   $\text{او}$   $\text{من}$   $\text{ثالث الباقي}$   $\text{بقياس على الام في الفراوين لان لكل منهما ولادة ولانه لو لم يكن ذو فرض لكان له الثلث فيجعل ما يأخذه ذو الفرض كالثاني}$   $\text{او}$   $\text{من}$   $\text{المقاسمة}$   $\text{كأنها الاصل في نزوله منزلتهم كما مر}$   $\text{فالسدس خير له من}$   $\text{المقاسمة وثلث الباقي}$   $\text{في}$   $\text{مثل}$   $\text{زوجته و بنتين و جد و اخ}$   $\text{لان الباقي منها بعد الفروض خمسة من اربعة وعشرين ثلثها اثنان الاثنا وسهمه منها بالمقاسمة اثنان ونصف و سدس جميع المال اربعة فهو الا حظ له}$   $\text{وثلث الباقي خير له من السدس والمقاسمة}$   $\text{في}$   $\text{مثل}$   $\text{جد و جد و خمسة اخوة}$   $\text{لان الباقي بعد فرض الجدة وهو ثلاثة من ثمانية عشر حد الاصلين المختلف فيهما خمسة عشر ثلثه خمسة وحي الا حظ له لانها اكثر من سدس جميع وهو ثلاثة و اكثر مما يخصه بالمقاسمة وهو ثلاثة ايضا}$   $\text{وتمثل باخسة ليكون الباقي منقسما}$   $\text{والمقاسمة خير له من سدس جميع}$   $\text{بل ومن ثلث الباقي}$   $\text{في}$   $\text{مثل}$   $\text{جد و جد و اخ}$   $\text{لان الباقي بعد فرض}$

الجدوة وهو واحد من ستة خمسة وسدس جميع المال واحد وثلث الباقي  
 اثنان الاثنا وحصته بالمقاسمة اثنان ونصف فهو الا حظه وجميع من اثني عشر  
 وتستوي المقاسمة والسدس في مثل بنتين وجدواخ للجد فيها واحد من  
 ستة على كلا الوجهين وتستوي المقاسمة وثلث الباقي في ام وجدواخو بن للجد  
 فيها خمسة من ثمانية عشر على كلا الوجهين ويستوي السدس وثلث الباقي في زوج  
 وجد وثلاثة اخوة للجد فيها ثلاثة من ثمانية عشر على كلا التقديرين وتستوي  
 الامور الثلاثة في زوج وجد واخوين للجد فيها واحد من ستة على كل التقادير  
 فلم مما ذكر ان للجد مع الاخوة باعتبار ماله من المقاسمة والثلث حيث لم يكن  
 معهم ذ وفرض حالان \* وله بالاقتدار المذكور حيث كان معهم ذ وفرض  
 ثلاثة احوال فهذه خمسة احوال وتوول باعتبار ما يتصور في تلك الخمسة  
 الى عشرة لانه حيث لم يكن معهم ذ وفرض اما ان تعين المقاسمة او تعين  
 ثلث المال او يستويا \* وان كان معهم ذ وفرض فاما ان تعين المقاسمة واما ان  
 تعين ثلث الباقي واما ان يعين سدس جميع المال او تستوي له المقاسمة  
 وثلث الباقي او المقاسمة وسدس جميع المال او ثلث الباقي وسدس جميع  
 المال او تستوي الثلاثة وقد مرت امثلتها مستوفاة \* وللجد ايضا حيث  
 وجد معهم ذ وفرض اربعة احوال باعتبار ما يفضل عن القرض وجودا وعدمه  
 فتارة يبقى بعد القروض اكثر من السدس فيكون له الا حظ من الامور  
 الثلاثة كما مر \* وتارة \* قد لا يبقى شئ بعد القروض ولا يتصور ذلك  
 الا والمساألة عائلة \* كبنتين وزوج وام وجد \* واح للزوج الربع وللبنتين  
 الثلثان وللأم السدس ومجموعهما من اصل اثني عشر ثلاثة عشر فاستغرقت



القروض قبل اعتبار الجدة في فرض للجد السدس ونحوه **في** ما إذا كان  
 المولود إلى خمسة عشر ويسقط الأخ لأنه عصبة لم يفضل له شيء **في** تارة  
 قد بقي دون السدس كبنين وزوج وجد **في** وأخ للبنتين الثلثان وللزوج  
 الربع ومجموعها من أصل اثني عشر أحد عشر ويفضل واحد وهو نصف  
 سدس **في** في فرض له **في** السدس **في** وتعال **في** بتمامه إلى ثلاثة عشر ويسقط  
 الأخ كذلك **في** تارة **في** قد بقي سدس كبنين وأم وجد **في** وأخ فمجموع  
 حصتي البنين والأم خمسة من أصل ستة فيبقى واحد منها وهو السدس  
**في** فيغوز به الجدة وتسقط الأخوة **في** والأخ للأم والأخت في الأندرية  
 \* نبيه \* من المسائل التي تكون فيها المقاسمة خير للجد المسألة المسماة بالخرقاء سميت  
 بذلك لتفرق أقوال الصحابة فيها إلى اختلافهم فيها ولهذا خصها الفرضيون  
 بالذكر \* وهي أم وجد وخ لآبوين أو آباء أصلها من ثلاثة للام الثلث  
 واحد بقي اثنان للجد والأخت لا ينقسمان عليها اثلاثا فتضرب رؤس  
 الجدة والأخت ثلاثة في ثلاثة تسعة ومنها نصف \* الأم واحد في ثلاثة ثلاثة وللجد  
 والأخت اثنان في ثلاثة ستة للجد أربعة وللأخت نصفها اثنان \* وهذا هو مذهب  
 الإمام زيد بن ثابت وهو مذهب الائمة الثلاثة غير أبي حنيفة رحمهم الله  
 وهو قول محمد وأبي يوسف أيضا وفيها أيضا للصحابة أقوال فعند الصديق  
 رضي الله عنه للأم الثلث والباقي للجد ولا شيء للأخت وهو قول ابن عباس  
 رضي الله عنهما وهو مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله جريا على قاعدة الباب  
 عنه فامسألة عندهم من ثلاثة الأم واحد وللجد اثنان \* وقال عمر بن  
 الخطاب رضي الله عنه للأخت النصف والأم ثلث الباقي والفضل للجد فتصح

على هذان ستة \* وهذه احدى الروايات عن ابن مسعود رضى الله  
 عنه وله رواية اخرى تساوي هذه في المعنى وهي للاخت النصف واللام  
 السدس وللبعد الباقي \* وله ايضا رواية ثالثة ستأتي \* وقال عثمان بن عفان  
 رضى الله عنه للام الثلث والباقي بين الجد والاخت نصفين فجعل المال  
 اثلاثا بينهم \* ولافراد عثمان رضى الله عنه بهذا القول لقبت بالثمانية ايضا \*  
 وقال علي بن ابي طالب رضى الله عنه للام الثلث وللأخت النصف والباقي  
 للجد فتصح على هذان ستة \* وقال ابن مسعود في احدى الروايات عنه للاخت  
 النصف والباقي بين الام والجد نصفين فتصح من اربعة ولهذا القبت بالربعة \*  
 ولهذا المسئلة القاب او صلوها الى عشرة وفي تعدادها وذكرا وجه التلقيب  
 بها طالة بلا طائل \* ولما فرغ المؤلف رحمه الله من الكلام على احكام الجدا اذا كان  
 معه الاشقاء فقط او الاخوة للاب فقط شرع في ذكر الحكم اذا اجتمع معه  
 الصنفان وهي مسائل المعادة فقال \* ولو كان مع الجد اخوة اشقاء \* واحدا فاكثر  
 ذكر او اثنا \* واخوة لاب \* واحدا فاكثر ذكر او انا \* فالحكم  
 في الجدا مسبق \* من انه اذا لم يكن معهم صاحب فرض فللجد الخير من المقاسمة  
 وثلث المال \* واذا كان معهم ذ وفرض وفضل بعده اكثر من السدس فللجد  
 الخير من المقاسمة وثلث الباقي وسدس الجميع \* ولكن \* يعد الاشقاء  
 عليه \* اى الجدا \* الاخوة لاب في \* حساب \* القسمة \* ان نقص  
 بسببهم نصيبه بان كان الاشقاء دون مثليه وفضل عن الفرض ان كان اكثر  
 من الربع والا فلا معادة لعدم الفائدة \* فاذا اخذ الجدا حقه \* على  
 ما تقدم من احد فروضه الثلاثة او ما تقتضيه القسمة فتجعل الاخوة بعد ذلك

كان لم يكن معهم جد \* فولد الاب يعتبر وارثا بالنظر الى الجدة حتى يزعم  
 محبوبا بالنظر الى الاشقاء \* وعلى ما ذكر \* فان كان في الاشقاء ذكر \*  
 فأكثروا وحده او وحدهم او مع انثى او انثى \* فالباقي \* له او \* لهم ونسقط  
 الاخوة الاب \* لانهم محبوبون بالشقيق \* كما في جد و اخ شقيق و اخ لاب \*  
 للجد واحد وللشقيق اثنان لان الشقيق اذا عد ولد الاب على الجد صار  
 مثليه فيستوي له الثلث والمقاسمة ولاشي \* للاخ للاب لما مرو هذه المسألة مما  
 لا فرض فيه \* واما ما فيه فرض فكأن وجد و اخ لابوين واخ لاب \* المسألة  
 من ستة للام واحد والباقي خمسة والمقاسمة فيها خير للجد من ثلث الباقي  
 ومن السدس فله بهاسهان وتبقى ثلاثة للاخ الشقيق ولاشي \* للاخت للاب  
 \* وان لم يكن فيه \* اي الاشقاء \* ذكر \* فان كان الموجود منهم شقيقة  
 واحدة \* فتخذ الشقيقة \* ايضا جميع الفاضل بعد الفرض ان كان وحصة  
 للجد اذا كان الفاضل نصف او دونه كما في زوجة وجد واخ لابوين واخ  
 لاب \* المسألة من اربعة ونصح من عشرين للزوجة الربع خمسة وللجد خمسا  
 ما بقى ستة وللشقيقة تسعة \* كما في زوجة وجد واخ شقيقة واخوين لاب  
 للزوجة الربع واحد وللجد \* الباقي لانه الاحظ له واحد وللشقيقة الباقي  
 اثنان وهو النصف ويسقط لاخته الاب فيها لانهم عصبة لم يفضل لهم شي \*  
 واذ لكان الفاضل بعد الفرض ان كان وحصة الجدة اكثر من النصف فتأخذ  
 منه الشقيقة \* الى النصف والباقي للاخوة \* او الاخ \* الاب \* ثم ان  
 المسائل التي يفضل فيها مع الجد والشقيقة تسمى اولاد الاب ست \* ولما لم ينسوف  
 المولى رحمه الله ذكره في بكف التتيل لادخال ما لم يذكره فقال \* كما

في عشرة زيد  $\frac{1}{10}$  وهي احد الزيدات الاربع \* وسميت عشرة لانه تصح عنده  
من عشرة  $\frac{1}{10}$  وهي جدو شقيقة واخ لاب هي من خمسة  $\frac{1}{5}$  الجدمهسان لان  
المقاسمة احظ له فيها من الثلث تبقى ثلاثة تاخذ الشقيقة الى النصف سهمين  
ونصف سهم يبقى الاخ نصف سهم  $\frac{1}{2}$  وتصح  $\frac{1}{10}$  اذا ضرب مقام النصف  
وهو اثنان في الخمسة  $\frac{1}{10}$  من عشرة للجدة اربعة وللشقيقة النصف خمسة بفضل واحد  
لاخ من الاب \* ومثلها عشرة بنية زيد  $\frac{1}{10}$  وهي ثمانية الزيدات \* وسميت  
عشرة بنية لصحتها من عشرين عنده  $\frac{1}{20}$  وهي جد وشقيقة واختان من الاب هي  
من خمسة  $\frac{1}{5}$  كاتي قبله للجدة يساهان والاخت الشقيقة يساهان ونصف وكل  
واحدة من الاختين الاب نصف سهم اضرب اثنين مقام انكسر المتماثل فيها  
في الخمسة تحصل عشرة للجدة اربعة والاخت النصف خمسة ويبقى واحد لاختي  
الاب مناصفة اضرب اثنين عدد هما في العشرة  $\frac{1}{10}$  وتصح  $\frac{1}{10}$  بذلك  $\frac{1}{10}$  من  
عشرين  $\frac{1}{20}$  والقسمه غير خافية  $\frac{1}{20}$  فها تان مسألتان مما يفضل فيه اشئ مع الجدة  
والشقيقة ولولد الاب واكثر لانه يكون مع الجدة والشقيقة اخ واخت لاب  
فتستوى لجدة المقاسمة والاث فلجدة ثمان من ستة وللشقيقة ثلاثة اسهم يبقى  
لاولاد الاب سهم وهو لا يقسم على عدة رؤسهم تضرب ثلاثة في ستة  
وتصح من ثمانية عشر لجدة ستة وللشقيقة تسعة والاخ من الاب سن والاخت  
سهم \* والرابعة ان يكون بدل الاخ والاخت ثلاث اخوات فهي كاتي  
قبله وهذه الاربع لا فرض فيه بها خمسة والسادسة ان يكون معهم في  
لاخيرين ذو سدس من ام او جدة فلا ينفق ان يبقى ولولد الاب بقية بعد  
نصيب جد ونصف الشقيقة في مسنة  $\frac{1}{12}$  فرض غير السدس \* اذا علم هذا

مختصرة زيد

فمختصرة زيد رضي الله عنه هي الخامسة من الست المسائل المذكورة وثالثة  
الزيدات \* وهي ان يكون مع الشقيقة والجد ام واخ واخت لاب وسلوك  
طريق الاختصار فيها ابتداء هو الاحسن كما قاله الشيخ زكريا رحمه الله لانه  
المطلوب \* فاصلها على الارحج ثمانية عشر للام ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة  
وللشقيقة النصف تسعة ولاولاد الاب سهم ورؤسهم ثلاثة تضرب الثلاثة  
في الثمانية عشر تبلغ اربعة وخمسين ومنها تصع \* واضرب الثلاثة ايضا في كل  
نصيب يحصل الام تسعة وللجد خمسة عشر وللشقيقة سبعة وعشرون ولاولاد  
الاب ثلاثة للاخ سمان وللأخت واحد \* وبها يلغز فيقال امرأة جاءت  
الى ورثة يقتسمون نركة فقالت لا تعجلوا فاني حبلتي فان ولدت ذكر او انثى  
فقط لم يرث وان ولدتهن معا ورثنا الخواب هذا ميت ترك اما وجد او اختا  
شقيقة وامرأة اب حاملا \* ولو كان فيها بدل الاح والاخت ثلاث اخوات  
كانت السادسة والقسمه فيها واحدة \* واما تسعينه زيد رضي الله عنه وهي

تسعينه زيد

ام وجد واخت شقيقة واخوان واخت لاب فهي من قبيل الاخيرة بين  
لانه يمكن الشقيقة ان تعاد الجدا باخ واخت ويحصل الفرض وهي  
رابعة الزيدات \* وسببت تسعينه زيد لصحتها من تسعين واصلا من  
ثمانية عشر ايضا على الارحج لان ثلث الباقي خير للجد فللام السدس ثلاثة  
وللجد ثلث الباقي خمسة وللشقيقة نصف المال تسعة الباقي سهم واحد لا ينقسم  
على خمسة عدد رؤس اولاد الاب تضرب الخمسة في اصل المسألة ثمانية عشر  
فتصع من تسعين وتضرب الخمسة ايضا في كل نصيب يحصل للام خمسة عشر  
وللجد ثلث الباقي خمسة وعشرون وللشقيقة خمسة واربعون ولاولاد الاب

خمس لكل اخ سمان للاخت سم ويقترب اليقال وجمل مات وخلف  
ثلاثة ذكور وثلاث اناث وترك تسعين ديناراً وليس فيها دين ولا وصية  
فاخذت احدي الاناث ديناراً \* والجواب هي تسعين ديناراً وصاحب  
الدينار هي الاخت من الاب \* ومثلها لو كان فيها بدل الاخوين والاخت للاب  
خمس اخوات او خمسة اخوة او اخا وثلاث اخوات فالأصيل والتصحيح  
والقسمة فيهم سواء \* وتأخذ الشقيقتان فصاعداً \* حيث لم يكن من الاشقاء  
مع الجدة ذكر \* الى الثلثين \* ولو فضل شيء لكان للاخوة من الاب لكنه  
لا يبقى بعد الثلثين وحصة الجدة والفرض ان كان شيء فلا شيء للاخوة من الاب  
مع الشقيقتين \* كجد وشقيقتين واح لاب هي من ستة \* عدد رؤسهم  
وتختصر الى ثلاثة للجد ثلث المال واحد للشقيقتين الثلثان اثنان واسمى فيها الجدة  
للقاسمة والثلث \* وكر وج وجد وشقيقتين واح لاب واكثر المسألة من ستة  
لزوج النصف ثلاثة وللجد ثلث الباقي واحد والباقي اثنان للشقيقتين \*  
ولا يعال لها هنا لان ارثها هنا ليس بالفرض فقط بل مشوب بالتمصيب لكونها  
مع الجدة \* ولا شيء للاح لاب \* في المسائلين \* لانه لا يفضل عن الثلثين  
شيء \* فائدة \* تختصر مسائل المادة في ثمان وسنين مسألة ذكرها في شرح  
الترتيب فاطلبها ان اردت الاطلاع عليها \* فائدة اخرى \* النصف الذي تأخذه  
الشقيقة في مسائل المادة هل هو بالفرض او بالتمصيب فيه نزاع متبشر \*  
والحق كما قال العلامة الاميرانه ليس فرضاً محضاً والا لعل لها كمال النصف  
حيث لم يكمل \* ولا تمصيباً محضاً والا لكان الجدة مثلاً هافله من كل شاة \*  
وقد استحسنوا في هذا الباب اشياء كثيرة مخالفة للقواعد \* وقال ابو لافي

في مسأله مشكلة بل الباب كله خارج عن القياس والله اعلم \* والجذ مع  
 الاخوات كاخ \* تعصيا وحظا في القسمة حيث قاسم للذكر مثل حظ الانثيين  
 فلا يفرض لمن معه \* مطلقا حيث كن اثنتين فاكثروا \* اكن  
 لابوين اولاب \* وكذلك الاخت الواحدة لابوين اولاب لا يفرض  
 ويعال لها معه \* الا في \* المسئلة \* الاكدرية \* وسيذكر المؤلف  
 اركانها وتقسيمها مفصلا كما تراه \* وسميت بالاكدرية لنسبتها الى اكدر  
 وهو المستول عن المسئلة اولئك اقول الصحابة فيها اولانها كدرت على  
 زيد اصله لانه لا يفرض للاخوات مع الجد ولا يعل مسائل الجد والاخوة  
 وقد قل ذلك هنا اولان زيدا كدر على الاخت ميراثا لانه اعطاها النصف  
 ثم استرجعه اقوال \* وقيل غير ذلك \* وخصها المؤلف كغيره  
 من الفرضيين بالذكور. التيوب والبيان على وجه التفصيل اكونها  
 مخالفة لقواعد الفرائض ومستندة من ثلاثة احكام كادت ان تكون مطردة \*  
 الاول الحكم في العاصب انه يسقط اذا استغرق الفروض التركية الا الاخت  
 في الاكدرية والاشقاء في المشتركة التاني الحكم السابق في الحد انه حيث  
 بقى بعد الفروض قدر السدس اخذه لجد وسقطت الاخوة الا الاخت  
 في الاكدرية \* والثالث ما ذكره المؤلف من انه لا يفرض للاخوات مع  
 الجد ولا بل من لا اخت في الاكدرية قال رحمه الله مبتدئا بذكر اركانها الاربعة  
 وهي زوج وموجد واخت \* سواء كانت لابوين اولاب \* اصلا  
 من سنة دن فيها نصف وتنت ومخرجها متبايان ومسطحها ما ذكر \* فلزوج  
 النصف \* ثم فاء تنصيحته لانه كما تقدم الكلام عليها افصحت عن جواب

الاكدرية

شرط مقدرای اذا عرفت او كانتا واصلها واردمت ان تعرف ما لكل منها  
فلزوج النصف وهو ثلاثة **واللام الثالث** اثلاث **والجسد السادس** واحد  
فرضا \* ولا يتافه انه انما ياخذ بالفرض اذا كان هناك فرع وارث لان  
باب الجدة والاخوة خارج عن القياس فخرج هذه الصور منه لا يضر  
**والاخذ النصف** وقد كملت السهام قبل اعتبارها وكان مقتضى الحكم  
السابق ان تسقط الاخت وهو مذهب ابي حنيفة رحمه الله جريا على قاعدة  
الباب عنده \* ومذهب الائمة اثلاثة ومن وافقه لا تسقط الاخت في الاكدرية  
بل يفرض لها النصف الثلاثة لانها ترث بالفرض تارة وبالنصيب اخرى  
فلما مذر النصيب وانقلب لبدأي فرضه نقصان حقه وهو السادس  
لوعصبا انقلبت هي الى الفرض وهو النصف \* ولان الفريضة ليس فيها  
من يسقطها **فتعول المسئلة** بنصيبها من ستة الى تسعة **لان مجموع**  
**الفروض** كذا ثم يجمع الجدة سهمه الى ثلاثة الاخت ويقتسمان الاربعة  
اثلاثا بالمصوبة له متلا \* لها لانها توفزت بالنصيب لفصلت على الجد ولا  
سبيل الى ذلك وربعة على الثلاثة بنيتها **وتصح** ضرب ثلاثة في التسعة  
من سبعة وعشرين **تزوج** **الحاصل** من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة  
**والام** **الحاصل** من ضرب اثنين في ثلاثة ستة **والاخت**  
**الحاصل** من ضرب ثلاثة في اربعة ثني عشر له ستة ثمانية وخمسة  
اربعة **وهي** بمنزلة الميت خفف اربعة من ورثة اخذ حصة  
المال والثاني ثلث الباقي وثالث ثلث الباقي ورابع ربع الباقي وجوب  
هذه هي الاكدرية ولا ورثة زوج وبني لامه من لاخت ورابع



الجد والحساب غير خاف • اما محترزا ركانها فلم يكن فيها زوج فكانت الحرثمة  
وقد تقدمت • ولولم يكن فيها الم فلزوج النصف والباقي بين الجد والاخت  
اثلاثا • ولولم يكن فيها جد كانت المباحلة وستاق في باب الحساب ان شاء الله  
تعالى • ولولم يكن فيها اخت كان للزوج النصف وللأم الثلث والباقي  
وهو السدس للجد • ولو كان بدل الاخت اخ لسقط اذ لا فرض له يتقلب  
اليه • ولو كانت بدلها اختان او اخ واخت او اخوة او اخوات لحجبت  
الأم من الثلث الى السدس وكان السدس الذي حجبت عنه الأم للاخوة  
والله اعلم •

• تبييه • حيث جعل الجد مع الاخت كالخ لها ومع الاخ كالخ له  
فلا يعجب مع احدهما الأم نقصا من الثلث الى السدس كما يحجبها  
الاثنان من الاخوة لانه ليس باخ حقيقة والله اعلم • ولما فرغ المؤلف  
من ذكر احكام الارث بسببي القرابة والنكاح شرع في احكام الارث  
بالسبب الثالث وهو الولاء فقال

باب • اي هذا باب في الارث بالولاء •

عقد المؤلف رحمه الله هذا الباب لذكر حكم مخصوص من احكام الولاء  
وهو الارث به لانه مقصود الكتاب وسكت عن الكلام على سبب الولاء  
وهو زوال الملك عن الرقيق بعق او تعاظم سيبر وما للاختصار وانكالا  
على كتب الفقه لانها معمل الاصيل • وسنذكر بعض مسائله هنا تيمنا للفائدة  
فتقول • اما تعريف الولاء فقد مر مستوفى في ذكر اسباب الارث واما  
سبب الولاء فهو ما ذكرنا • فمن اعنق عبد او امانة متجزا او معلقا بصفة كان

قال ان شئني الله مريضى او قدم فلان فانت حر ووجد المعلق عليه اوده يرم  
 او استولد هافعتقا عليه بالموت او التمس من مالك عتق عيده على ما ان فاجابه  
 او ملك قريه فعتق عليه او اعنق نصيبه من مشترك ففسرى العتق الى باقيه  
 او اعنتقه بعوض نحو انت حر على ان تحمدنى سنة او اشترى العبد نفسه من  
 سيده بعوض حال او كان بسبب وصية كان اوصى بعتق عبده فاعتقه  
 الورثة او اعنتقه سيده فى نذر او كفارة او اعنتقه على انه سائبة او بشرط  
 ان لا ولاء له عليه فيثبت له الولاء فى جميع هذه الصور على العتيق وان  
 اختلف دينها ولم يؤثر به كما تثبت علقه الكحل والنسب بينهما لقول النبي  
 صلى الله عليه وسلم **الولاء حكمة اسب لا يباع ولا يوهب** \* ولانه لا يزول  
 نسب انسان ولا ولد عن فراش بشرط فلا يزول ولاء على عتيق بذلك \*  
 ولذلك لما اراد اهل بريرة اشتراط ولائها على عائشة رضى الله عنها قال  
 صلى الله عليه وسلم **اشترىها واشترطى لم الولاء فانما الولاء لمن اعتق** \* يردد  
 ان اشتراط تحويل الولاء عن المعتق لا يفيد شيئا \* وعند الامم ما  
 رحمه الله لو اعنتقه للمسيح ان لا ولاء له عبده واعنق كافر مس  
 لم يكن مستحقا للولاء لانه صلة شرعية وقد صد وجه شيئا معروفا  
 ومن صرح بنفى الولاء فقد رد \* وقولنا تعالى **ونبيهم ما يأمرون**  
 على المؤمنين سبيلا \* وعنده ايضا واعنق عبده عن عبده وبميرضاه ولا تعود  
 كان الولاء لمن اعتق عنه \* وسبق ول كتب ان خلاف بين غيرهم  
 الارث بالولاء عند اخذية فعندهم وعنق كافر مس ففانق مسلم عتيق  
 منعته كافر وخا شقيقة مس فان عتيق لابس معتقه لانه قرب من خيه \*

وكما ثبت الولاء بما ذكر للواحد ثبت للآخرين فأكثر بحسب العتق \* وكما ثبت  
لباشر العتق ثبت لعصبته المتعصبين بانفسهم سواء اتفق الدين او اختلف \*  
\* فائدة \* الذين يعتقدون على الانسان بدخولهم في ملكه عندنا معاشر الشافعية  
هم كل فرع وان نزل وكل اصل وان علا ذكر اكان او اثني وارثا وغير  
وارث \* وزاد الامام مالك رحمه الله الاخوة والاخوات مطلقا \* وعند  
الامامين ابي حنيفة واحمد رحمهما الله تعالى هم كل ذى رحم محرم وهو الذى  
لو قد را حدهما ذكر او الاخر اثني حرم فكاحه عليه للنسب للرضاع ولا  
للمصاهرة والله اعلم \* ثم الولاء ضربان ولاء مباشرة وانما ثبت على من مسه  
رق وهو كما سبق بيانه من وقع العتق عليه بالقول او القفل \* وولاء انجرار  
بخلافه وهو الذى ثبت على من لم يسه رق فكما ثبت الولاء على العتيق ذكر  
واثني ثبت على اولاده واحفاده وان نزلوا لان المعتق ولي نعمتهم وبسيه  
عتقوا ويثبت كذلك على عتقائه وعتقاتهم وعلى من لم ولأوه كعتقاء اولادهم  
وهلم جرا \* وانما ثبت الولاء على فرع العتيق بشرطين احدهما ان لا يمس الرق  
ذلك الفرع فان كان رفيقا وعتق فولاؤه لمعتقه ثم لعصبته من بعده ثم لمعتق معتقه  
باتفاق الائمة الاربعة فان لم يوجدوا فليت المال على الخلاف السابق فى العصبات  
ولا ولاؤه عليه لمعتق الاصل بحال \* الشرط الثاني ان لا يكون الاب حرا الاصل  
لا ولاؤه عليه فمن كان ابوه كذلك سواء اكانت امه حرة الاصل او عتيقة لا ولاؤه  
عليه لاحد باتفاق الائمة الاربعة \* واشترط الامامان ابو حنيفة واحمد  
رحمهما الله ايضا ان لا تكون الام حرة الاصل فاذا كان الاب عتيقا والام حرة  
الاصل فلا ولاؤه لمعتق الاب عتيقا تعليبا لجنب الحرية \* والصحيح عندنا وعند

الملكية تطيب جانب الاب وثبوت الولاء في هذه الصورة لمعتق الاب وحيث  
 كان الابوان عتيقان فالولاء لمعتق الاب \* وانما ثبت الولاء على الفرع لمعتق امه  
 اذا كان الاب حين عتق الام رقيقا حتى لو عتق الاب بعد ذلك انجر الولاء  
 الى مولاه فثبت الولاء لموالي الام انما هو لضرورة انه لا ولاء على الاب  
 فاذا عتق الاب وثبت عليه الولاء زالت الضرورة وبطل ما ثبت لموالي  
 الام ولا يعود اليهم بحال \* فلما انقرض موالي الاب عاد الى بيت المال دون  
 موالي الام لان الولاء يجرى مجرى النسب \* والكلام في هذا المقام مما يطول  
 تفصيله ومحل كتب الفقه والله اعلم \* وحيث انتهى الكلام على ذكر سبب  
 الولاء ومسائله فلنرجع الى شرح كلام المؤلف رحمه الله في الارث به \* واعلم  
 اول ان الولاء لا يورث كما يورث المال لانه لو كان موروثا لاشترك في استحقاقه  
 الرجال والنساء كسائر الحقوق \* ولا يباع ولا يوهب ولا يوقف ولا يوصى  
 به لانه كالنسب معنى يورث به فلا ينتقل كالقراءة \* وعلى هذا الو مات المعتق  
 قبل عبده لم ينتقل الولاء لعصبته بل هو سبب يورث به فهو صفة ثابتة للمعتق  
 واعصبته معا بمجرد العتق الا ان بعضهم مقدم على بعض كالنسب \* قال المؤلف  
 رحمه الله \* من مات ولا عصبه له بنسب \* وليس له وارث ذو فرض  
 بنسب او نكاح \* وله معتق فله ماله \* كله \* او \* كان ثمة وارث  
 ذو فرض لا يستغرق فلعنقه \* القاضل بعد الفروض سواء اكان المعتق رجلا  
 او امرأة \* بانما وصغيرا \* فان لم يوجد \* أى المتعق بان مات او قام به  
 مانع \* فالمال \* كله او القاضل بعد اصحاب الفروض \* لعصبته المتعصين  
 بانفسهم \* كالابن والاخ لا بالغير كالبنات ولا مع الغير كالاخت ولا اصحاب

الفرع فقط كالام والاع للام وترتيبهم هنا كترتيبهم في النسب كما  
 قد منا بيانه الا ان اخا المعتقد وابنه يقد مان هنا عند المالكية وعلى الاظهر  
 عند الشافعية على جده فلاشئ له مع وجودهما لانها يدليان بينوة الاب  
 والجديد لي بابوة الاب والبنوة اقوى من الابوة كما مر وكان مقضى هذا تقديمها  
 عليه في النسب لكن صدنا عن ذلك الاجماع \* ويتردد هذا في عم المعتقد وابنه مع  
 ابي جده فيقدم عمه واوين عمه مع ابي جده وكذا في كل عم اجتمع مع جد وقد ادلى  
 ذلك الم باب دون ذلك الجد ويستثنى ايضا عندنا فقط ما لو كان للميت ابنا عم  
 احد هما لا في النسب يكون لان الم الذي هو اخ لام السدس فرضا  
 بالاخوة والباقي بينهما عصوبة وهما يفردان الم الذي هو اخ لام بالمال عصوبة  
 ويسقط الاخر \* ان المستأذن يخالف فيه الولاء النسب \* اما عند ابي حنيفة  
 رحمه الله ترتيبهم \* كترتيبهم عنده في السب فيقدم الجد على الاخ وعلى ابن  
 الاخ \* واما عند الحنابلة فكذلك ترتيبهم هنا كترتيبهم في النسب فيشترك الجد  
 مع الاخوة ويقدم على بني لاخوة وواقفهم في ذلك صاحبان من الحنفية  
 فان لم يكن الم ي المعتقد عصبة بالسب بنفسهم فلمعتقد المعتقد  
 ارمه \* ثم عصبة \* اى عصبة معتق المعتقد \* كذلك \* اى كترتيب  
 عصبات المعتقد وهكذا \* قال في شرح الترتيب والاصحاب عبارة ضابطة  
 من يرت بولاء معتق \* بك المعتقد حيا \* قالوا هو ذكري يكون  
 عصبة للمعتقد بوجه معتق بوجه موت المعتقد بصفة المعتقد \* وخرجوا عليها  
 مسائل منها \* مات عتيق والمعتقد ان وبنت اب وام او اخ واخت  
 فميراثات لم تذكر دون التي تبهي \* تبهي \* تلك كانت مسائل القضاة المشهورة



الثاني منه وهو المسائل المنطقة بالحساب فقال

باب \* اى هذا باب \* في الحساب واصول المسائل \*

الحساب لغة مصدر حسب بمعنى عدد واصطلاحاً علم باصول يتوصل بها الى استخراج المجهولات العددية \* والمراد منه هنا الجزء الموصل الى معرفة ما يخص كل ذى حق من التركة \* وهي المسائل التى يعرف بها تأصيل المسائل ونصحيمها وقسمة التركات وتوزيعها \* وقد ترجم المؤلف له في هذا الباب مع انه ذكره في ابواب متعددة بعده لكون هذا اولها وذكر في هذا من الحساب اصول المسائل كما سترها \* واصل المسألة هو اقل عدد يخرج منه فرضها وفروضها ان كانت والافعد دروس العصابات بالنسب على ما سياتى \* ونطاق التعبير يضيق عن حد جامع مانع لاصول المسائل التى يتمحض فيها الارث بالتعصيب \* اذ اكان الورثة عصابات قسم المال بينهم بالسوية سواء تمحضوا ذكورا \* كـ ثلاثة بنين \* او تمحضوا اناثا \* ولا يتصور هذا في عصابة النسب لانه ليس في النساء عصابة بنفسه بنسب حتى يتمحض الورثة منه لكنه يتصور في الارث بالولاء \* كـ ثلاث نسوة اعتقن فنانا \* بشرط ان تكون حصصهن فيه بالسوية \* كما سياتى فعد الروس في المسائلين اصل المسألة \* وان اجتمع الصنفان من النسب \* قيد بالنسب لعدم وقوع الاجتماع في الارث \* لولا مع التقدير الاتى \* قد ركل ذكر كائنين وعد دروس المقسوم عليهم اصل المسألة \* ايضا \* كـ ابن وبنت هي من ثلاثة \* لانا قدرنا الابن كبتين \* وهذا في غير الولاء اما فيه فان استوا في الاستحقاق فعد دروسهم ولو كان فيهم اثني اصلها \* وان اختلفوا فاصلها

مخرج الكسر او الكسور نسبة استحقاقهم في مستقيمتين مستويين ذكرين  
 او اثنين او ذكر واثني اصلها ثمان وفي ثلاثة مستقيمتين اثني لها النصف وذكره  
 السدس واخره الثلث اصلها ستة لذات النصف ثلاثة ولذي الثلث اثنان  
 ولذي السدس واحد وان كان في الورثة صاحب فرض  $\frac{1}{6}$  واحد  
 فقط كسدس  $\frac{1}{6}$  او اكثر  $\frac{2}{6}$  كاثنين لكنهما  $\frac{1}{3}$  متماثلين كسدس وسدس  
 $\frac{1}{6}$  فالمسألة  $\frac{1}{6}$  اصلها  $\frac{1}{6}$  من مخرج ذلك الكسر وهو  $\frac{1}{6}$  اي المخرج  $\frac{1}{6}$  اقل  
 عدد يصح منه ذلك الكسر كسنت وعم هي من  $\frac{1}{6}$  مخرج النصف  $\frac{1}{6}$  اثنين  $\frac{1}{6}$   
 وان كان مخرجا الفرضين غير متماثلين وكان احدهما اخلاخت الاخر فمخرج  
 الاكبر هو اصلها كام واخ لام وعم فهي من ستة او كانا متوافقين فحاصل  
 مضروب وفق احدهما في كامل الاخر هو اصلها كام وزوج وابن فهي من اثني  
 عشر وان كانا متباينين فمضروب احدهما في كامل الاخر هو اصلها كام وشقيقة  
 وعم فهي من ستة للباين \* وسياقي بيان ذلك ان شاء الله تعالى  $\frac{1}{6}$  فأصول  
 المسائل التي لم يتمحض فيها الورثة عصبية  $\frac{1}{6}$  سبعة  $\frac{1}{6}$  متفق عليها واخصر  
 عبارة نجمها الاربعة والستة ونصف بكل وضعفه وضعف ضعف الستة \*  
 واثناث مختلف فيهما سيذكرها المؤلف قريب \* وعلم اولان  
 للاصول اعتبارين احدهما ان تنظر في نوع الفرض افراد وجمعه عام قطع  
 النظر عن ياخذوه ويسمى المنظور فيه بهذا الاعتبار طرق ومسائل \* والاخر  
 ان تنظر فيه كذلك مع النظر الى من ياخذوه ويسمى المنظور فيه بهذا الاعتبار  
 صور او كل منها محصور فطرق 'لاصول' تسعة دائمة وغير عائلة سم وخمسون  
 سنذكرها في محله \* وصورها تزيد على تسعة ولا طاعة بذكرها همه \*



الاصل الاول **الاثنان** وهي **مخرج النصف** والباقي كزوج  
 ابنت ابنت ابن او اخت لابوين اولاب مع عاصب لا يجب ذالفرض  
 ولا يغير فرضه كم اصلها في الجميع اثنان لانها اقل عدده نصف صحيح وهي ايضا  
 مخرج النصفين اماثلها كزوج واخت شقيقة اولاب وتسمى هاتان المسألتان  
 بالنصفتين وبالتهمتين تشبيههما بالدرجة اليتيمة التي لا نظير لها لانه ليس في  
 الفرائض مسألة يورث فيها نصفان فقط بالفرض غيرها فلهذا الاصل طريقان  
 وله ست صور **والاصل الثاني الثلاثة** وهي **مخرج** كل مر **الثالث**  
 والثلاثين حالة انفراد كل منهما مع الباقي كام او اخوين لام مع عم وكنتين ابنتي  
 ابن او اختين لابوين اولاب مع عم او حالة اجتماعهما كاختين لغير ام واختين  
 لها اصلها في الجميع ثلاثة لانها اقل عدده ثلث صحيح وثلثان صحيحان  
 وهما متماثلان فلهذا الاصل ثلاث طرق وتسع صور **والاصل الثالث**  
**الاربعة** وهي **مخرج** اربع مفرد او الباقي كزوج وابن او زوجة  
 وعم او مع النصف والباقي كزوج وبنت وعم وكزوجة واخت لغير ام وعم  
 اصلها في الجميع اربعة لانها اقل عدده ربع صحيح ومخرج النصف داخل في  
 مخرج الربع فيكتفي بالاكبر وكذلك ان كان مع الربع ثلث الباقي في احدي  
 الفرائض وهي زوجة وبون وقد تقدم الكلام عليها ويكون الربع وثلث  
 الباقي في زوجة وجد ومن لاختوة كثر من مثليه فاصلها من اربعة لان  
 اقل من مخرج اربع بعد تقاض بسطه وهو الواحد منقسم على مخرج الثالث  
 المضروب في وهو الثلاثة فهو لثلاث طرق وثمة صور **والاصل**  
**الرابع** الستة وهو مخرج **السادس** مفرد او الباقي كام واخوين

لأبوين أو لأب لها السدس ولها الباقي لأنها أقل عدد له سدس صحيح \*  
 ومخرج السدسين والباقي للتمائل كام وجدوا بن \* ومخرج السدس مع النصف  
 والباقي للتد اخل كجدة وبنت وعم \* ومخرج السدس مع الثلث والباقي  
 للتد اخل كذلك كام واخ لام وعم \* ومخرج السدس مع الثلثين والباقي  
 للتد اخل كذلك كبنتين وام وعم \* ومخرج السدسين والنصف والباقي  
 للتمائل والتد اخل كثلاث اخوات مختلفات وعم \* ومخرج السدسين مع  
 الثلثين للتمائل والتد اخل كابوين وبنتين \* ومخرج الثلاثة الاسداس  
 مع النصف للتمائل والتد اخل كذلك \* كبنت وبنت ابن وابوين \*  
 ومخرج النصف وثلث الباقي والباقي للمباينة كاحدى الغراوين وهى زوج  
 وام واب وقد تقدمت \* ومخرج النصف مع الثلث والباقي للمباينة اذ مسطحها  
 الستة كزوج وام وعم \* ومخرج السدس مع الثلث والنصف للتد اخل كزوج  
 وام واخ لام \* وكسألة الازام وهى زوج وام واختان لام \* وتسمى  
 الناقضة لان ابن عباس رضى الله عنهما لا يقول بالمول ولا بحجب الام  
 من الثلث الى السدس باقل من ثلاثة اخوة فن اعطى لاه اثالث يكون  
 الاخوة اقل من ثلاثة واعطى الاختان من الام اثنتان بمسألة في  
 سبعة \* وان اعطى الام السدس كالجهور زم محجب باقل من ثلاثة من  
 الاخوة وهو لا يرى ذلك فحصل هذه المسائل ستة ما علمت \* وخرج هذا  
 الاصل بغير عول احدى عشر طريقا كما ذكر : وسبق في ما فيه العول ن  
 شاء الله تعالى وصوره كثيرة \* واصل خامس \* ثمانية \* وهى  
 \* مخرج الثمن مفردا والباقي كزوجتين لانها قل عدد له ثمن

صحيح \* ومخرج الثمن مع النصف للتدخل كزوجة وبنت وهم \* اصلها  
فيها ثمانية لما علمت \* ولهذا الاصل طريقان وثلاث صور \* \* \* والاصل  
السادس \* الاثنى عشر \* وهو مما لا يكون اصلا لمسئلة يكون القرض  
فيها مفردا ولا يكون الا لذات فرض متعدد فهو \* \* \* ومخرج السدس  
والربع \* اذا اجتمع مع الباقي كزوج وام وابن لتوافق مخرج الربع  
والسدس وحاصل ضرب وفق احدهما في كامل الآخر هو الاثنى عشر \*  
ومخرج السدسين والربع وما بقي للتمائل والتوافق كزوج وابوين وابن \*  
ومخرج السدس والربع والنصف وما بقي للتدخل والوافق كزوج  
وبنت وام وعم \* ومخرج السدس والثلث والربع معاً وما بقي للتوافق  
والتدخل كزوجة وام وولديها وعم \* او \* \* \* اجتمع \* \* \* الثلث والربع \*  
وما بقي للباينة بين المخرجين وحاصل ضرب كل منها في الآخر هو الاثنى  
عشر كزوجة وام وعم \* \* \* ومخرج الربع والتين وما بقي لما مر في الثلث كزوج  
وبنتين وعم \* قال اصل في الجميع \* \* \* ثمانية عشر \* ولهذا الاصل بغير عول ست  
طرق وصوره كثيرة ولا بد ان يكون احد الزوجين في اصل اثني عشر  
لانه لا بد فيه من ربع وهو لا يكون فرضا لغيرهما \* \* \* والاصل السابع  
\* \* \* اربعة وعشرون \* \* \* وهو لا يكون اصلا الا اذا تعدد القرض فهو  
\* \* \* مخرج الثمن والسدس \* \* \* د \* اجتمعا وما بقي لتوافق المخرجين بالنصف  
وحاصل ضرب وفق حده في كامل الآخر هو اربعة وعشرون كزوجة  
وام وام \* \* \* ومخرج السدس والثمن وما بقي للتمائل والتوافق كزوجة  
وابوين \* \* \* ومخرج السدس والثمن والنصف وما بقي للتدخل والتوافق

كزوجته وبنت وبنات ابن وعم \* ومخرج السدسين والنصف والثلثين  
 وما بقي للثلاث والثلث داخل والثواني كزوجته وبنت وابوين \* ومخرج  
 الثلثين والثلثين وما بقي للثلاثين كما مرفي الربع مع الثلث كزوجته وبنت  
 وعم \* ومخرج السدس والثلثين والثلثين وما بقي للثلاث داخل والثواني  
 كزوجته وبنتين واب \* فالاصل في الجميع اربعة وعشرون \* ولهذا الاصل  
 بغير عول ست طرق \* ولا يتصور ان يجتمع الثمن مع الثلث ولا مع الربع  
 لان الثمن لا يكون الا للزوجة عند وجود الفرع الوارث والثلث انما يكون  
 بفرض الام او اولادها او الجد في بعض احواله والفرع الوارث برد الام  
 او الجد الى السدس ويحجب اولاد الام \* وهذا قال العلامة لجصري رحمه الله  
 ( وثلث وتم لا يملان منزلا )

واما امتناع اجتماع الربع مع الثلث فلان الربع للزوج مع وجود الفرع الوارث  
 وللزوجة مع عدمه واجتماع الزوجين في مسألة متعذر \*

وبعد ان انهي المؤلف الكلام على الاصول السبعة من غير نظر الى العول  
 وعدمه ذكر الاصلين المختلف فيها فقال \* وزد المتأخرون \* ومنها ام  
 الحرمين والووي بل نقله الاسناذ ابو منصور \* بعد ادى عن زيد بن  
 ثابت رضي الله عنه \* اصلين آخرين في مسائل الجد والاخت \* زيادة على السبعة  
 فصارت بها تسعة \* وهما ثمانية عشر \* ولهذا الاصل طريق واحدة وهي كل  
 مسألة فيها سدس وثلث الباقي والباقي لان الباقي من مخرج السدس بعده لا ينقسم  
 على مخرج الثلث وببأيه فيضرب مخرج الثلث في مخرج السدس تحصل ثمانية  
 عشر فهو اصل على الارجح لا تصحح كام وجد واخوين واخت ميراث \* فللامر

السدس ثلاثة وللمجد ثلث الباقي خمسة وكل كل اخ اربعة ولللاخت اثنتان  
 وستة وثلاثون \* ولهذا الاصل ايضا طريقة واحدة \* وهي كل مسألة  
 فيها ربع وسدس وثلث الباقي والباقي لان الباقي من مخرج السدس والربع  
 وهو الاثنى عشر بعد القاء بسطهما منه سبعة \* وهي لا تنقسم على مخرج ثلث  
 الباقي وتباينه فيضرب مخرج الثلث ثلاثة في مخرج الربع والسدس وهو  
 الاثنى عشر تحصل ستة وثلاثون فهو على الأرجح اصل كذلك لان صحيح \* كام  
 وزوجة وجد وثلاثة اخوة واخت لابوين اولاب فللام السدس ستة وللزوجة  
 الربع تسعة وللمجد ثلث الباقي سبعة وكل كل اخ اربعة ولللاخت سهمان \* فهذه  
 هي الاصول التسعة وقد ذكرنا الطرق الواقعة فيها بلا عول كما رايت وهي  
 خمس وثلاثون وبق من التسع والحسين اربع وعشرون تأتي فيما يعول  
 ان شاء الله \* ولما فرغ المؤلف من ذكر الاصول التسعة وتمثيلها وكان بعضها  
 يدخل فيه العول شرع في بيان ذلك فقال \* والذي يعول من الاصول  
 ثلاثة \* اعلم اولان العول في اصطلاح الفرضيين زيادة في السهام عند  
 ازدهاءها لزمها النقص في الانصاء بحسب الحصص \* وقد اجمع عليه الصحابة  
 رضوان الله عليهم حين جمعهم عمر رضي الله عنه مستشكلا القسمة في زوج  
 واختين فاشار عليه العباس رضي الله عنه به اخذ امامه هو معلوم فمين مات وارك  
 ستة وعليه لرجل ثلاثة ولرجل اربعة ان المال يحمل سبعة اجزاء ووافقوه ثم  
 خالف فيه ابن عباس رضي الله عنهما \* قال الشيخ بن الهائم رحمه الله ولا نعرف  
 بين احد من الاربعة ولا من اتباعهم خلافا في العول \* والاول من الاصول  
 الثلاثة العائنة هو \* السنة \* فهي \* تعول \* بمثل سدسها \* الى سبعة \*

ولمّا في العول الى السبعة اربع طرق الاولى اذا كان فيها نصف وثلثان كزوج  
واختين لغير ام  $\text{ك}$  فللزوجة النصف وللأختين الثلثان ومجموعهما من الستة  
سبعة وهذه اول فريضة عالت في الاسلام كما مرت الاشارة اليها بالطريق  
الثانية اذا كان فيها نصف وسدس وثلثان وثلث كام وشقيقة واخت لاب وولدى  
ام  $\text{ك}$  الثالثة اذا كان فيها نصفان وسدس كزوج واخت لغير ام واخ لها الراسعة اذا  
كان فيها ثلثان وسدس وثلث كام واختين لغيرها واخوين لها  $\text{ك}$  وتعمل  
بمثل ثلثها ايضا  $\text{ك}$  الى ثمانية  $\text{ك}$  في ثلاث طرق  $\text{ك}$  الاولى اذا كان فيها نصف  
وثلثان وسدس  $\text{ك}$  هم وام  $\text{ك}$  اي كزوج واختين لغير ام وام فللزوجة  
النصف وللأختين الثلثان وللأم السدس ومجموعها من الستة ثمانية  $\text{ك}$  الثانية  
اذا كان فيها نصفان وسدسان كزوج وثلاث اخوات مفترقات  $\text{ك}$  الثالثة  
اذا كان فيها نصفان وثلاث كزوج وام واخت لغيرها فللزوجة النصف ثلاثه  
وللاخت النصف كذلك ثلاثة وللأم الثلث اثنان ومجموعها من الستة ثمانية  $\text{ك}$   
وتلقب هذه المسألة بالمباهلة لان ابن عباس رضي الله عنهما جعل فيها للزوج  
النصف وللأم الثلث والباقي للاخت  $\text{ك}$  وقال من تاه به ته ان المسائل  
لا تعمل ان الذي احصى رمل عاجل عدد ما يجعل في مال نصف ونصف وثلثان  
هذا ان النصفان ذهبا بالمال فاين موضع الثلث  $\text{ك}$  وتعمل ايضا بثلث نصفها  
 $\text{ك}$  الى تسعة  $\text{ك}$  في اربع طرق  $\text{ك}$  الاولى اذا كان فيها نصف وثلثان وسدسان  
 $\text{ك}$  هم واخ لام  $\text{ك}$  اي كزوج واختين لغير ام وام واخ لام  $\text{ك}$  فللزوجة  
النصف وللأختين الثلثان وللأم السدس وتولد لها السدس ومجموع ذلك  
من الستة تسعة  $\text{ك}$  الثانية اذا كان فيها نصفان وثلاثة سداس كزوج وام وثلاث

اخوات مفترقات \* الثلاثة اذا كان فيها نصفان وثلاث سدس كزوج وشقيقة  
 وام وولدها وكالا كدرية وقد تقدمت \* الرابعة اذا كان فيها نصف وثلثان  
 وثلث كزوج واختين لغيرام واختين لها وتسمى هذه بالفراو بالشرعية  
 وبالرواية لما ذكر في المطولات \* وتقول ايضا بثلثيها الى عشرة \*  
 في طريقين \* الاولى اذا كان فيها نصف وثلثان وثلث وسدس \* كهم واخ  
 آخر لام \* اي كزوج واختين لغيرام وام واكثر من واحد من اولادها  
 فلزوج النصف وللاختين لغيرام الثلثان وللأم السدس ولاولاد الام الثلث  
 ومجموع ذلك من الستة عشرة \* وتلقب هذه بام الفروخ بالحاء المعجمة لكثرة  
 السهام المائلة فيها شبهت بطائر وحوله افراخه \* وتلقب بالشرعية لقوعها  
 زمن القاضي شريح روى ان رجلا ثامه هو فاض بالبصرة فسأله عنها فعملها  
 من عشرة كما تقدم \* والثاني من الاصول المائلة \* الاثنا عشر \* وهي  
 \* تقول \* بثلث نصف سدسها \* ثلاثة عشر \* في ثلاث طرق \* الاولى  
 اذا كان فيها ربع وسدس وثلثان \* كزوجة وام واختين لغيرام \* للزوجة  
 الربع وللأم السدس وللختين لغيرام الثلثان ومجموعهما من الاثني عشر  
 ثلاثة عشر \* الثانية اذا كان فيها ربع وسدسان ونصف كزوجة وثلاث اخوات  
 مختلفات \* الثالثة اذا كان فيها ربع وثلث ونصف كزوجة وام واخت لغيرها  
 \* وتقول ايضا بثلثيها الى خمسة عشر \* في اربع طرق \* الاولى اذا  
 كان فيها ربع وسدسان وثلثان \* كهم واخ لام \* اي كزوجة وام واختين  
 لغيرام واح لام للزوجة الربع والام السدس ولولدها السدس كذلك  
 والاختين اثنتان ومجموعهما من الاثني عشر خمسة عشر \* الثانية اذا كان فيها

الشرعية

ام الفروخ





واحد فلم ترض به ومضت الى امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
 تشكي شريحاً فوجدته راكباً فاصكت بركابه وقالت له يا امير المؤمنين ان  
 اخي ترك ستائة دينار فاعطاني شريح ديناراً واحداً فقال له لعل اخاك  
 ترك اماوز وجدة وبتين واثنى عشر اخا وياك قالت نعم قال ذاك حقك  
 لم يظلمك شيئاً وتلقب ايضا بالراكية والشاكية لما تقدم \* وفي الثالث  
 من الاصول المائلة \* الاربعة والعشرون \* وفي \* يقول \* بمثل ثمنها \* الى  
 سبعة وعشرين \* في طريقين \* الاولى اذا كان فيها ثلث وثلثان وسدسان  
 \* كبتين وابوين وزوجة \* للبنين الثلثان وللابوين السدسان وللزوجة  
 الثلث ومجموعها من الاربعة والعشرين سبعة وعشرون \* وتلقب هذه  
 بالنبرية لان عليها رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر بالكوفة فقال  
 ار تجالاصار ثمنها سماعوا مضى في خطبته \* وذكر بعض اشياخ اليمين ان  
 صدر الخطبة الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا \* ويميز كل نفس بما تسعى \*  
 واليه المآب والرجعي \* فسئل عنها فاجاب بقوله صار ثمنها تسعا \*  
 ومضى في خطبته رضي الله عنه \* الثانية اذا كان فيها ثلث ونصف وثلاثة  
 اسداس كزوجة وبنت وبنت ابن وابوين \* وبهذه تمت التسع والخمسون  
 الطريق في الاصول التسعة جميعاً عائلة وغير عائلة والله اعلم \* فائدة ثان \* الاولى  
 اذا جمعت فروض المسألة منها فان ساوتها سميت عادلة كزوج وام واخت  
 لام \* وان نقصت فروض المسألة عنها سميت ناقصة كزوج وبنت \* وان  
 زادت عليها فعائلة كزوج واختين لغير ام \* ثم الاصول باعتبار العول  
 وفسيهه اربعة اقسام قسم يتصور فيه العدالة والزيادة والنقص وهو الستة

المنبرية

وحدها \* وقسم لا يكون الا ناقصاً وهو الاربعة وضعفها والثمانية عشر  
 وضعفها \* وقسم يكون عادلاً وناقصاً وهو الاثنان والثلاثة \* وقسم يكون  
 ناقصاً وعادلاً وهو الاثنى عشر والاربعة والعشرون \* ثم الناقص سواء  
 اكان نقصه لازماً او غير لازم ثلاثة اقسام \* قسم لا يبقى منه الا فرد ابداً  
 وهو الاثنان والثمانية والاثنا عشر وضعفها \* وقسم لا يبقى منه الا زوج  
 ابداً وهو الثمانية عشر وضعفها \* وقسم يبقى منه الزوج تارة والفرد اخرى  
 وهو الثلاثة وضعفها والاربعة والله اعلم \* الفائدة الثانية المسائل باعتبار  
 المذكورة والاولثة في الميت ثلاثة اقسام \* قسم لا يكون فيه ميت لا ذكراً  
 وهوالثمانية والاثنا عشر اعداد \* اربعة عشر واربعة وعشرون مطلقاً  
 والستة والثلاثون \* وقسم لا يكون الميت فيه الا نقي وهو عول الستة عشر  
 السبعة وقسم يجوز فيه الامران وهو ما عدا ذلك والله اعلم \*

باب \* اي هذا باب \* في \* بيان \* التماثل والتداخل والتوافق

وتبين \* بين العددين .

وهي اسب الاربع ومنه عتبة في الدخيل يستعنى بها ويصل اليها  
 للامتنان المتصور ومنه متدخين متساوون وتوافق متساوون  
 والمتباينين مختلفان ممكن عددان فرضه راسد يكون به نسبة من  
 هذه الاربع \* وطريقة استخراج نسبة واقعة بن عددين مفروقتين  
 ما عدا التماثل تعرف به وجاهاً من طريقة حل ووجه طريقة تقسمة يوم طريقة  
 الطرح وهي مشهورة وهي التي ذكرها مؤلف هذه التمامات  
 التماثل \* ويكون عدد احد المتين من عدد الآخر \* وهو من مدهي

لا يحتاج في معرفته الى طريق ﴿ فيكتفى باحدهما ﴾ عند الحاجة الى ذلك  
 في تأصيل او تصحيح او قسمة كما يأتي ﴿ ويعرف ﴾ التد اخل بأن ﴿  
 تطرح الاصغر من الاكبر و ﴿ يفنى الاكثر بالاقل ﴾ في ﴿ مرتين فاكثر  
 كثلاثة مع ستة ﴾ فانك اذا طرحت الثلاثة من الستة مرتين فنيت  
 ﴿ او ﴾ ثلاثة مع ﴿ تسعة ﴾ فانك اذا طرحت الثلاثة من التسعة ثلاث مرات  
 فنيت كذلك ﴿ وكاربعة مع اربعة وعشرين فان اربعة نفى اربعة والعشرين  
 في ست مرات ﴾ فيكتفى ﴿ من المتد اخلين عند الحاجة ﴾ بالاكبر ﴿  
 منها ﴾ يعرف ﴿ التوافق بان يزيد اكثر من واحد اذا حط من  
 الاكثر بقدر الاقل ثم يفنى ﴾ الاصغر ﴿ بحط اخر ﴾ وهو طرح البقية  
 منه وبه يفنى الاكبر ضرورة ﴿ كاربعة وستة ﴾ وذلك ﴿ لان اربعة  
 لا تفنى الستة ﴾ اذا طرحتها منها ﴿ بل يبقى منها ﴾ اى الستة ﴿ اثنان فاذا  
 حطت اربعة ﴾ وهى اصغر العددين ﴿ بالاثنتين ﴾ وهى بقية الاكبر  
 ﴿ افتتها ﴾ وكشيرة وخمسة وعشرين لانك اذا طرحت العشرة من الخمسة  
 والعشرين مرتين بقي خمسة واذا طرحت البقية وهى الخمسة من العشرة وهى  
 الاصغرافته ﴿ وقد لا يفنى الا بحط ثالث وهو طرح بقية الاصغر اذا لم تنف  
 بقية الاكبر من بقية الاكبر كما في تسعة واربعة وعشرين لانك اذا طرحت  
 التسعة من اربعة والعشرين مرتين بقيت ستة فاذا طرحت الستة وهى  
 بقية الاكبر من التسعة لم تنفها بل تبقى ثلاثة فتحطها من البقية الاولى فتفنيها ﴿  
 وحاصله ان التوافق بين العددين ان لا يفنى اقلها الاكثر ولكن يفنيها  
 عدد ثالث غير الواحد لوقوله انه عدد كالمثلة السابقة ﴿ كالثمانية مع العشرين

فان الثمانية لا تثنى العشرين لكن تثنى مع الاربعة فهما متوافقان بالربع \* ثم  
 التوافق المتبر في هذه الصناعة يكون باقل جزء صحيح لا كبر عدد بينهما اذا  
 تعدد المثنى لما يكون وفقه اقل فيسهل الحساب كما في المثال فان الاربعة والاثني  
 ايضا يثنيان الثمانية و يثنيان العشرين لكن ربع الشئ اقل من نصفه وحسابه  
 اسهل \* الا ترى ان بين الاثني عشر والثمانية عشر توافق من وجوه متعددة اذ هو  
 بينهما بالنصف والثث والسدس لان العبرة لسهولة الحساب بتوافقهما في  
 السدس الذي هو من احد هما اثنان ومن الاخر ثلاثة والله اعلم \*  
 يعرف التباين بان يبقى واحد من الاكثر عند حطه بالاقل على الطريقة  
 المارة في التوافق خمسة وستة وهو ظاهر \* وكثايرة وخمسة عشر فانك  
 اذ طرحت الاصغر وهو الثمانية من الاكبر وهو الخمسة عشر بقيت سبعة فاذا  
 طرحت السبعة من الثمانية فضل واحد وهكذا في غيرها \* والوجه في انحصار  
 النسب بين الاعداد في النسب الاربع انك اذا نسبت عددا الى اخر فان  
 ساواه فثمانلان \* والا فان كان الاقل مقنيا للاكثر فتد اخلاص وان لم يكن  
 مقنيا له فاما ان ينفيهما عدد غير الواحد فلهما متوافقان \* او لا ينفيهما غير الواحد  
 فتباينان \* وهذه النسب الاربع تأتي في مخارج القروض \* السابق  
 بيانها \* وهي تأصيل المسائل \* اذ مخرج القرض والقروض هو اصل المسئلة  
 فهما بمعنى واحد كما مر \* وتاتي في تصحيحها \* اى المسائل كاسياني  
 ان شاء الله تعالى \* فالتماثل في التأصيل ان يكون في فرضين متماثلين فمخرج  
 كنصف ونصف في مسألة زوج \* واخت \* شقيقة \* اولاد \* ولات \* التماثل  
 بالنصف فقط في التأصيل في غير هاتين الصورتين كما مر \* وفي من تبين \* كنف

باحدهما كما هي القاعدة هنا وفي الاعمال الالية \* وكذلك ثلث وثلثان  
 كشفيتين واختين لام \* فهي من ثلاثة اكفاء باحدهما كذلك \* والتداخل \*  
 في التاصيل \* اذا كان في المسألة فرضان مختلفا المخرج \* لكن \* مخرج  
 اكبرهما مثل اقلهما مرتين او اكثر \* بان يفتى الاكبر بمحط الاصغر منه كما  
 مر \* كسدس وثلاث في مسألة ام واخ لام وعم \* فاصل المسألة اكبرها وهو  
 الستة \* اكتفاء به عن الاصغر \* وكشمن ونصف في مسألة زوجة وبنت واخ لغير  
 ام \* والتوافق \* في التاصيل \* ان يتوافق المخرجان في جزء من الاجزاء كسدس  
 وثلث في مسألة ام وزوجة وابن فهما متوافقان بالنصف \* لما علم من القاعدة  
 \* لان الستة نصف اثلاثة \* وهي وقفها \* فتضرب في \* كامل \* الثمانية فيكون  
 اصل المسألة \* ما تحصل منه وهو \* اربعة وعشرون \* او تضرب وفق الثمانية  
 وهو الاربعة في كامل الستة تحصل منه لاربعة وعشرون ايضا \* ومثلا رابع  
 وسدس كزوجة وجد وعم فاصلها ثلثي عشر لتوافق \* بالنصف \* ايضا \*  
 وطريقة العمل واضحة \* وتبين \* في التاصيل \* ان لا يتوافق المخرجان في جزء  
 من الاجزاء كثلث رابع في مسألة زوجة وام وعم فاصلها من اثني عشر \* لانها  
 الحاصل \* بضرب احد المخرجين في اخر كثلاثة في اربعة وعكسه \* وهو ضرب  
 اربعة في ثلاثة \* وقد مر في الكلام على الخارج من امثلة ما اذا اجتمعت في المسألة  
 فروض متعددة \* فخرج \* يعني عن الاعادة هنا والله اعلم \*

باب \* في هذا الباب \* في بيان طريقة تصحيح المسائل \*  
 القرضية وتصحيح تعميل من صحة وهي لغة ضد السقم \* واصطلاحا هو تحصيل  
 اقل عدد صحيح \* نصيب كل مستحق في التركة من ارث او وصية او دين او

شركة من غير كسر  $\text{✽}$  اذا عرفت اصل المسألة وانقسمت سهامها على الورثة بلا كسر  
 كزوج وثلاثة بنين فذاك واضح غني عن العمل  $\text{✽}$  لانقسامها عليهم لكل واحد  
 واحد  $\text{✽}$  وان انكسرت السهام  $\text{✽}$  على صنف او اكثر فلا بد حينئذ من التصحيح  
 بالمعنى الذى ذكرناه فان كان الانكسار  $\text{✽}$  على صنف  $\text{✽}$  واحد فقط ويعبر  
 عنه بالحزب وبالطائفة وبالتنوع وبالجنس وبالحيز وبغيرها ويتصور وقوعه  
 فى الاصول التسعة  $\text{✽}$  قوبات سهامه  $\text{✽}$  من اصل المسألة  $\text{✽}$  بعدد  $\text{✽}$  اى بعدد  
 الرؤس  $\text{✽}$  فاما ان يتباينوا ويتوافقوا  $\text{✽}$  ووجه انحصار المقابلة بين السهام والرؤس  
 فى النسبتين المذكورتين انه ان مائى السهام رؤس فعلى منقمة فلا حاجة الى  
 العمل وان تعد اخلا وكانت السهام لاكثر فكذلك وان كانت السهام لاقل  
 فهو د اخل فى التوافق اذ كل متداخلين متوافقان والعمل بالوفق اخصر  $\text{✽}$  فان  
 تبان السهام والرؤس ضرب عددها  $\text{✽}$  اى الرؤس  $\text{✽}$  فى اصل المسألة  $\text{✽}$   
 فقط ان لم تفل وفيها  $\text{✽}$  يعولها ان عالت ومنه  $\text{✽}$  اى من مسطح ضرب عدد  
 الرؤس فى اصل المسألة  $\text{✽}$  تصح  $\text{✽}$  المسألة  $\text{✽}$  كزوج واخوين  $\text{✽}$  فغيرها المسألة  
 من مخرج اربع اربعة زوج واحد  $\text{✽}$  ثلاثة  $\text{✽}$  تبان عددها  $\text{✽}$  ضرب  
 اثنين عدد هـ فى اربعة  $\text{✽}$  اصل المسألة  $\text{✽}$  اربعة زوج ومنه تصح  $\text{✽}$  زوجة ثنتين  
 ولكل منها ثلاثة  $\text{✽}$  وكزوج وخمس اخوات  $\text{✽}$  فغيره  $\text{✽}$  مسألة من سبعة عمة وزوج  
 ثلاثة  $\text{✽}$  لمن اربعة لا تصح  $\text{✽}$  قسمتها عليهم  $\text{✽}$  اربعة  $\text{✽}$  ضرب عدد هـ  
 وهو  $\text{✽}$  خمسة فى  $\text{✽}$  اصل  $\text{✽}$  مسألة من سبعة بنين  $\text{✽}$  بنات  $\text{✽}$  خمسة وثلاثين  
 ومنه تصح  $\text{✽}$  زوج منها ثلاثة  $\text{✽}$  في ضربت فيه المسألة  $\text{✽}$  وهو خمسة خمسة عمة  
 والاخوات  $\text{✽}$  زوجة فى خمسة عشر  $\text{✽}$  كل زوجة  $\text{✽}$  زوجة  $\text{✽}$  ون توفى  $\text{✽}$

اى روس الصنف وسهامه في جزء من الاجزاء والمعتبر اقلها كالم ضرب  
 وفق عدد الصنف في اصل المسألة فقط ان لم تل وقبه بعولها ان  
 عالت فما بلغ بذلك الضرب صححت منه المسألة كام واربعة اعام  
 المسألة من مخرج الثالث ثلاثة لام سهم ولم سهمان يوافقان عدد هم بالنصف  
 فتضرب وفق عدد هما اثنين في اصل المسألة ثلاثة تبلغ بذلك  
 ستعومنها تصح فلام واحد في اثنين ياتين ولهم الثان في اثنين باربعة  
 لكل واحد سهم وكام وعشرة بنين اصلها ستة لام سد سها واحد وبقي للبنين  
 خمسة لا تنقسم عليهم وتوافق عدد هم بالحس تضرب خمسهم اثنين في اصلها  
 ستة تبلغ اثني عشر ومنها تصح وكزوج وابوين وست بنات اصلها اثني عشر  
 لاجتماع السدس والربع فيها وتقول بمثل ربعها الى خمسة عشر  
 للزوج ربع عائل ثلاثة وكل من الابوين سدس عائل اثنان وللبنات  
 ثلثان عائل ثمانية لا تنقسم عليهم لكن توافق عدد هن بالنصف  
 فتضرب نصفهن اى نصف عدد هن وهو ثلاثة في اصل المسألة بعولها  
 وهو خمسة عشر تبلغ بذلك خمسة واربعين ومنها تصح للزوج  
 ثلاثة في ثلاثة تسعة وكل من الابوين اثنان في ثلاثة بستة وللبنات ثمانية في  
 ثلاثة باربعة وعشرين لكل بنت اربعة وكوجة وبثان اخوات لام وثمان  
 اخوات لاب اصلها اثني عشر لاجتماع الربع مع الثلث وتقول الى خمسة عشر  
 للزوجة الربع عائل ثلاثة وللأخوات للاب اثنان عائلين ثمانية وللأخوات  
 للام اثنان عائل اربعة لا تنقسم عليهم وتوافق عدد هن بالربع تضرب ربع  
 عدد هن وهو اثنان في اصل المسألة بعولها تبلغ ثلاثين ومنها تصح والقسمة

غير خافية \* والعدول من نسبة التداخل في مثل هذه الصورة الى التوافق للاختصار كما مر قرياً \* ولما فرغ المؤلف رحمه الله من ذكر تصحيح المسائل حالة كون الانكسار فيها على فريق واحد اخذ في بيان طريقة التصحيح اذا كان الانكسار على اكثر من صنف فقال \* واذا كان الانكسار على صنفين او على ثلاثة \* من الاصناف وهذا مما يتاتي عند الائمة الاربعة \* او على اربعة \* من الاصناف وهذا لا ينصور عند المالكية لانه لا يورتون اكثر من جدتين ام الام واهاتها وام الاب واهاتها ولا يجتمع اربعة اصناف متعددة الا في اصل اشئ عتروا اربعة وعشرين ونصيب الجنتين من كل منهما منقسم عليهما \* ولا يزيد على ذلك \* اي ولا يتجاوز لانكسار في الفرائض لافي الوصايا والمناجات والولاء اربعة اصناف لانه اذا اجتمع المذكور والاث من الورثة لم يرث منهم الا خمسة ولا يمكن التعدد الا في اربعة اصناف فقط \* فتشترط فيها ان فرضي عند وقوع الانكسار على اكثر من صنف \* بنظرين \* النظر الاول ان تنظرين كل فريق وسهمه \* لتوافق والتبين \* كما قدمه المؤلف رحمه الله في الانكسار على فريق واحد \* فتحفظ لتوافق \* من الرؤس \* في الموافقة وتحفظ لكل رؤس \* في اربعة \* فهذا هو النظر الاول \* ثم النظر الثاني هو ان تنظرين \* مسدات نظرين مخفوضين او مخفوضات بنسب اربع \* اربعين \* في التداخل والتوافق والتبين فن \* كان انكسار على فريقين ويتصور وقوعه في لاصول التسعة \* بعد اصل اثنين \* في عدد رؤس \* من كل فريق \* في ضرب احد \* كتنه \* عن الآخر \* في عدة \* في مسدات \* هو ان



عالت  $\text{و ما بلغ صحت منه}$   $\text{وان تداخلا ضرب اكثرهما في اصل المسألة}$   
 بعولها ان كان عول  $\text{و ما بلغ صحت منه كذا ك}$   $\text{وان توافقا ضرب وفق}$   
 احدهما في  $\text{كامل}$   $\text{الاخر}$   $\text{اولا}$   $\text{ثم يضرب}$   $\text{الحاصل}$   $\text{من ضرب}$   
 الوفق في الكامل  $\text{في اصل المسألة}$   $\text{فما بلغ فهو التصحيح}$   $\text{وان تباينا ضرب}$   
 احدهما في جميع الاخر  $\text{اولا}$   $\text{ثم يضرب}$   $\text{الحاصل}$   $\text{من ضرب الكل}$   
 في الكل  $\text{في اصل المسألة فما بلغ صحت منه}$   $\text{المسألة}$   $\text{ويسمى المضروب في}$   
 اصل  $\text{المسألة جزء السهم}$   $\text{اي حظ السهم الواحد من اصل المسألة ووجه}$   
 تسميته بذلك ان الواحد من المقسوم عليه وهو اصل المسألة ولو عا ثلثا يسمى  
 سهما الحظ الخارج لذلك الواحد من التجميع يسمى جزءا فذلك قيل له جزء  
 السهم واعلم ان المحفوظين ينظر الى ما بينهما من النسب اربعة احوال اما ان  
 يتماثلوا اما ان يتداخلا واما ان يتوافقا واما ان يتباينا وفي كل حال من الاربعة  
 ثلاث مسائل وهي ان تبين سهمي فريقتين رؤسهما واما ان توافقهما واما ان  
 تبين فريقيه ووفق لاخر فهذه اثني عشرة مسألة بضرب ثلاثة في اربعة  
 ولو نظرت الى العول وعدمه او باعتبار اختلاف الاصول لزادت كثيرا  
 $\text{ولذلك امثلة ذكرها وقد نقل المؤرخ رحمه الله هنا عن العلامة سبط}$   
 $\text{المارديني احد كتبه تاليف مسائل مذكورة وسنذكر الصورة التي اغفلها في}$   
 $\text{موقعه}$   $\text{قال العلامة بدر الدين محمد سبط المارديني رحمه الله تعالى}$   
 في نبرجه على متن بضربة اربعة في ذكر الاكسار على فريقيين فالمحفوظان  
 ثلاثة لان كل وضعية خمسون وخمسة تاليف هذا امثال المائة المحفوظين مع  
 اربعة من الفريقيين اربعة احوال اربعة وخمسة وللعلام ثلاث

اسهمهم خمسة كذلك  $\text{او} \text{او} \text{او}$  كام وخمسة اخوة لام  $\text{او} \text{او}$  وخمسة عشر  $\text{او} \text{او}$  هذا  
 مثال لماثلة المحفوظين مع مباينة احد الفريقين لسهامه وهم الاخوة الام  
 وموافقة الاخر لها وهم الاعام  $\text{او} \text{او}$  وكام وعشرة اخوة لام وخمسة عشر  $\text{او} \text{او}$   
 هذا مثال لماثلة المحفوظين مع موافقة كل من الفريقين لسهامه ورؤس الاخوة  
 للام موافقة لسهامهم بالنصف ورؤس الاعام موافقة لسهامهم بالثلاث والمحفوظان  
 خمسة وخمسة فهذه مسائل الحال الاول واصل كل منها ستة  $\text{او} \text{او}$  جزء  
 سهمها خمسة في الصور الثلاث  $\text{او} \text{او}$  لتماثل المحفوظين في كل منها  $\text{او} \text{او}$  نصيب  
 بضرب احد المحفوظين في اصل المسألة  $\text{او} \text{او}$  من ثلاثين  $\text{او} \text{او}$  والقسم في الكل  
 واضحة  $\text{او} \text{او}$  والمحفوظان  $\text{او} \text{او}$  المتنا سبان اي المتداخلان كام واربعة  
 اخوة لام واربعة اعام  $\text{او} \text{او}$  هذا مثال لتداخل المحفوظين مع موافقة احد الفريقين  
 لسهامه وهم الاخوة الام ومباينة الاخر لها وهم الاعام والمحفوظان فيما اثنان  
 واربعة  $\text{او} \text{او}$  او  $\text{او} \text{او}$  كام واربعة اخوة لام  $\text{او} \text{او}$  اثني عشر  $\text{او} \text{او}$  هذا مثال  
 لتداخل المحفوظين مع موافقة كل من الفريقين لسهامه فوافقة الاخوة للام  
 لسهامهم بالنصف وموافقة الاعام لسهامهم بالثلاث والمحفوظان كذلك اثنان  
 واربعة اصل كل من المسألتين ستة  $\text{او} \text{او}$  جزء سهم كل منهما اربعة  $\text{او} \text{او}$  اكتفاء  
 بالاكثر  $\text{او} \text{او}$  وبصحة  $\text{او} \text{او}$  بضرب الاربعة في اصل المسألة  $\text{او} \text{او}$  من اربعة وعشرين  $\text{او} \text{او}$   
 والقسم واضحة  $\text{او} \text{او}$  يذكر هنا مثالاً لتداخل المحفوظين مع مباينة كل من  
 الفريقين لسهامه فمن صورته ام وخمسة اخوة لام وعشرة اعام للاخوة  
 الام اثنان مباينة لروسهم وللاعام ثلاثة مباينة لروسهم فالمحفوظان خمسة  
 رؤس الاخوة للام وعشرة رؤس الاعام وهما متداخلان وجزء السهم

أكبرها وهو العشرة وتصح بضره في الستة من ستين والقسمة واضحة كذلك \*  
 وبهذه الصورة كانت مسائل الحال الثاني \* والمحفوظان المتوافقان  
 كام وخمسة عشر أخالا وعشرة أعما \* هذا مثال لتوافق المحفوظين مع مباينة  
 كل من الصنفين لسهامه لان سهام الاخوة للام اثنان تبين رؤسهم وسهام  
 الأعمام ثلاثة تبين رؤسهم والمحفوظان متوافقان بالخمسة \* او \*  
 كام وخمسة عشر أخالا \* ولاثنين عما \* هذا مثال لتوافق المحفوظين مع  
 مباينة احد الفريقين لسهامه وهو رؤس الاخوة للام وموافقة الآخر لها بالثلاث  
 وهورؤس الأعمام والمحفوظان متوافقان بالخمسة كذلك \* وكام وثلاثين  
 أخالا وعشرة أعما \* هذا مثال آخر لتوافق المحفوظين مع مباينة احد الفريقين  
 لسهامه وموافقة الآخر له والمحفوظان فيه متوافقان بالخمسة كذلك \* او \*  
 كام وثلاثين أخالا \* ولاثنين عما \* هذا مثال لتوافق المحفوظين مع موافقة  
 كل من الفريقين لسهامه فموافقة رؤس الاخوة للام لسهامهم بالنصف  
 وموافقة رؤس الأعمام لسهامهم بالثلاث \* والمحفوظان متوافقان بالخمسة \*  
 وبهذه مسائل الحال الثالث واصل كل منها ستة وجزء سهم كل صورة منها  
 ثلاثون ونصف \* كل واحدة منها ينسب الثلاثين في الستة \* من مائة وثمانين \*  
 والقسمة في الكل واضحة \* والمحفوظان متباينان كام وثلاثة أخوة لأم  
 وعمين \* هذا مثال لتباين المحفوظين مع مباينة كل من الفريقين لسهامه لان  
 سهام الاخوة للام ثمان تبين رؤسهم وسهام العمين ثلاثة تبينها والمحفوظان  
 وهما ثلاثة واثنتان متباينان \* وكام وثلاثة أخوة لأم وستة أعما \* هذا  
 مثال لتباين المحفوظين مع مباينة احد المحفوظين لسهامه وهم الاخوة للام

وموافقة الاخر لها وهم الاعمام والمفوظان وهما ثلاثة وانان متباينان  $\text{وكان}$   
 وستة اخوة لام  $\text{وعين}$   $\text{هذا مثال اخوان}$  المتفوظين مع مباينة احد  
 الصنفين اسهاما وهما العمان وموافقة الاخر وهم الاخوة الام والمفوظان  
 متباينان كذا  $\text{او}$   $\text{كان}$  وستة اخوة لام  $\text{و}$  ستة اعمام  $\text{هذا مثال لتباين}$   
 المتفوظين مع موافقة كل فريق اسهامه فموافقة وثن لاخوة الام اسهامهم  
 اثلاث وموافقة الاعمام اسهامهم بالنصف والمتفوظان وهم ثلاثة وثمان  
 متباينان فهذه مسائل الحن الرابع واصل كل منه ستة  $\text{جزء}$  سهم كل  
 منها ستة  $\text{كان}$  لانه حاصل من ضرب عدد متفوظين في لاخوه  
 عرفت ما تقدم وردت القصة بن ذوى حقوق  $\text{في نفسه}$  في كسورة  
 من جميع المسائل السابقة  $\text{سعت}$  منه  $\text{ثلاثة}$   $\text{جزء}$   $\text{في نفسه}$   $\text{في كسورة}$   
 $\text{على الورثة}$  واعطى كل واحد نصيبه منها صحيحا  $\text{وقد ذكر}$  الغرضيون  
 لمعرفة ذلك طرقا سياقية بعضها قريبا واسمها  $\text{في}$   $\text{ان}$   $\text{تدرب}$   $\text{جزء}$   $\text{سهم}$   
 المسئلة  $\text{انني}$   $\text{ريد}$   $\text{قسمته}$   $\text{في}$   $\text{فريقين}$   $\text{من}$   $\text{عشر}$   $\text{جزء}$   $\text{في}$   $\text{نفسه}$   
 وتقسيم  $\text{بعد}$   $\text{ذلك}$   $\text{خاص}$   $\text{في}$   $\text{ضرب}$   $\text{مما}$   $\text{في}$   $\text{فريقين}$   $\text{في}$   $\text{نفسه}$   
 $\text{على}$   $\text{عدد}$   $\text>دون}$   $\text>ذلك}$   $\text>فمما}$   $\text>في}$   $\text>فريقين}$   $\text>من}$   $\text>عشر}$   $\text>جزء}$   $\text>في}$   $\text>نفسه}$   
 صحيح  $\text>وبه يتم}$   $\text>عمل}$   $\text>وتم}$   $\text>العمل}$   $\text>في}$   $\text>فريقين}$   $\text>من}$   $\text>عشر}$   $\text>جزء}$   $\text>في}$   $\text>نفسه}$   
 هذا التصحيح  $\text>بعض}$   $\text>سواء}$   $\text>كان}$   $\text>بمرت}$   $\text>من}$   $\text>عشر}$   $\text>جزء}$   $\text>في}$   $\text>نفسه}$   
 متناسبة نسبة هندسية منحصرة وهي حتى ستة وثمان  $\text>سواء}$   $\text>كان}$   $\text>بمرت}$   $\text>من}$   $\text>عشر}$   $\text>جزء}$   $\text>في}$   $\text>نفسه}$   
 اربعة كائنا  $\text>بمرت}$   $\text>من}$   $\text>عشر}$   $\text>جزء}$   $\text>في}$   $\text>نفسه}$   $\text>سواء}$   $\text>كان}$   $\text>بمرت}$   $\text>من}$   $\text>عشر}$   $\text>جزء}$   $\text>في}$   $\text>نفسه}$   
 او  $\text>بمرت}$   $\text>من}$   $\text>عشر}$   $\text>جزء}$   $\text>في}$   $\text>نفسه}$   $\text>سواء}$   $\text>كان}$   $\text>بمرت}$   $\text>من}$   $\text>عشر}$   $\text>جزء}$   $\text>في}$   $\text>نفسه}$

وهي كما علمت هنا أربعة واحد منها مجهول \* احدى هاعد رؤس الصنف  
وهو معلوم \* ثانيها نصيب الصنف من الاصل وهو معلوم \* ثالثها جزء  
المهم وهو معلوم \* رابعها حصة الواحد من الصنف من التصحيح  
وهو مجهول \* وحيث كانت النسبة هنا ما ذكر فلذلك في استخراج المجهول  
وهو نصيب الواحد من التصحيح اوجه \* منها وهو الاشهر ما ذكره  
المؤلف وذلك بان تضرب احد الوستين في الاخر وهما نصيب الصنف  
من الاصل وجزء السهم ويلزم ان مسطحها هو مسطح الطرفين وهما عدد  
الرؤس ونصيب الواحد المجهول وحيث تقرر استواء المسطحين فاقسم  
مسطح الوستين على عدد الرؤس يخرج نصيب كل واحد من جملة  
التصحيح \* مثال ذلك اربع زوجات وخمس اخوات شقيقات اولاب  
وثلاثة اعمام اصلها اثني عشر وجزء سهمها ستون للمباينة وتصحيح من سبعة مائة  
وعشرين \* فاذا ردت قسمة التصحيح فاضرب نصيب الزوجات من الاصل  
وهو ثلاثة في جزء السهم وهو ستون يحصل مائة وثمانون فاقسمها على رؤس  
الزوجات وهو اربعة يحصل لكل واحدة خمسة واربعون \* واضرب نصيب  
الاخوة وهو ثمانية في الستين يحصل اربعة مائة وثمانون فاقسمها على عدد هن  
يحصل لكل واحدة ستة وتسعون \* واضرب نصيب الاعمام وهو واحد  
في الستين يستين اذ لا اثر للضرب في الواحد واقسمها على عدد هم  
يحصل لكل واحد عشرون \* ولك ايضا ان تقسم جزء السهم وهو الستون  
في المثال على عدد الزوجات الاربع مثلاً يحصل لكل واحدة خمسة عشر  
ثم تضرب مال لكل واحدة في نصيب ذلك الصنف من الاصل وهو ثلاثة

يحصل المطلوب وهو الخمسة والاربعون \* ولك ايتان تقسم نصيب النصف  
 على عدده ثم تضرب الخارج منه للواحد في جزء السهم وحاصله هو نصيب  
 الواحد من ذلك النصف من التصحيح \* ففي المثال تقسم نصيب الزوجات  
 الاربع وهو الثلاثة على عددهن يخرج لكل واحدة ثلاثة ارباع الواحد  
 فتضرب ذلك في جزء السهم وهو الستون يحصل المطلوب وهو خمسة  
 واربعون \* وهكذا العمل في الاعمام والاخوات \* وهناك اوجه اخر  
 مذكورة في المطولات \* وهذا كله حيث كان النصف اكثر من واحد  
 واما اذا كان واحدا فانه يضرب جزء السهم في سهامه وما يحصل فهو له \*  
 واختبار صحة القسمة بجمع الانصباء ومقابلة مجموعها بالتصحيح فان ساواه صحت  
 والا فاعد العمل والله اعلم \* ولترجم الى شرح كلام المؤلف فتقول لما  
 فرغ من بيان العمل في التصحيح حيث كان الانكسار على فريقين او فريقين شرع  
 ببيان طريقة التصحيح اذا كان الانكسار على اكثر من فريقين فقال **ولو ان وقع**  
**الانكسار على ثلاث فرق** **ولا يقع** **لا في الاصول الثلاثة التي تعول وفي اصل**  
**سنة وثلاثين** \* وذلك لان اصل اثنين لا يقع فيه الانكسار الاعلى فريق  
 واحد كما سبق واصل ثلاثة ليس فيه غير فريقين واصل اربعة وثمانية اكثر  
 ما يتصور وفيها ثلاث فرق منها صاحب نصف ولا يتعدد واصل ثمانية وعشرا  
 يتعدد فيه الجدات والاخوة **او وقع** **لانكسار** **على اربع فرق**  
**ولا يقع الا في اصل اثني عشر مطلقا وفي اصل اربعة وعشرين ان يعمل كما سيأتي**  
**فللقريظيين في ذلك نظر** ان كما سبق في الانكسار على فريقين \* وقد ذكرها  
 المؤلف رحمه الله هنا ايضا بقوله **فانضرب** **اولا** **كل فريق وسهامه** **واحفظ**

عد دروس كل الفريق المبين  $\times$  لسهامه  $\times$  و  $\times$  احفظ ايضا  $\times$  وفق دروس  
 الفريق الموافق  $\times$  لسهامه  $\times$  ثم انظر  $\times$  بعد ذلك  $\times$  بين المحفوظات فان  
 كانت كلها متماثلة فاحدها  $\times$  هو  $\times$  جزء السهم وان كانت  $\times$  كلها  $\times$  متداخلة  
 فاكثرها  $\times$  هو  $\times$  جزء السهم وان كانت  $\times$  كلها  $\times$  متباينة فاضرب بعضها في  
 بعض والحاصل  $\times$  بذلك الضرب هو  $\times$  جزء السهم وان كانت كلها متوافقة  
 او مختلفة  $\times$  في تحصيلها تصح منه طرق  $\times$  اشهرها واسهلها طريق الكوفيين  
 وهي التي ذكرها المؤلف هنا واذا اردت العمل بتلك الطريقة  $\times$  فانظر في  
 معقوبين منها  $\times$  من وفقين او كاملين او كامل ووفق  $\times$  وخذ  $\times$  ليحصل لك اقل  
 عدد ينقسم عليه  $\times$  احدهم ان تماثلا او اكبرهما ان تناسبا والحاصل من ضرب  
 احدهما في وفق الاخر ان تماثلا او في جميعه ان تباينا كما تقدم  $\times$  ثم انظر بين  
 ما اخذته  $\times$  ومعو قد عدديتسه على  $\times$  معقوبين الاولين  $\times$  وبين محفوظاتك  $\times$   
 من وفق وكل  $\times$  وخذ  $\times$  كذلك  $\times$  احدهم ان تماثلا واكثرهما ان تداخلا  
 او الحاصل من ضرب احدهما في وفق الاخر ان توافقا وفي كله  $\times$  ان تباينا  
 $\times$  على ما سبق  $\times$  من العمل في المحفوظين الاولين  $\times$  فالماخوذ ثانيا هو جزء  
 سهم المسألة كانت المحفوظات ثلاثة  $\times$  فاضربه في اصل المسألة او في  
 مبداها  $\times$  ان كانت  $\times$  مع فمعه تصح المسألة  $\times$  فان كانت  $\times$  المحفوظات  
 ثلاثة  $\times$  كون لا كسر على  $\times$  مع فرق  $\times$  فانظر  $\times$  ايضا  $\times$  بين ما اخذته  
 ثانيا وبين محفوظات  $\times$  وخذ  $\times$  كذلك  $\times$  احدها  $\times$  ان تماثلا واكثرها  $\times$   
 ان تداخلا  $\times$  ومضروب احدهما في وفق الاخر  $\times$  ان تماثلا وفي كله  $\times$   
 ثانيا  $\times$  فمعه  $\times$  خرد  $\times$  جزء سهم المسألة فاضربه في اصل

المسألة \* بعولمان كان \* كما تقدم \* وما بلغ فهو التصحيح \* فهذه طريقة الكوفيين  
 في استخراج اقل عدد ينقسم على عدد من اعداد وهي شاملة للالكسار على ثلاث  
 فرق واربع وازيد منها لتصور وقوعه في الفرائض \* وللصريين طريقة  
 حسنة وهي ان توقف من الاعداد التي تريد استخراج اقل عدد ينقسم عليها  
 ما شئت ويختارون وقف الاكثر منها يأتي \* ثم تقابل بين الموقوف وبين  
 سائرهما وتعرف النسبة التي بينه وبين كل واحد من الاعداد الباقية وتسقط  
 منها المماثل والمدخل وتثبت جميع الباقيين ووفق الموافق ثم تنظر فيه  
 فان كان اكثر من عدد من وقت احدها ينساو فخرت به وبن كل من فيها  
 وعمت كما سبق من اسقف - ثم اقل واحد احدها ثبات كل الموقوفين  
 الموافق ثم انظر فيما ثبته ينساو وقف واحد منها ان كنت ثلاثة فاكثر وهكذا  
 الى ان ينتهي المثبت الى عدد من فحصل اقل عدد ينقسم على كل منها واضربه  
 في الموقوفات واحدا بعد واحد وفي مستخرج من غير فخر الى نسبة فما كان فهو  
 المطلوب او ينتهي المثبت ان عدده \* - فخره في الموقوفات كذا حصل  
 المطلوب \* واعلم منهم يختاروا وقف لا يكون له يودي \* في تعديل  
 اوقاف غيره فيكون اقرب لمرص لاختصاص في نفسه وبسهولة  
 بخلاف وقف غيره \* لا ترى ان يكون له سبعون وخمسون وثلاثون  
 واربعة ووقفنا السبعين كان رواجع نيرها خمسة وثلاثون وبين ووقفنا  
 الاربعة كان رواجع نيرها خمسة وثلاثون وخمسة وعشرين وخمسة عشر  
 ولا شك ان الرواجع الاربع وضرب بعضها في بعضها حصل في السبعين  
 اخصر واسهل من الرواجع الاخر وضرب بعضها في بعضها انظر في



ينها من النسب \* مثال ذلك لو اردت استخراج اقل عدد ينقسم على  
 اثنين وثلاثة واربع وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة فقف  
 احدها وليكن العشرة ثم انظر بينها وبين سائر الاعداد تجد الاثنين والخمسة  
 داخلين فيها فاسقطهما والاربعة والستة والثمانية توافقها بالنصف فاثبت وفق  
 الاربعة اثنين ووفق الستة ثلاثة ووفق الثمانية اربعة والثلاثة والسبعة والتسعة  
 باينها فاثبتها فالمثبتات اثنان وثلاثان واربع وسبعة وتسعة \* فاذا وقفت احدها  
 وليكن التسعة ايت كلامن الثلاثين داخلا فيها فاسقطها \* والاثنين  
 والاربعة والسبعة باينها فاثبتها \* فالمثبتات اثنان واربع وسبعة فوقف السبعة  
 وانظر بينها وبين الاثنين والاربعة فتجد هما باينها فاثبتهما \* ثم انظر بين الاثنين  
 والاربعة تجد هما متداخلين فاكتف باكثرهما وهو الاربعة ثم اضربها في  
 الموقوفات ممك واحد ابد واحد وهي السبعة والتسعة والعشرة يحصل  
 القان وخمسمائة وعشرون \* وهو الحاصل كذلك لو عملت بطريق الكوفيين  
 وظل هذا المثال نفس \* واعلم ان الانكسار على ثلاث فرق اثنان وخمسون  
 مسألة وطريقا ذكرها محققو هذا الفن وذلك لانه اما ان تبين السهام الفرق  
 الثلاثة او توافقا فريقين وتباين الاخر او تباين فريقين وتوافق  
 الاخر فهذه اربعة احوال \* وفي كل حال منها اما ان تتماثل المثبتات  
 او تتداخل او تتوافق او تتباين او تتماثل اثنان ويداخلهما الثالث  
 او يوافقهما او يباينهما \* او يتداخل منها اثنان ويوافقهما الثالث او يباينهما  
 ومحال ان يماثلهما \* او يتوافق منها اثنان ويداخلهما الثالث او يباينهما ومحال  
 ان يماثلهما او يتباين منها اثنان ويوافقهما الثالث او يداخلهما بمعنى ان كلامهما

داخل فيه اوانه داخل في احد هما لا في كل منهما ومحال ان يماثلها \*  
 وسبب عدم مماثلة الثالث للمتد اخلين والمتوافقين والمتباينين التفاضل  
 بين العددين لان مماثلة العدد بين المختلفين محال \* ولو لا هذا لكانت  
 المسائل اربعا وستين من ضرب ستة عشر في اربعة فهذه ثلاثة عشر \*  
 والحاصل من ضربها في الاربعة اثنان وخمسون ولو اعتبرنا المول وعدمه  
 كانت مائة واربع \* واقتصر هنا تبعا لكثير من الفرضيين على ذكر امثلة  
 ستة عشر طريقا لانكسار على ثلاث فرق بناء على ان الاعداد اثلاثة اما ان  
 تتماثل او تند اخل او تتوافق او تتباين فقط \* فهذه احوال اربعة بقصع النظر  
 عن اختلافها وفي كل حال منها \* ان يبين انهم \* الروس او توافقها وتباين  
 فريقين وتوافق الاخر او توافق فريقين وتباين الاخر فهذه اربعة في اربعة تبلغ  
 ستة عشر \* وقد ذكر المؤلف رحمه الله الحالة بمثل المعفونات وحالة ثداخلها  
 وحالة توافقها مثالا مثلا \* والحالة تباينها ما بين كمسترها وانكسر امثلة  
 باقي الطرق الستة عشر تنتمي لفائدة وترينا ثمتهم ونكتب بقى لستين واخمين  
 الى المضبوط السابق \* فدخل الاول من اربعة ثمتهم مخفوزات \* قل  
 المؤلف رحمه الله \* فلو خفف خمس جدات وخمس خوات لاه وخمسة  
 اعاء فجزء سبعة وخمسة ثمتهم \* بين مخفوزات الثلاثة مع مبيدة كل فريق سبعة  
 \* وتصح \* بضربه في صم \* وهو ستة \* من \* لابين \* وبوخم زوجة  
 واربع جدات وثمة في احوال لاه وستة عشر خذ لاه صم \* عشر  
 وتقول في سبعة عشر وجزء سبعة \* ثمتهم \* ثمتهم \* ثمتهم \* بين مخفوزات  
 مع موفقة كل فريق سبعة وتصح من اربعة \* لابين \* ولو خفف جدتين

واربعة اخوة لام وستة اعمام فاصلها ستة وجزء سهمها اثنان للتماثل كذا لك  
 بين المحفوظات مع موافقة فريقين لسهامها وهما الاعمام والاخوة للام ومباينة  
 الاخر لها وهو الجد ان وتصح من اثني عشر \* ولو خلف ثلاث جدات  
 وثلاثة اخوة لام وتسعة اعمام فاصلها ستة وجزء سهمها ثلاثة للمماثلة بين  
 المحفوظات مع مباينة فريقين لسهامها وهما الجدات والاخوة للام وموافقة  
 الاخر لها وهم الاعمام وتصح من ثمانية عشر \* فهذه الاربعة المسألة مسائل  
 الحال الاول وان خلف خمس اخوات لام وعشر جدات وعشرين  
 عما فجزء سهمها عشرون للتداخل \* بين المحفوظات الثلاثة مع مباينة كل  
 فريق لسهامها وتصح بضرب جزء السهم في الستة اصلها \* من مائة  
 وعشرين وان خاف زوجة واربع جدات وستة عشر اخا لام واربع  
 وسنين اختا لام فصل "تناعشر وتقول الى سبعة عشر وجزء سهمها ثمانية  
 للتداخل بين المحفوظات الثلاثة وهي اثنان واربعة وثمانية مع موافقة كل فريق  
 لسهامها وتصح من مائة وستة وثلاثين \* ولو خلف ثلاث جدات وتسعة  
 اخوة لام واربعة وخمسين عما فاصلها ستة وجزء سهمها ثمانية عشر للتداخل  
 المحفوظات الثلاثة مع مباينة فريقين لسهامها وهما الجدات والاخوة للام  
 وموافقة الاخرى لاعمام وتصح من مائة وثمانية \* ولو خاف جدتين  
 وثمانية اخوة لام واربعة وعشرين عما اصلها ستة وجزء سهمها ثمانية  
 للتداخل المحفوظات الثلاثة مع موافقة فريقين لسهامها وهما الاخوة للام  
 والاعمام ومباينة لآخره وهو الجد ان وتصح من ثمانية واربعين \*  
 وهذه الاربعة هي مسائل الحال الثاني \* او خلف عشرة جدات

وخمسة عشر اخالام وخمسة وعشرين بن عافيزه سهمها مائة وخمسون للتوافق  
 بين الروس \* من كل فريق وهي المحفوظات الثلاثة \* بالخمس \* مع  
 مائة كل فريق لسها مائة \* فوفق الجدات اثنان ووفق الاخوة للام  
 ثلاثة ووفق الاعم خمسة والخال من ضرب الاثنين في الثلاثة  
 ثم مسطحها وهو ستة في الخمسة والعشرين هو مائة وخمسون \* وتصح من  
 لسمائة \* ولو خلف زوجة واتى عتر جدة واثنين وثلاثين اخالام  
 وتماثلن اختالاب اصاها اثنا عشر وتقول في سبعة عشر وجزء سهمها  
 مائة وعشرون \* موافقة بين المحفوظات الثلاثة مع موافقة كل فريق  
 لسها مائة \* فوفق الجدات ستة ووفق الاخوة للام ثمانية ووفق الاخوات  
 لابل عشرة وهذه الرو جمع كاه متفقة وقل عدد ينقسم عليها مائة  
 وعشرون وتصح بضربه في اصل المسألة من الفين واربعين \* ولو خلف  
 اربع جدات واثنى عشر اخالام وثلاثين عافا صلاها ستة وجزء سهمها ستون  
 للموافقة بين المحفوظات الثلاثة مع موافقة فريقين سهمي \* وهما الاخوة  
 للام والاعم ومائة الاخرها وهو جديست \* فوفق الاخوة للام ستة  
 ووفق الاعم عشرة ورؤس الجدات ربعة وقل عدد ينقسم عليه  
 ستون وتصح بضربه في لاصل من ثمانية وستين \* ووفق ست جدات  
 وبنية خوة للام عشرة واعم صديسة وجزء سهمها ستون \* موافقة بين  
 المحفوظات الثلاثة مع مائة فريقين اسهامهم \* وهما الجدات والاعم  
 وموافقة الاخرها وهو لاخوة للام فتمحفوظات رؤس الجدات ستة  
 ورؤس الاعم عشرة ووفق الاخوة للام اربعة وقل عدد ينقسم عليه

يستون ونصح بضربه في الاصل من ثلاثمائة وستين كالتى قبلها \* وهذه الاربع المارة هي مسائل الحال الثالث \* ولو خلف جدتين وثلاثة اخوة لام وخمسة اعمام او \* خلف \* جدتين وستة اخوة لام وخمسة عشر عما فجزء سهم كل من الصورتين ثلاثون لتباين المحفوظات \* في الاولى مع مباينة كل فريق اسهامه والمحفوظات فيها اثنان وثلاثة وخمسة واقل عدد ينقسم عليها ثلاثون \* ونصح \* بضربه في اصل المسألة \* من مائة وثمانين \* وتباين المحفوظات في الثانية مع موافقة فريقين لسهامهما وهما الاخوة للام والاعمام ومباينة الاخر لها هو الجدتان وجزء سهمها ونصح بها كالتى قبلها كما ذكره المؤلف \* ولو خلف جدتين وثلاثة اخوة لام وخمسة عشر عما فجزء سهمها كذلك ثلاثون لتباين المحفوظات الثلاثة مع مباينة فريقين لسهامهما وهما الجدتان والاخوة للام وموافقة الاخر لها هو الاعمام فالمحفوظات اثنان وثلاثة وخمسة واقل عدد ينقسم عليها ثلاثون ونصح بضربه في الاصل من مائة وثمانين كالتين قبلها \* ولو خلف زوجة وست جدات وعشراخوات لام واربع عشاخات لاب اصلها اثنا عشر ولعول الى سبعة عشر وجزء سهمها مائة وخمسة لتباين المحفوظات الثلاثة مع موافقة كل منها سهمها فراجع الجدات الثلاثة وراجع الاخوات للام خمسة وراجع الاخوات للاب سبعة وكما متباينة واقل عدد ينقسم عليها مائة وخمسة ونصح بضربه في الاصل من الف وسبع مائة وخمسة وثمانين \* وهذه الاربع هي مسائل الحال الرابع \* ونصح في جميع المسائل المذكورة ونصحة لا تبغي الا لخدمة \* ولا فرغ من ذكر ما تقدم من امثلة

الانكسار على ثلاث فرق ذكر بعدها بعض امثلة الانكسار على اربع فرق كما  
 سترها \* واعلم اولاً ان الانكسار على اربع فرق لا يتأتى كما قد مناه الا في  
 اصل اثني عشر مطلقاً وفي اصل اربعة وعشرين ان لم يعل \* اما ما منع  
 فيه من الاصول الانكسار على ثلاث فرق فامتناعه فيها على  
 اربع بالضرورة \* واما اصل ستة فلانه متى اجتمع فيه اكثر من  
 ثلاث فرق فلا بد ان يكون هناك ذو نصف ولا يكون الا واحداً \*  
 واما اصل ستة وثلاثين فلانما تعدد فيه الزوجات والجدات والاخوات  
 والاخوة واما الجد فلا يكون الا واحداً كما تقدم \* ومسائله باعتبار النسبتين  
 بين السهام والرؤس وباعتبار النسب الاربع في النظر الثاني بين المحفوظات  
 ثبغ خمساً وتسعين مسألة الا انه لا يمكن وقوع جميعها في التراض والمتهم  
 منها ثلاث وثلاثون وتفصيل ذلك مما يطول \* ومن اراد الاطلاع على ذلك  
 فعليه بالمطولات \* ودونك من امثلة الانكسار على اربع فرق ما يكون دستوراً  
 للعمل في نظائره \* قال المؤلف رحمه الله \* ولو خلف اربع زوجات وثمان  
 جدات وسنة عشر اخلام واربعه ايام فاصلا ثلث عشر \* لاحتمار اربع مع  
 السدس فيها \* ووقع الانكسار فيها على اربع فرق وجزم سهمها اربعة ثمان  
 المحفوظات \* الاربعة مع مائة فبقية السهم باو مو نفقة لآخرين هذا  
 \* وتصح بضرب احد المحفوظات في اصل المسئلة \* من ثمانية واربعين \*  
 والمقسمة واضحة \* ولو خلف اربع زوجات واربع جدات وثمان وثلاثين  
 اخلام ومائة وثمانية وعشرين ختلاب فاصلا من اخي عشر وتقول اني  
 سبعة عشر وجزء سهمها ستة عشر \* عند اهل المحفوظات الاربعة مع كون كل

فريق غير الزوجات توافق سهامه وتصع بضرب اكثر المحفوظات في اصلها  
من مائتين واثنين وسبعين \* ولو خلف اربع زوجات واشتت عشرة جدة  
واربعين اخالام ومائة واربع واربعين اختالاب فاصلها اثنا عشر وتقول  
الى سبعة عشر وجزء سهمها مائة وثمانون لتوافق المحفوظات مع كون كل  
فريق غير الزوجات توافق سهامه فرواجها المحفوظات ستة وعشرة وثمانية  
عشر وهي مع الاربعة عدد الزوجات متوافقة وقل عدد ينقسم عليها هو مائة  
وثمانون وتصع بضربه في الاصل من ثلاثة الاف وستين \* ولو خلف زوجتين  
وست جدات وعشرة اخوة \* لام \* وسبعة اعمام لكن \* اصلها اثني عشر  
لاجتماع الربع والسدس فيها وكان \* جزء \* سهمها مائتين وعشرة لتباين  
المحفوظات \* لكن مع موافقة فريقين لسهامها ومباينة الاخرين لها فالمحفوظات  
فيها عدد الزوجتين اثنان ووفق الجدات ثلاثة ووفق الاخوة الام خمسة  
وعدد الاعماء سبعة وقل عدد ينقسم عاها مائتان وعشرة \* وصحت \*  
بضربه في الاصل \* من الفين وخمسمائة وعشرين \* والقسمة واضحة \* ولعم  
هذه المسألة التباين كانت محمد بن الصم اذ كل مسألة عمها التباين تسمى صماً  
لما فيها من الشدة تشبهاً بالحجر الاصم اى الصلب \* كالمخلف زوجتين  
وثلاث جدات وخمس اخوات لام وسبع اخوات لاب \* اصلها اثنا  
عشر وتقول \* سبعة عشر وجزء سهمها كائتي قبلها مائتان وعشرة لتباين  
المحفوظات مع مباينة كل فريق نساهمه والحاصل من ضرب الرؤس بعضها  
في بعض هو مائتان وعشرة وتصع بضربها في الاصل من ثلاثة الاف وخسمائة  
وسبعين \* ومن المسائل الصم في الانكسار على اربع فرق مسألة الامتحان





خمس جدات وهو ممتنع عندهما \* وذكر المؤلف رحمه الله هنا مسألة من  
مسائل الانكسار على ثلاث فرق ولوقدما عند ذكره نظائر ما كان أولى \*  
وكانه اراد بوضعها هنا التنبيه على ان اصل اربعة وعشرين اذا اعال لا ينصور  
فيه الانكسار على اربع فرق \* قال رحمه الله \* ولو خلف اربع زوجات  
وخمس جدات وسبع بنات وجد فاصحابها اربعة وعشرون وتعود الى سبعة  
وعشرين \* للزوجات الثمن ثلاثة مائة لعد دهن وللبنيات السدس اربعة  
مباينة لعد دهن وللبنات ستة عشر مباينة لعد دهن وللجد اربعة \* وجزء سهمها  
مائة واربعون \* للمباينة في المباينة \* واقل عدد يتقسم على المحفوظات التي  
هي اربعة وخمسة وسبعة هو ما ذكر \* وتصح \* بضربه في الاصل \* من  
ثلاثة الاف وسبع مائة وثمانين \* والقسمة واضحة والله اعلم \* ولما كان عمل  
المناسخات نوعا من التصحيح الا ان ما تقدم من التصحيح هو بالنسبة لميت  
واحد والمناسخة تصحيح بالنسبة لميتين فاكثر اعقب بيان ذلك بيانها  
لكونها منه فقال

### \* باب في عمل المناسخات \*

جمع مناسخة وهي مفاعلة من النسخ وهو ازالة والتغيير والنقل \* فمن  
الاول نسخت الشمس اظل اي ازالته ومن الثاني نسخت الريح اثار الديار  
اب غيرتها ومن الثالث نسخت الكتاب اي نقلت ما فيه \* والنسخ شرعا في  
الاحكام رفع حكم شرعي بانبات حكم آخر \* والمناسخة في اصطلاح  
القرضيين ما ذكره المؤلف رحمه الله بقوله \* اذا مات شخص \* من ذكر  
واي وختى \* من تقدم ذكرهم وخاف تركه \* ثم مات

اخدمهم \* او اثنان او اكثر منهم \* قبل الفسدة \* لما خلفه الميت فاتصحيح  
 لمسااتها او لمسااتهم باعتبار الاختصار نوعان \* نوع يسمى اختصار المسائل  
 وهو الذي ياتي قبل العمل في غير مسألة الاول و يسقط فيه الاموات  
 بعده \* ونوع يسمى اختصار السهام وهو الذي ياتي في اخر العمل كما سيحیی  
 بيانه بعد \* والنوع الاول منقسم الى ثلاثة اقسام لان ارث الباقيين من كل  
 الاموات اما بالعصوبة فقط او بالفرض فقط او بها \* وقد ذكر المؤلف الاول  
 من الاول فقال \* فان لم يرث الميت \* الثاني غير الباقيين \* من  
 ورثة الميت الاول \* و \* مع ذلك \* كان ارثهم \* اى الباقيين \* منه \*  
 اى الميت الثاني فمن بعده بمطلق التعصيب \* كارتهم \* به \* من الاول  
 جعل \* الميت \* الثاني \* بالنظر للعساب \* كان لم يكن \* في البيت  
 موجودا ولا وارثا اختصارا وكان الاول مات عن الباقيين فقط وذلك  
 \* كاخوة واخوات لغير ام \* ماتوا واحدا بعد واحد قبل قسمة التركة الى  
 ان يبق اخ واخت مثلاً \* فمسألة حينئذ ابتداء من ثلاثة الاخ سهران وللأخت  
 سهم ولو سلكا طريق المناصفة اصحت من عدد كثير ثم ترجع الاختصار الى  
 الثلاثة \* او \* مات الشخص عن \* بنين وبنات \* من ام واحدة ماتت  
 قبل اوقامها مانع او كانوا اكهم ابناء علات \* مات مضمومة عن الباقيين \*  
 ثم واحد بعد واحد الى ان يبق منهم ذكر وانثى مثلاً فمسألة كذا المضمون  
 ثلاثة امار \* ويجعل الموتى بعد الاول في صورتين كعده \* وقدم في تنهیل  
 الاخوة لاتحاد ارثهم من الاول ومن بعده ذهاب الاخوة بخلاف بنين  
 فانه من الاول بابنوة ومن بعده \* الاخوة \* وبما شعره كلامه وتمتيله بعد

للمناهج وغيره من اشتراط كون جميع الباقيين وارثين وكونهم عصبة ليس  
 بشرط بل الحال كذلك اذا كان في ورثة الاول من هو صاحب فرض  
 ولم يرث من غير الاول كالومات عن زوجة وعشرة بنين كلهم من امرأة قد  
 ماتت قبل ثم ماتوا واحدا بعد واحد وبقي اثنان والزوجة فقط فارت  
 مسائلهم تصح بالاختصار من ستة عشر \* ولو عملنا لكل واحد مسألة لصحت  
 من عدد كثير ثم تختصروا لاجابة اليه \* والسرفي هذا انه اذا كان مع العصبة  
 صاحب فرض ولم يرث من غير الاول ولم يختلف الحال في توارث  
 الباقيين ان صاحب الفرض في الاول كالفريم ياخذ دية والباقي يقسم بين  
 الورثة على حسب ميراثهم \* وكذلك ترث من يرث بالفرض من الميت الاول  
 يرث من غيره ايضا بالفرض ثم يموت قبل القسمة بعد من مات من العصبة  
 او ينهم ويرثه من بقي بمحض العصبية فيجعل ذوالفرض ايضا كالعدم كما  
 جعل من مات من العصبة كالعدم \* كما لو كان البنون في هذه المسألة كلهم من  
 الزوجة وماتت الزوجة بين بينهما او بعد هم عن بقي وهم الابنان فيجعل الزوجة  
 مع بنيتها كالعدم وكان الميت الاول مات عن ابنين فقط وتصح من اثنين  
 ايضا \* وكذا نقول في ابوين وزوجة وابنين وبنيتين منها فلم تنقسم التركة  
 حتى ماتت بنت ثم ماتت الزوجة ثم مات ابن ثم مات الاب ثم ماتت الام  
 فقد بقي ابن وبنت فاجعل المسألة من عدد رؤسهم ثلاثة وكان الميت الاول  
 لميت الاعنها فقط \* لانه وان كان خرج شيء عنها بتساو وتفاوت فقد  
 عاد اليها للذكر مثل حظ الانثيين فكونه لم يخرج عنها \* القسم الثاني من  
 اختصار المسائل ان يكون الارث في الجميع بالفرض وهذا القسم لا يتصور

الاختصار فيه قبل العمل الا في مابين فقط وله ثلاثة شروط احدها انحصار  
 ورثة الميت الثاني في الباقيين من ورثة الميت الاول \* الشرط الثاني ان  
 لا تختلف اسماء الفروض في المسألتين \* الشرط الثالث ان تكون مسألة  
 الاول منها عائلة بقدر نصيب الثاني او باكثر ومسألة الثاني غير عائلة  
 في الصورة الاولى وعائلة في الثانية بقدر ما نقص نصيبه عن عول  
 الاولى \* مثال الاولى لو ماتت عن ام وزوج وشقيقة وولدى ام فقبل  
 القسمة تزوج الزوج الاخت الشقيقة ثم ماتت عن بتي فالاولى عائلة الى  
 تسعة للشقيقة منها ثلاثة منقسمة على ورثتها على نسبة ميراثهم من الاولى  
 فافرضها كالعدم \* واقسم المال بين الام والزوج وولديهما فتصح من ستة لتتحقق  
 الشروط الثلاثة فيها \* لان المنة الثانية قد انحصرت في ثنهاي الام وولديها  
 والزوج وهم ورثة الاولى ولم تختلف الفروض في المسألتين فان للزوج النصف  
 وللأم السدس ولولديها الثلث فيها \* وايضا فالمسألة الاولى عائلة الى تسعة  
 ونصيب الشقيقة فيها ثلاثة وهو لذى عانت به \* ومثال الصورة الثانية  
 لو ماتت عن جدة ام اب وشقيقة واخت من اب فكح الزوج لاخت من  
 الاب ثم ماتت عنه وعن الباقيين \* فامسألة الاولى عائلة الى ثمانية ونصيب  
 الاخت من الاب منها واحد وهو اقل من العول بواحد فيقسم بين ورثتها  
 على سبعة على نسبة اراتهم من الاولى فافرض الاولى ماتت عن جدة وزوج  
 واخت شقيقة فتصح بالاختصار من سبعة نزوج ثلاثة وشقيقة كذلك  
 وللبدة واحد \* فلو كان حظ الميت الثاني اكثر مما عانت به ماتت هـ  
 الاختصار \* القسم الثالث هو ان يكون ارث كل من ابين به ففرض والنصيب

معا كمشرة اخوة لام هم بنوعم ابونوا عام لا بوين اولا ب فالتوا الا اربعة لكل  
من الباقيين يرث بالفرض والتعصيب معا فافرض الاول مات عنهم فقط  
فلهم الثلث فرضوا الباقي عصوبة فاصلها ثلاثة ونصح من اثني عشر بهذا  
الاختصار لكل واحد سهم بالفرض وسهم بالتعصيب وباختصار الاختصار  
نصح من اربعة لتوافق الانصاء بالثلث وقس على الكل ما يرد من اشباهه النوع  
الثاني اختصار السهام وهو الذي ياتي في اخر العمل ولا يتأتى ابتداء وقد  
ذكره المؤلف رحمه الله بقوله فان لم ينحصر ارثه اى الميت الثاني في  
الباقيين من ورثة الميت لكون الوارث غيرهم او لكون الغير يشاركهم فيه  
او انحصر ارثه فيهم واختلف قدر الاستحقاق من الميت الاول والميت  
الميت الثاني فصنع مسألة الاول كما علمت في باب التصحيح واجعل  
للتاني مسألة على حدة بان توصلها ونصحها ان احتاجت الى نصيب وخذ  
من مصع مسألة الاول سهام الميت الثاني وقابل بها مسالته ثم ان تقسم  
نصيب الميت الثاني من مسألة الاول على مسالته فذاك واضح وصحت  
المسالتان بما صحت منه الاولى كزوج وابوين مات عنهم الاول ثم  
لم تقسم التركة حتى مات الزوج عن ابن وبنت فتصح مسألة الاول  
من اصلها ستة ونصح مسألة الثاني من ثلاثة ونصيبه اى الميت الثاني  
وهو الزوج من الاولى ثلاثة منقسم على مسالته فالمسالتان  
حينئذ من ستة لابوي الميت ثلاثة ولولدي الزوج ثلاثة وكزوج  
واختين لاب مات عنهم الاول ولم تقسم التركة حتى مات  
احداها اى الاختين عن الاخرى وبنت فالاولى

صحت  $\text{بمات}$  من ستة والثانية  $\text{بمات}$  من  $\text{بمات}$  صحتها اثنتان  
ونصيب الميتة  $\text{بمات}$  من المسئلة الاولى  $\text{بمات}$  اثنتان تنقسم على مسالتها وصحت  
المسالتان بمات منه الاولى  $\text{بمات}$  والقسمة ظاهرة  $\text{بمات}$  واما اذا لم ينقسم  
نصيب الميت الثاني  $\text{بمات}$  من المسألة الاولى  $\text{بمات}$  على مسالته  $\text{بمات}$  فلا يخلو من احد  
حاليين  $\text{بمات}$  فاما ان يكون بينهما موافقة او  $\text{بمات}$  يكون بينهما  $\text{بمات}$  مباينة  $\text{بمات}$  وانما  
لم يذكروا الماثلة والمداخلة بين سهام الثاني ومسالته لما قدمناه في باب  
التصحيح  $\text{بمات}$  فان كانت  $\text{بمات}$  بين السهام والمسئلة  $\text{بمات}$  موافقة ضرب وفق مسالته  
اي الثاني  $\text{بمات}$  في  $\text{بمات}$  جميع  $\text{بمات}$  مسألة الاولى كزوج وابوين  $\text{بمات}$  مات عنه الاول  
ولم تقسم التركة حتى  $\text{بمات}$  مات الزوج عن ستة بنين فمسالته توافق سهامه من  
الاولى بالثلث  $\text{بمات}$  لما تقدم من ان كل متد اخلين متوافقان  $\text{بمات}$  فوفق الستة  $\text{بمات}$   
التي هي اصل مسألة الثاني  $\text{بمات}$  اثنتان تضرب في  $\text{بمات}$  مصحح  $\text{بمات}$  مسألة الاول  $\text{بمات}$   
وهو ستة فتصح المسالتان من اثني عشر  $\text{بمات}$  ومتاق كيفية قسمتها  $\text{بمات}$  وان  
كانت  $\text{بمات}$  بين السهام والروث  $\text{بمات}$  مباينة ضربت المسألة الثانية في المسألة  
الاولى  $\text{بمات}$  وما بلغ صحتها منه  $\text{بمات}$  كزوج وابوين  $\text{بمات}$  مات عنه الاول فمسئله من  
ستة وهي احدى القراوين ولم تقسم التركة حتى  $\text{بمات}$  مات الزوج عن زوجة  $\text{بمات}$   
اخرى  $\text{بمات}$  وثلاثة اعمام  $\text{بمات}$  فمسألة الثاني وهو الزوج ربعة  $\text{بمات}$  تبين نصيبه  $\text{بمات}$   
من الاول وهو ثلاثة  $\text{بمات}$  فتضرب المسألة الثانية  $\text{بمات}$  وهي ربعة  $\text{بمات}$  في المسألة  
الاولى  $\text{بمات}$  وهي ستة تبلغ اربعة وعشرين ومنه صحت المسالتان ومتاق  
كيفية القسمه وبسمى ما صح منه المسالتان جمعة  $\text{بمات}$  ثم  $\text{بمات}$  ردت هذه  
تحصيل تلك الجماعة القسمة بين الاصناف ومعرفة نصيب كل منهم من

الاولى او من الثانية او منها قل من له شيء من المسألة الاولى الى  
 اخذ. حال كونه مضروبا فيما ضرب فيها وهو جميع المسألة الثانية في  
 حالة المباية بين سهام الميت الثاني ومسالته ووفقها اي المسألة  
 الثانية في حالة الموالفة بين سهام الميت الثاني ومسالته كذلك  
 ومن له شيء من المسألة الثانية اخذه حال كونه مضروبا في  
 جميع نصيب الميت الثاني من المسألة الاولى ان تابنا اي  
 كانت سهام الثاني مباية لمسالته او حال كونه مضروبا في وفقه  
 اي في وفق نصيب الثاني من الاولى ان كان بين المسألة ونصيبه من  
 الاولى توافق فتال حال التباين بين السهام والمسألة كزوجة  
 وثلاثة بنين و بنت مات عنهم الاول ثم لم تقسم التركة حتى ماتت  
 البنت عن ام وثلاثة اخوة الباقون موروثة الميت الاول فالمسئلة  
 الاولى تصح من مخرج فرض الزوجة ثمانية والمسئلة الثانية اصلها ستة  
 وتصح من ثمانية عشر ونصيب البنت الميتة من المحالة الاولى سهم  
 واحد يبين مسالتها الواحد مابين لكل عدد كما مر فنضرب  
 على القاعدة التي ذكرها جميع الثانية في جميع الاولى تبلغ بذلك  
 الضرب مائة واربعة واربعتين للزوجة من الاولى سهم في ثمانية  
 عشر ثمانية عشر ولها من الثانية بالامومة ثلاثة في واحد بثلاثة يجتمع لها واحد  
 وعشرون وكل ابن من الاولى سهمان في ثمانية عشر بسبعة وثلاثين ولكل  
 منها من الثانية خمسة في واحد بخمسة يجتمع لكل واحد منها واحد واربعون  
 سهم مجموع الانصاف ثمانية واربعة واربعون وكزوج وام واخنين شقيقين

واختين لام ولم تقسم التركة حتى مات الزوج عن ابوين وزوجة اخرى  
 فالاولى اصلها ستة وتقول لعشرة وهي ام القروغ للزوج منها ثلاثة وللأم  
 واحد ولكل شقيقة اثنان ولكل اخت من الأم واحد والثانية اصلها اربعة  
 وهي احدى الفراوين للزوجة منها واحد وللأم واحد والاب اثنان وسهام  
 الزوج من الاولى ثباين مسأله فاضرب الثانية في الاولى نصح الجامعة من  
 اربعين فاذا اردت قسمتها فاضرب اكل من له شيء من الاولى في اربعة جميع  
 الثانية واضرب اكل من له شيء من الثانية في ثلاثة جميع سهام مورثه فالأم  
 من الاولى واحد في اربعة بدرية واكل شقيقة اثنان في اربعة ثمانية واكل  
 اخت من الأم واحد في اربعة بدرية واكل في الثانية واحد في ثلاثة ثلاثة  
 وللزوجة كذلك والاب اثنان في ثلاثة ستة ومجموع الانصبا اربعون \*  
 ومثال حالة التوافق بين سهام الثاني ومسأله كزوج وام واخت لغيرام  
 فقبل القسمة تزوج هذا الزوج الاخت ثم مات عنها وعن ابوين وبنتين \*  
 فالاولى اصلها ستة وتقول ان ثمانية وهي ابنة له للزوج منها ثلاثة وللأخت  
 كذلك والام اثنان \* وثلاثة ثمانية صبيته وعقوته وتقول ان  
 سبعة وعشرين وهي لمارية للزوج منها اربعة والاب اربعة والام اربعة واكل  
 بنت ثمانية وسهام الزوج من الاولى توافق مسأله اثنا عشر وضرب ثلث  
 مسأله وهو تسعة في الاولى وهي ثمانية فنضع خمسة من اثنين وسبعين \*  
 فاذا اردت قسمتها فاضرب كل من له شيء من الاولى في تسعة وفق مسأله \*  
 ومن له شيء من الثانية ضربه في واحد وفق سهام مورثه من الاولى  
 واجمع لمن وردت من المسالين حصته \* فالام من الاولى تسعة



بثمانية عشر ولاخت من الاولى ثلاثة في تسعة بسبعة وعشرين ولها من الثانية  
بالزوجة ثلاثة في واحد بثلاثة يجتمع لها ثلاثون \* ولكل واحد من الابوين  
من الثانية اربعة في واحد باربعة ولكل واحدة من البنتين من الثانية ثمانية في  
واحد بثمانية ومجموع الانصباء اثنان وسبعون هو الجامعة كما مر \* ومن امثلة  
الموافقة ايضا بعض صور المسألة المأمونية \* وهي رجل مات وخلف ابوين  
وابنتين وماتت بعده وقبل القسمة احدى البنين عن في المسألة وهم ابوالاب  
ولم الاب واخت شقيقة اولاب \* فين مسئلتها وسهامها موافقة لان الاولى من  
ستة والثانية تسع من ثمانية عشر خلافا للامام ابي حنيفة رحمه الله لانه يحجب  
الاخت بالجد \* فلجدة منها ثلاثة وللجد عشرة وللأخت خمسة وسهام الميتة  
من الاولى اثنان توافق الثمانية عشر مسألتها بالنصف فا ضرب نصفها تسعة في  
الاولى تبلغ اربعة وخمسين ومنها تصح المناصفة \* للاب من الاولى واحد في  
تسعة وتسعة وله من الثانية بالجدودة عشرة في واحد بعشرة فله تسعة  
عشر \* وللأم من الاولى واحد في تسعة وتسعة ولها من الثانية ثلاثة في واحد  
بثلاثة يجتمع لها اثنا عشر \* وللبنت من الاولى اثنان في تسعة بثمانية  
عشر ولها من الثانية بالاخوة خمسة في واحد بخمسة يجتمع لها ثلاثة وعشرون  
\* ومجموع الانصباء اربعة وخمسون \* واما عند الحنفية فالمسألة الثانية  
تصح من اصلها وهو ستة للجدة السدس واحد والباقي للجد ولا شيء للاخت \*  
وسهام الميتة الثانية وهي اثنان توافق الستة ايضا بالنصف فا ضرب نصفها  
ثلاثة في الاولى فنصح الجامعة عندهم من اثني عشر ولا تخفى قسمتها على من حفظ  
القاعدة \* ولو ماتت الام بعد البنت ايضا كانت المسألة رجل مات عن

المأمونية

ابوين وابنتين فلم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنين عن من في المسألة  
 ثم لم تقسم التركة حتى ماتت الام عن من بقي واخت لغيرام فالمسألة الاولى  
 من مئة اثنا عشر والثانية عند الائمة الثلاثة ابوي يوسف ومحمد رحمهم الله  
 نصح من ثمانية عشر والجامعة للمستقلين اربعة وخمسون كإمرو ومجموع  
 مال الاب من المسائلين تسعة عشر ومجموع ما لبنت منها ثلاثة وعشرون  
 ومجموع مال الام منها اثنا عشر كإمرو \* ثم ماتت الام عن زوج وهو الاب في  
 الاولى والجد في الثانية وعن بنت ابن وهي البنت في الاولى والاخت  
 لغيرام في الثانية وعن اخت لغيرام فسننتها من اربعة للزوج الربع واحد  
 ولبنت الابن النصف اثنان والاخت ابني وهو واحد والاثنا عشر نصيب  
 الام منقسمة على الاربعة مسايتها فتصح المسائل الثلاثة من الاربعة  
 والخمسين \* فمن له شيء من المسائلين الاولين ضرب في واحد و  
 لا اثر للضرب فيه \* ومن له شيء من الثلاثة اخذه مضروباً في ثلاثة  
 فلاب بالابوة والجدودة تسعة عشر في واحد وتسعة عشر \* وله بالتزوجية  
 واحد في ثلاثة - الائمة فله اثنان وعشرون \* وللبنت من الاولى وثلاثة وثلاثة  
 وعشرون في واحد بثلاثة وعشرين \* فما من اربعة يكون ابنت ابن ثمان  
 في ثلاثة بسنة يجتمع ما تسعة وعشرون والاخت في اربعة واحد في ثلاثة  
 بثلاثة ومجموع الانصبا ما ذكر \* وعند الخفية تصح المسائل الثلاثة من ثمانية  
 عشر للاب من الاولى والثانية وثلاثة تسعة اسهم وللبنت من الاولى وثلاثة  
 ثمانية اسهم وللاخت ثمانية تسعة اسهم واحد من القسمة تعرف من عدة \* وهو  
 كان الميت الاول الذي خلف ابوين وابنتين حتى كان لاب في الثانية جده

ام من ذوي الارحام والام فيها جدة ام ام والاخت اما شقيقة اولام فان كانت  
لام فالمسالتان يصحان مما صححت منه الاولى لان المسألة الاولى من ستة كما علمت \*  
والثانية اذ لم يكن فيها زوج ولا عاصب من اثنين بالرد كما سيجي في بابها \* وسهام  
الميتة الثانية اثنان منقسمة على الاثنين فللاب واحد بالابوة ولا شيء له بالجدة  
كما تقدم وللأم اثنان واحد بالامومة وواحد بالجدودة وللبنت ثلاثة  
اثنان بالبنتية وواحد بالاختية \* وان كانت الاخت شقيقة للبنت الميتة كانت  
مثالا لموافقة سهام الميت الثاني ومسالته ايضا \* وذلك لان البنت ماتت عن جدة  
واخت شقيقة فمسالتها بالرد من اربعة للجددة منها واحد وللشقيقة ثلاثة وسهام  
البنت من الاولى اثنان يوافقان مسألتها بالنصف فاضرب نصفها في الاولى  
يحصل اثني عشر منها تصح الجامعة للاب من الاولى واحد في اثنين باثنين وللبنت  
من الاولى اثنان في اثنين اربعة ومن الثانية ثلاثة في واحد ثلاثة فلها سبعة \*  
والام من الاولى واحد في اثنين باثنين ولها من الثانية واحد في واحد بواحد فلها  
ثلاثة ومجموع السهام اثني عشر \* وان ماتت البنت عن ذكر وهم جدتها  
ام امها وشقيقتها وعن زوج فسهام الميتة الثانية تباين مسألتها وذلك لان  
مسالتها اصلها ستة وتعمل الى سبعة للجددة منها واحد وللزوج منها ثلاثة  
وللشقيقة كذلك وسهام الميتة الثانية من الاولى اثنان وهما يباينان السبعة  
فاضرب السبعة في المسألة الاولى تبلغ اثنين واربعين ففنها تصح المناصفة  
فمن شيء من الاولى اخذه مضروباً في سبعة ومن شيء من الثانية اخذه  
مضروباً في اثنين فالاب واحد في سبعة بسبعة ولا شيء له من الثانية \* وللأم  
سهم من الاولى في سبعة بسبعة وهما من الثانية سهم في اثنين باثنين يجتمع

لها تسعة • ولبنيت من الاولى اثنان في سبعة باربعة عشر ولها من الثانية ثلاثة  
 في اثنين بستة يجتمع لها عشرون • وللزوج من الثانية ثلاثة في اثنين بستة  
 ومجموع الانصاء اثنان واربعون • فعلم انه يختلف الحال باعتبار ذكرورة  
 الميت الاول وانوثته • وسبب تسمية هذه المسألة بالمامونية انه لما اراد  
 ابو العباس المامون بن الرشيد ان يولي يحيى بن اكرم بالملقة قضاء البصرة  
 استخضره فحضر فاستصغره لانه كان اذ ذاك ابن احدى وعشرين سنة  
 كما قاله الحافظ عبد الغنى المقدسي رحمه الله فقطن يحيى لذلك فقال  
 يا امير المؤمنين سئلتني فان المقصود علي لا خلقي • وكانوا في زمن الاول  
 يمتحنون القضاة بانعراض فقال له المامون ما تقول في يمين وبنيتين  
 لم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنيتين عمن في المسألة • وقيل عنهم وعن  
 زوج فقال يا امير المؤمنين الميت الاول ذكرا ام انثى فعرف المامون فطنته واعجبه  
 وقال له اذا عرفت التفصيل عرفت الجواب فولاه القضاء • فلما مضى الى  
 البصرة استصغره مشايخها فقالوا له كمن انقضى فقال من عتب ابن اسيد  
 حين ولاه ابي صلى الله عليه وسلم مكة • اجابته بمعهذة نبي صلى الله عليه وسلم  
 ولي من هو في سنى بلد اخير من بلدك فلا اعتراض على مامون في وظيفتي •  
 فينبغي لمن سئل عن ابن يسأل عن نيت الاول كما سألته قاضي لان حكمه يخالف  
 كما عرفت والله اعلم • وحيث ثبت ما تقدم في متن من فائدة تنسجيم كيفية  
 العمل اذ امات من ورثة نيت الاول واحد فقط فخذ لان منه بيان كيفية  
 العمل فيما اذ امات قبل القسمة من الورثة اكثر من ميت وخلف ورثة ثمرة من فيه  
 او بعضها او غيرها وورثة من فيه مع غيرهم وبعض ورثة الاول وغيرهم •

وذلك بان تصحح مسائل الاولين على الطريقة المارة **﴿﴾** وما صحت من بصيرة **﴿﴾**  
 بعد ذلك **﴿﴾** كسألة اولي **﴿﴾** بالنسبة الى مسألة الميت الثالث ان كان **﴿﴾** فاذا  
 مات ثالث عمل في مسئلته **﴿﴾** مع جامعة المسائلتين **﴿﴾** ما عمل في مسألة الميت  
**﴿﴾** الثاني **﴿﴾** مع الاولى من مقابلة سهامه من جامعة المسائلتين بمسألة له وقسمتها  
 بما صحت منه تلك الجامعة ان كانت سهامه منقسمة عليها او ضرب جميعها في تلك  
 الجامعة ان باينها سهامه او ضرب وفقها في تلك الجامعة ان وافقتها سهامه **﴿﴾**  
 ثم تقول على السنن المتقدم من له شيء من الجامعة اخذه مضروباً في مسألة الميت  
 الثالث حالة المباينة او في وقفها حالة الموافقة **﴿﴾** ومن له شيء من الثالثة اخذه  
 مضروباً في سهام مورثه من الجامعة حالة المباينة او في وفق السهام حالة الموافقة  
**﴿﴾** وهكذا **﴿﴾** تعمل ان كان معك ميت رابع فنجعل جامعة الثلاث اولي ومسألة  
 الرابع ثانية **﴿﴾** واعمل كذلك في خامس وسادس وهلم جرا فما بلغ منه تصح  
 مسألة الماسة الجامعة لمسائل اولئك الاموات **﴿﴾** وقد تقدم في بعض صور المسئلة  
 المامونية لتمثيل لثلاثة اموات **﴿﴾** ولذكر تيمم الفائدة مثالا للاربعة بقرن به  
 المتدري ويصير دستور العمل في اشباهه ونكتي فيه بما مثل به لذلك شيخ  
 الاسلام ذكر ياء الانصارى رحمه الله تعالى مع التوافق في جميع المسائل **﴿﴾**  
 قال رحمه الله مثاله في الاربعة زوجة وابوان وبتان ثم مات الاب عن الباقي  
 واح لا يورث ثم مات الام عن الباقي وام وعم ثم احدي البنتين عن زوج  
 ومن بقي **﴿﴾** فالمسألة الاولى من سبعة وعشرين مات الاب عن زوجة وبتتي  
 ابن واحد فمسئلته من اربعة وعشرين توافق حظه من الاولى بالربع فلصحان  
 من مائة واثنين وستين **﴿﴾** فمن له شيء من الاولى ضرب في ستة او من الثانية في

واحد فللزوجة ثمانية عشر والام سبعة وعشرون ولكل بنت ستة وخمسون  
 وللأخ خمسة \* ثم ماتت الام عن امو بنتي ابن وعم فسئلها من ستة توافق  
 حظها من الاولين بالثلث فتصح الثلاث من ثلاثمائة واربع وعشرين \* فمن له  
 شيء من الاولين ضرب في اثنين او من الثالثة ففي تسعة \* فللزوجة الاولى ستة  
 وثلاثون ولكل بنت مائة وثلاثون وللأخ عشرة ولا مائة الثالثة تسعة ولعها  
 كذلك \* ثم ماتت احدى البنتين عن زوج وام واخت فسئلها من ثمانية توافق حظها  
 بالصف فتصح الاربع من الف ومائتين وستة وتسعين \* فمن له شيء من الثلاث  
 الاول ضرب في اربعة او من الرابعة ففي خمسة وستين \* فللزوجة الاولى التي  
 هي ام في اربعة سنين واربعة وسبعون وللبنت الباقية سبعة وخمسة عشر والاح  
 اربعون ولا مائة ثمانية وستة وثلاثون ولعها كذلك ولزوج الميئة الرابعة  
 مائة وخمسة وتسعون انتهى \* واعلم اننا لو علمنا في المناسخت كل مسألة على  
 حديثها بحيث لا تعاق لواحدة باخرى اصح لكن يطول ويفوت المقصد من الاختصار  
 وقسمة المسائل على حساب واحد \* وحيث كان الاختصار في المناسخت  
 اكثر منه في غيره كدريت وضمعه امرضوق في بهاء \* وبقي هم يضخص  
 بعد التصحيح والاعمال \* وشرط مكانه ان يشترك لانها جميعها بحز  
 او بجزء سواء كانت لانها \* كلها متوافقة ومنه خبة ومئة ثمانية ومئة ثمانية \* كان  
 بعضها يوافق بعضها ويختلف بعضه ويدخل تحت كسوة \* ينوتى نشر وثي يشر  
 اخرى ونحو ذلك \* وحيث كان في تمام العمل \* ان لا يفتيها لا يوجد  
 الاختصار \* وكذلك ذريت \* ينون نصيبين من دون وهمة \* ذريت  
 المتوافقة زوجة وابن وبنت \* فقبل القسمة \* بنت ابنت عمي \* ولا

تصح من اربعة وعشرين ونصيب البنت منها سبعة ومساقتها من ثلاثة والسبعة  
تباينها فاضرب الثانية في الاولى فنصح المسائلتان من اثنين وسبعين \* للزوجة  
منها ستة عشر والا بن ستة وخمسون وهما مشتركان بالنصف والربع والثمن  
وهو ادقهما فترجع المسألة الى ثمانية ونصيب الزوجة الى ثمنه ونصيب  
الابن الى ثمنه \* ومثال المتداخلة اخ واختان ماتت احدهما عن الباقي فالاولى  
من اربعة والثانية من ثلاثة ويصحبان من اثني عشر الاخ منها ثمانية والاخت  
اربعة وهما متداخلتان وبينهما اشتراك بالنصف والربع وهو الادق فترجع  
الجامعة الى ربعها ثلاثة وترجع نصيب الاخ الى اثنين والاخت الى واحد \*  
ومثال المتداخلة زوجة وثلاث بنات منها وعم هو ابو الزوجة ثم ماتت الزوجة  
عن الباقيين \* الاولى من اثنين وسبعين والثانية من ثمانية عشر ويصحبان من  
مائة واربعة واربعين لكل من البنات والعم ستة وثلاثون \* والانصاء  
متماثلة وهي مستتركة بكل واحد من الاجزاء وادقها ربع التسع فترجع  
الجامعة بالاختصار الى ربع تسعها اربعة ونصيب كل من العم والبنات الى  
ربع تسعة وهو واحد \* ومن أمثلة المختلفة ما لو مات رجل عن زوجة  
 وخمسة بنين وخمس بنات اربعة بنين وبناتان من زوجة ماتت قبل ابائهم  
وابن وثلاث بنات من الزوجة المذكورة \* فقبل القسمة ماتت بنت من  
بنات هذه الزوجة عن ابن في خمسة ثم ماتت إحدى شقيقات هذه الميتة عن  
ابن في خمسة ثم ماتت الزوجة عن ابني وذاك ابن وبنت فقط \* فمسألة  
الاول تصح من مائة وعشرين ومائة الثاني من اربعة وعشرين وسهامه  
من الاولى سبعة وباتينان ربع جمعة المسائلتين الفين ومائة وثمانين \*

ومسألة الثالثة من ثمانية عشر وسهامها مائتان وثلاثة وهما متباينتان تبلغ  
 جامعة الثلاث واحد وخمسين الفا وثمانمائة واربعين \* للابن الذي من  
 الزوجة اربعة عشر الفا واربعائة \* وللبنات التي صارت شقيقة للثانية وبنات  
 ايضا في الاربعة سبعة الاف ومائتان \* ولكل واحد من البنين  
 الاربعة ستة الاف وثمانية واربعون \* ولكل واحدة من البنات  
 الاخرين نصف مالا واحد من البنين الاربعة وهو ثلاثة الاف واربع  
 وعشرون \* ثم انظر بين الانصبا جميعها تجد هاتوافقة بتصف ثمن التسع  
 فرد الجامعة الى نصف ثمن تسعها وهو ثلاثة وستون \* ورد كل نصيب الى  
 نصف ثمن تسعه يكون لابن ابي من الزوجة مائة \* وللبنات شقيقته خمسون \*  
 ولكل واحد من البنين الاربعة اثنان واربعون \* ولكل واحدة من البنات  
 واحد وعشرون \* فهذه من صور الموافقة على ما ذكر فقس \* والاختصار  
 واجب وجوب اصناعها بما يمكن لاجاع اهل هذا الفن عليه حتى ان تاركة  
 يعد مضطربا ان كان جوابه صحيحا \* واذا اردت ان تعلم هل الانصبا  
 متوافقة ام لا فأنظرها فان كانت كلها متجانسة فهي مشتركة لاحده من  
 الاجزاء وان لم تتماثل فالنظر بين نصيبين منها واضرب كبير عدد يعني كلامني  
 بما تقدم في باب الصحيح من التخرج \* فذا احصات العدد المنفي عنه فأنظر بينه  
 وبين نصيب ثالث \* واضرب الكبير عدد يعني كلامني \* فذا احصته فأنظر بينه  
 وبين نصيب رابع ان كان وهكذا في اخرها \* فذا انتهت لا كبير عدد يعني  
 كلامني فكلها مشتركة بتلك \* فذا احصى من لاجزء واحدة لان في منها وهو  
 نسبة الواحد اليه \* وان انتهت في ن لا يعني نصيبين منها لا في حرف فلا



اشتراك ولا اختصار \* فلو كانت الانصبا ستة عشر واربعة وعشرين وستة  
وثلاثين واربعين \* فانظر بين الستة عشر والاربعة والعشرين واطلب اكبر  
عدد يفنى كلامها تجده ثمانية \* فانظر بينه وبين الستة والثلاثين واطلب اكبر  
عدد يفنى كلامها تجده اربعة \* فانظر بينه وبين الاربعين واطلب اكبر عدد  
يفنى كلامها تجده اربعة \* فاشتراك الجميع بالاربعة من الاجزاء وهي النصف  
والربع وهو الادق وهو المطلوب \* فلو كان معها نصيب خامس وكان ستة  
فانظر بين الستة والاربعة فاكبر عدد يفنى كلامها اثنان فالاثان تفنى الاعداد  
الخمسة فاشتراكها بالنصف فقط \* ولو كان مع هذه الاعداد الخمسة تسعة  
فانظر بينها وبين الاثنين فلا يفنى كلامها غير الواحد فلا يفنى الاعداد الستة  
غير الواحد فلا اشتراك بين الجميع ولا اختصار لوجود التسعة معها والله اعلم  
\* فائدة \* اعلم ان المتأخرين اثابهم الله الحسنى قد اخترعوا العمل بالمناسبات  
طريقا سهلا صعبتها وتقرّب ماخذها وترفع عن الحاسب كافة عملها اذا  
تشبعت فروعها \* وكثرت بطونها وهي طريقة العمل بالجدول والشباك \* فينبغي  
للطلبة التثمير عن مساعد الجد في تمامها وتلقيها عن المشايخ ليتمكن اجتناء ثمرات  
اغصانها وينها لهم اجتناء محدرات حسانها \* والاتقان كما علمت حسن في  
كل فن \* وقد افرد هال الشيخ احمد بن الهائم رحمه الله بالياف وهو اول من  
استبها بالكتابة من الفرضيين \* والحرص على ان لا يخلو كتابا بهذا عن تلك  
الفائدة جنانا الى تجشم الاطالة بنقل ما ذكره رحمه الله في شرحه على الكفاية  
مع زيادة ايضا وتصرف يسير \* قال رحمه الله اعلم ان عمل المناسبات  
بالجدول هو من الصناعة البدية العجيبة \* تلقينا عن استاذي ابي الحسن

الجلادى رحمه الله \* ولم ارها مسطورة في مصنف ومازلت اعلمها للطلبة  
كما تلقيتها وكم سالوني ان اقيدها بالعبارة ليكتبوها فلم يجسر ذلك وقد  
دعت الضرورة الى بيانها في هذا الشرح \* فاقول مستعينا بواهب العقل  
مستمد منه الهداية والتوفيق \* ان كان في المسألة ميطان فقط فاكتب ورثة  
الاول في سطر قائم كل وارث تحت الاخر ثم افصل بين الورثة بخطوط  
مستقيمة ممتدة من يمينك الى يسارك ثم مد خطين موازيين لتلك الخطوط \*  
احدهما فوق الوارث المكتوب اعلى السطر واثانيها تحت الوارث المكتوب  
اسفله ثم ثلاثة خطوط قائمة متوازية احدها متصل باطراف الخطوط  
المتوازية عرضاى المتماصلة بين الورثة التى عن يمينك والاخران مقاطعان  
لها بحيث يصير كل وارث في سطح مربع وقد امة مربع \* ولتسم هذين  
الصفين من المربعات القائمة جدولين وكذا كل صف من المربعات يوازيها \*  
ثم ارسم العدد الذي نصح منه المسألة فوق الجدول الثاني منها وارسم  
ما يخص كل وارث من ذلك العدد في المربع الذي قد امة واخبر صحة  
العمل بجمع الانصاء ومقابلة المجتمع بالعدد الذي نصح منه المسألة \* ثم  
اعمل للميت الثاني جدولين متصلين بالجدولين الاولين على وضعهما بان  
تمد ايضا خطين قائمين موازيين للخطوط الثلاثة القائمة مقاطعين للخطوط  
المتمدة عرضاى يكون اولهما لورثته واثانيها لانصباهم من العدد الذي نصح  
منه المسألة واكتب بازاء الميت الثاني في المربع الاول من المربعين  
الموازيين له من جدوليهمات او مياوتاه \* ثم انظر في ورثة الثاني فامد  
يكونوا هم بقية ورثة الاول اجمع او يكونوا بعضهم او لا يكون فيها احد من

ورثة الميت الاول او يرثه بقية ورثة الاول وغيرهم وبعض ورثة الاول  
 وغيرهم \* فهذه خمسة اقسام في القسمين الاولين اكتب ورثة الثاني  
 في اول جد وليه كل وارث في المربع المتصل بمربعه \* وفي القسم الثالث  
 مد في اسفل جد وليه من المربعات الموازية لمربعاته بعد داولئك الورثة  
 واكتب في كل مربع منها ذلك الوارث \* وفي القسمين الباقيين لا يخفى  
 العمل في الوضع مما ذكرناه \* ثم صح مسألة الميت الثاني وارسم العدد الذي  
 صحت منه مسأله فوق الجدول الثاني من جد وليه وارسم نصيب كل  
 وارث من ورثته في المربع الذي قدامه من ذلك الجدول كما عملت  
 في الميت الاول \* وخذ نصيب الثاني واقسمه على مسأله فاما ان ينقسم واما  
 ان يباين واما ان يوافق \* وعلى التقادير الثلاثة ارسم للمسئلة الجامعة  
 جد ولاخامساً متصلاً بجدولي الثاني وعلى وضعهما \* وهكذا ابد العمل  
 لكل ميتين خمسة جد اول جدولين للاول وجدولين للثاني والخامس  
 مستوكة \* فان انقسم نصيب الميت الثاني على مسأله فن العدد الذي  
 صحت منه مسألة الميت الاول تصبح المسالتان \* فارسم ذلك العدد فوق  
 الجدول الخامس لتقابل به عند الامتحان وما يخرج من قسمة نصيب الميت  
 الثاني من الاول على مسأله فهو جزء سهم مسأله فاضرب فيه نصيب  
 كل وارث بها فما خرج اثبت في المربع الذي قدامه من جدول الجامعة ان  
 لم يرت من الاول وان كان وارثاً فيها ايضا فاجع ذلك الى نصيبه من الثانية  
 وثبت لمجتمع في المربع المذكور \* ومن لم يرث من الثانية ارسم نصيبه بحاله  
 من العدد الذي صحت منه الاول في المربع الموازي لمربعه ثم اجمع الانصاء

المثبتة في الجدول الخامس وقابل مجموعها العدد المرسوم فوقه \* هذا كله اذا  
 صح نصيب الميت الثاني من المسألة الاولى على مسأله فان باينها ووافقها  
 فاضرب مسئله او وقفها فيما صحت منه مسألة الميت الاول فما كان منه تصح  
 المسائلتان فارسمه فوق الجدول الخامس \* وارسم على كل عدد فوق ثاني  
 جدولي كل ميت قوسا فيصير القوسان فوق جدولي الانصباء اللذين  
 بوسطهما الجدول الذي فيه ورثة الميت الثاني \* وارسم على قوس الاولى جملة  
 العدد الذي صحت منه الثانية او وقفه وعلى قوس الثانية نصيب الميت الثاني  
 من الاولى او وقفه ثم اضرب كل نصيب من جدولي الانصباء في العدد المرسوم  
 على قوس ذلك الجدول واثبت الحاصل في المربع الموازي من الجدول الخامس  
 لمربع صاحبه \* ومن كن وارثا فيها فاثبت مجموع حاصله كذلك \* ثم اجمع  
 الانصباء المثبتة في الجدول الخامس كلها وقابل بمجموعها العدد المرسوم فوقه  
 فان ساواه صح العمل والا فلا انتهى \* ولما انتهى الكلام على كيفية العمل في  
 المسائل بالنسبة الى ميتين شرع في الامثلة مقدمة تقسيم احوال المناسبة المشتملة  
 على ميتين لينزل تلك الاقسام فقال \* وما كانت الاحوال بين نصيب الميت  
 الثاني من الاولى ومسأله باعتبار الصحة والتباين والتوقف ثلاثة كما مر وفي  
 كل حال باعتبار ورثته خمسة اقسام كما تقدم فتكون احوال الميتين خمسة  
 عشر من ضرب ثلاثة في خمسة \* فلذلك قال ينبغي ان تذكر خمسة عشر مثالا  
 يعني لكل حال مثال فتحصل المألكة بالار تياض في عماء \* فلو خلف زوجة  
 وثلاثة بنين وثلاث بنات ستم منها ماتت الزوجة قبل قسمة تركته عليه  
 فاعمل كما ذكرت لك يكن وضعها هكذا \*

			٩	٧٢	٩
			٩	٧٢	٩
جه	٠٩	ت	٠٢	١٦	٠٢
بن	١٤	بن	٠٢	١٦	٠٢
بن	١٤	بن	٠٢	١٦	٠٢
بن	١٤	بن	٠٢	١٦	٠٢
بنت	٠٧	بنت	٠١	٠٨	٠١
بنت	٠٧	بنت	٠١	٠٨	٠١
بنت	٠٧	بنت	٠١	٠٨	٠١

الاولى من ثمانية وتسع من اثنين وسبعين للزوجة منها تسعة وورثتها هم بقية ورثة  
الاول ومساكنها من تسعة وهي منقسمة فتصح المسالنان مما صحت منه الاولى \*  
وجز سهمها واحد فاذا ضربته في نصيب كل من الثانية وجمعت الحاصل الى  
ما يده من الاولى صار يده كل ابن ستة عشر ويد كل بنت ثمانية فائت بها في  
الجدول الخامس كما رأيت \* ثم الانصاء الستة متوافقة بانفس فترجم المسألة  
بالاختصار الى ثمانية وكل نصيب الى ثمة كما هو مرسوم في الجدول السادس  
كذلك فتصح المسالنان بالاختصار من تسعة لكل ابن سهمان ولكل بنت سهم كما  
هو مرسوم في الجدول السادس \* وهذا المثال لما اذا انقسمت سهام الثاني على  
مساكنه وورثته الثاني هم بقية ورثة الاول \* ولو كانت بحالها الا ان الاولاد من  
امرات مات قبل ابيهم والميت بعده احد البنين فاعمل بما ذكرت لك يكن هكذا \*

		٢ (٧)		١ (٧٢)	
٨	٧٢				
٠١	٠٩			٠٩	جه
			ت	١٤	بن
٠٢	١٨	٠٢	ق	١٤	بن
٠٢	١٨	٠٢	ق	١٤	بن
٠١	٠٩	٠١	قه	٠٧	بنت
٠١	٠٩	٠١	قه	٠٧	بنت
٠١	٠٩	٠١	قه	٠٧	بنت

للابن من الاولى اربعة عشر وورثته بعض ورثة الاول ومساكنه من  
سبعة والاربعة عشر منقسمة على مساكنته وجزء سهمها اثنان اربعة  
في حصة كل وارثها يحصل لكل اخ اربعة فاذا اجمعت في ما بيده  
صار له ثمانية عشر \* ولكل بنت سهمان فاذا اجمعت ذلك في ما بيده من  
الاولى حصل لها تسعة وايس للزوجة من الثانية شي فكتب نصيبها بحصة  
من المربع الموازي لها من الجدول خمس \* ولترجع الجمعة لاختصار في  
ثمانية \* وهذا مثل الحال التي وصوفها تقسمت سهام بيت الثاني على  
مساكنته وورثته بعض ورثة الاول \* ولو كانت الثانية جدها لابن مات  
عن ثلاثة بنين وبنت فاعمل ما ذكرت ذلك تكن صورتها هكذا

٧٤	٧	٧٢
٠٩		٠٩
		١٤
١٤		١٤
١٤		١٤
٠٧		٠٧
٠٧		٠٧
٠٧		٠٧
٠٤	٠٢	بن
٠٤	٠٢	بن
٠٤	٠٢	بن
٠٢	٠١	بنت

ولم يرث في هذه احدى من الاولى ومساكنته من سبعة وسهامه من الاولى منقسمة عليها  
 وجزء سهمها اثنان فاضربه في نصيب كل وارث بها يحصل لكل ابن اربعة  
 وللبنت سهان وانصباة الباقي من الاولى باقية بحالها وهذا مثال للعال الثالث وهو  
 ما اذا انقسمت سهام الثاني على مساكنته وورثه ليس فيهم احدى من ورثة الاولى  
 ولو خاف ابناو بنتا ثم مات الابن عن اخته وهي البنت في الاولى وعم فورثة  
 اثماني بعض ورثة الاول وهو الاخت وبعض من لم يرث الاول وهو الم  
 فاعمل كما ذكرت تكن صورتها هكذا

		١	١	
٣	٢		٣	
		ت	٢	بن
٢	١	قه	١	بنت
١	١	عم		

ولو كان البنون في الاولى من الزوجة والبنات من اخرى ماتت قبل الاب  
ثم ماتت احدى البنات عن زوج ومن في النسابة فقد خافت زوجا وشقيقتين  
لان اولاد الاب مافضون فعمل كما ذكرته في صورته هكذا

		١	١	
٧٠	٧		٧٠	
٠٩			٠٥	جه
٤			١٤	بن ها
٤			١٤	بن ها
١٤			١٤	بن هـ
		آت	٠٧	بنت غ
٠٩	٢	قه	٠٧	بنت غ
٠٩	٢	قه	٠٧	بنت غ
٣	٣	٣		



فورثة البنت بعضهم لم يرث من الاولى وهو الزوج وبعضهم بعض ورثة  
 الاول وهما الشقيقتان ومساكنهما من سبعة بالمول وماتت عن سبعة اسهر فهي  
 منقسمة على مساكنها وجزء سهمها واحد فيضرب في نصيب كل من بها فيحصل  
 للزوج ثلاثة واكل شقيقة اثنان مضافان الى ما يد لها من الاولى فيصير لها  
 تسعة وتقل انصاء الباقيين بحالها \* وقد تم بهذا المثال صور الانقسام ثم شرع  
 في صور التباين بقوله \* ولو كانت الاولى بحالها الا ان ماتت هو البنت  
 وخلف من في المسألة وهم جميع ببقية ورثة الاول \* فقد خلفت ا ما وثلاثة  
 اخوة واختين خمسهم لاربوين \* ومساكنها نصيب من ثمانية واربعين وسبعها  
 من الاولى بقايتها فاضرب الثمانية والاربعين في اثنين وسبعين فتصح  
 المسائلان من ثلاثة الاف واربعائه وستة وخمسين واعمل في وضعهما  
 ذكرت لك هكذا

	٧	٤٨		
	٣٤٥٨	٤٨	٧٢	
٤٨٨	٠٨	ام	٠٩	جه
٧٤٢	١٠	ق	١٤	بن
٧٤٢	١٠	ق	١٤	بن
٧٤٢	١٠	ق	١٤	بن
		تت	٠٧	بنت
٣٧١	٠٥	قه	٠٧	بنت
٣٧١	٠٥	قه	٠٧	بنت

ولو كانت الاولى بعالمها الان البنت الميتة والبنين الثلاثة من ام واحدة وهي  
 الزوجة في الاولى والبتان الاخيرتان من ام ماتت قبل الاب فورثتها ام  
 وثلاثة اخوة اشقاوا الاختان لاب محبوبتان فورثتها بعض ورثة الاولى  
 ومسألها تصح من ثمانية عشر وسبعتهما من الاولى تباينها \* فاضرب الثمانية عشر  
 في الاثنين والسبعين فتصح المسألان من الف ومائتين وستة وتسعين \*  
 وارسم على قوس الاولى الثمانية عشر وعلى قوس الثانية السبعة واضرب  
 ما لكل واحد من احدي المسألين في ما على قوسها واعمل كما عرفت يكن هكذا \*

٧   ١٨		١٨   ٧٢		
١٨٣	٠٣	م	٠٩	جه
٢٨٢	٠٥	ق	١٤	بن ١٥
٢٨٢	٠٥	ق	١٤	بن ١٥
٢٨٢	٠٥	ق	١٤	بن ١٥
		تت	٠١	بنت ١٥
١٢٢			٠٧	بنت ١٥
٢٦			٠٧	بنت ١٥

ولو كانت الاولى بعالمها الان البنت الميتة هي احدى البنتين اللتين ماتت  
امها وخلفت ابنتين وبنات فليرثها احد من الوارثين في الاولى ومسألتها من  
خمسة وسبعين ابناً فاضرب الخمسة في الاثنين والسبعين فتصح المسئلتان من  
ثلاثمائة وستين \* وارسم على قوس الاولى الخمسة وعلى قوس الثانية السبعة  
واضرب ما لكل من اى مسئلة فيما على قوسها واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا \*

٧		٥	
٣٤٠	٥	٧٢	
٤٥			٠٩ جه
٧٠			١٤ بن ها
٧٠			٤ بن ها
٧٠			١٤ بن ها
٣٥			٠٧ بنت ها
٣٥			٠٧ بنت غ
		٠٧	٠٧ بنت غ
١٤	٠٢	بن	
١٤	٠٢	بن	
٠٧	٠١	بنت	

ولو كانت الاولى بما لها الا ان البنت خلفت من في المسألة واخا شقيقا كان  
قاتلا لابنها فورثتها جميع بقية ورثة الاول ومعهم غيرهم وهو الشقيق  
القاتل لابيه ومسائها تصح من اثني عشر وسبعها لبايها فاضرب الاثني  
عشر في الاثنين والسبعين فتصح المسالتان من ثمانمائة واربع وستين \* فارسم  
على قوس الاولى الاثني عشر وعلى قوس الثانية السبعة واضرب ما لكل من  
اي مسألة فيما على قوسها واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا \*

	٧	١٢		
٨٦٤	١٢	٧٢		
١٢٢	٠٢	٠٨	١	جه
١٨٢	٠٧	١٤	ق	بن
١٨٢	٠٢	١٤	ق	بن
١٨٢	٠٧	١٤	ق	بن
		٠٧	نت	نت
٩	٠	٠٧	قه	نت
٩	٠١	٠٧	قه	نت
٤	٠٧	ق		

ولو كانت الاولى بمحمد لا ريبت ماتت عن موهي زوجة في الاولاد  
بن و بنت فورثته بعضهم من ورثة لاوهي الاء ومعه غير و بنت  
من لاوهي وهما لان و است \* وماتت مع من ثمانية عشر وسبعها  
لبايها فاضرب الية عشر في الاثنين والسبعين فتصح مسالتان من مومائين

وسنة وتسعين \* وارسم على قوس الاولى الثمانية عشر وعلى قوس الثانية السبعة  
واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا \*

٧		١٨	
١٢٩٦	١٨	٧٢	
١٨٣	٠٣	٠٩	جـ
٢٥٢		١٤	بن
٢٥٢		١٤	بن
٢٥٢		١٤	بن
١٢٦		٠٧	نت
١٢٦		٠٧	نت
		٠٧	نت
٠٧٠	١٠	بن	
٠٣٥	٠٥	نت	

وبهذا المثال تم امثلة مباينة سهام الميت الثاني لسانته \* ثم شرع في امثلة  
موانفة سبعة نيت الثاني لسانته في الاحوال الخمسة بقوله \* ولو كانت الاولى  
بجاهها الان الابن مات عن من في المسئلة فورثته هم بقية ورثة الاول \*  
ومسانته تصح من تين واربعين وما يده من الاولى وهو اربعة عشر بوا فقها  
بنصف السبع فاضرب نصف سبع الاثنين والاربعين وهو ثلاثة في الاثنين  
والسبعين فتصح لسانته من مائتين وستة عشر \* وارسم على قوس الاولى

وفق الثانية ثلاثة على قوس الثانية وفق الاربعة عشرو هو واحد واعمل كما  
عرفت تكن صورتها هكذا •

٢١٦		٤٢		٧٢	
٣٤	٠٧	ام	٠٩	جه	
		ت	١٤	بن	
٥٢	١٠	ق	١٤	بن	
٥٢	١٠	ق	٤	بن	
٢٦	٠٥	قه	٠٧	بنت	
٢٦	٠٥	قه	٠٧	بنت	
٢٦	٠٥	قه	٠٧	بنت	

ولو كانت الاولى بها فالان البنين من الزوجة المذكورة والبنات من  
زوجة اخرى مائت قبل الاب فقد خلف اما واخوين لابوين وم بعض  
ورثة الاول ومساألة من اثني عشرو هي توافق الاربعة عشرا نصف  
فاضرب ستة في الاثنين والسبعين فتصح المسألة من اربع مائة واثنين  
وثلاثين وارسم الستة على قوس الاولى والسبعة على قوس الثانية واعمل  
كما عرفت تكن صورتها هكذا •

٤٣٢		٧ ١٢	٦ ٧٢	
٦٨	٠٢	ام	٠٩	جه
		ت	١٤	بن ها
١١٩	٠٥	ق	١٤	بن ها
١١٩	٠٥	ق	١٤	بن ها
٤٢			٠٧	بنت غ
٤٢			٠٧	بنت غ
٤٢			٠٧	بنت غ

ولو كانت مجالها الا ان احدى البنات ماتت عن زوج وثلاثة بنين وبنت  
فلا يرثها احد من الاولى وتصح مسالتها من ثمانية وعشرين وهي توافق  
سبعتهما بالسبع فاضرب وفقها اربعة في الاثنين والسبعين فتصح المسألتان  
من مائتين وثمانية وثمانين وارسم الاربعة على قوس الاولى وواحد اعلى  
قوس الثانية واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا \*

١			٤		
٢٨٨			٧٢		
٠٣٦			٠٩	جـ	
٠٥٦			١٤	بن	
٠٥٦			١٤	بن	
٠٥٦٠			١٤	بن	
٠٢٨			٠٧	بنت	
٠٢٨			٠٧	بنت	
		ت	٠٧	بنت	
٠٠٧	٠٧	ج			
٠٠٦	٠٦	بن			
٠٠٦	٠٦	بن			
٠٠٣	٠٦	بن			
٠٠٣	٠٣	بنت			

اولو كانت الاولى بجدة ، لان لابن مات عن بنت وزوجة ومن  
 في المسألة فورثته بقية وراثته الاول وعبره وصحبه مسته من ثمة  
 وثالفة وستين وهي فوق الاربعة عشر بنصف السبع فسر ب ثني عشر  
 نصف سبعها في الاثنين والسبعين فتصح المسألة من ثمة و راحة وستين  
 وارسمه الاثنى عشر على قوس لاوى ووحد على قوس ثمة و ثمن  
 كما عرفت تكن هكذا \*



١		١٢	
٨٦٤	١٦٨	٧٢	
١٣٦	٢٨	ام	٠٩
		ت	١٤
١٧٨	١٠	ق	١٤
١٧٨	١٠	ق	١٤
٠٨٩	٠٥	قه	٧٠
٠٨٩	٠٥	قه	٠٧
٠٨٩	٠٥	قه	٠٧
٠٢١	٢١	جه	
٨٤	٨٤	بنت	

ولو كانت الاولى بالمها لان الابن خلف ابنا وبتنا واما وهي الزوجة في  
 الاولى فورثته بعض ورثة الاول وغيرهم فتصح مسأله من ثمانية عشرو هي  
 توافق الاربعة عشره لنصف فاضرب تسعة في الاثنين والسبعين فتصح  
 المسئلة من ستة وثمانية واربعين \* وارسم التسعة على قوس الاولى  
 والسبعة على قوس الثانية واعمل كما عرفت تكن هكذا

٧		٩	
٦٢٨	١٨	٧٢	
١٠٢	٠٣	٠٩	جـه
		١٤	بن
١٢٦		١٤	بن
١٢٦		١٤	بن
٠٦٣		٠٧	بنت
٠٦٣		٠٧	بنت
٠٦٣		٠٧	بنت
٠٧٠	١٠		بن
٣٥	٠٥		بنت

وبهذا المثال تمت امثلة موافقة سهام الميت الثاني لسكنى في الاحوال الخمسة واذا مات قبل القسمة اثلاث فاكثروا عمل للميت اثلاث مثل ما عملت للثاني من وضع جدولين متصلين بالجدول الخامس او فوارشته ترسم فيه على ما سبق وثانيها الانصبا بهم ثم خذ نصيب الميت اثلاث من الجماعة وقسمه على مسأله فاما ان ينقسم او يباين ويوافق وعلى التقدير الثلاثة رسم الجماعة جد ولائها متصلا بجدولي الميت اثلاث وعن كم سبق في ميت الثاني \* وهكذا التومات رابع وخمس وكثرف عمل كرميت جدوين ولجمعة جدولوا واعتبر نصيبه من جدول الجماعة كانه نصيب ميت الثاني من ثاني جدولي الميت الاول \* ورع ما سبق من الوضع والعمل واختبر صحة العمل

بالجمع • ومن انقر العمل في ميتين اعانه جدا على العمل فيلزاذه ولتتم الفائدة  
 بذكر مثالين احدهما الثلاثة اموات والاخر لاربعة ليتقرن بها الطالب ويعمل  
 في مايرد من امثالها بنثل ما عمل فيها • مثال الثلاثة اموات بنت واخت  
 ماتت الاخت عن بنتين وعم ثم الم من زوجة وابن اخ اعلم مسألة الاولين  
 كما عرفت ومسألة الم من اربعة فاعمل له جدولين وارسم ورثته في اولهما  
 والاربعة فوق ثانيها وانصباهم في مربعاتهم ثم صل بينها جداول الجامعة يكن  
 ثامنا ثم السهم الذي مات عنه لا ينقسم على الاربعة ويباينها فاضرب الاربعة  
 مسألته في الستة التي هي جامعة الاوليين فنصم الثلاث من اربعة وعشرين •  
 للبنت الاولى اثنا عشر ولكل بنت من بنتي الاخت اربعة وزوجة الم سهم  
 ولابن اخيه ثلاثة وهذه صورتها •

		١		٤		١		٣	
٢٤		٤		٦		٣		٢	
١٢				٣				١	بنت
						ت		١	اخت
٠٤				١	١	بنت			
٠٤				١	١	بنت			
		ت		١	١	عم			
٠١	١	جه							
٠٣	٣	بن اخ							

وهذا مثال الاربعة الاموات \* ابوان وزوجة وبتان من غير هاتلم تقسم  
 التركة حتى ماتت الزوجة من ثلاثة بنين \* ثم ماتت الام بعد ما بانها زوجها  
 وهو ارب في الاولى من ام وعم ومن في المسألة \* ثم ماتت الام عن خمسة  
 بنين ، فالاولى هي المنبرية وتقدم انها تقول الى سبعة وعشرين وسهام الميت  
 الثاني منها ثلاثة ومساكنه من ثلاثة منقسمة فالجامعة لساكنين هي السبعة  
 والعشرون \* ومساكنة الميت اثنا عشر من ستة وسهامه من السبعة والعشرين  
 اربعة وبينهما موافقة بالنصف فاضرب ثلاثة في السبعة والعشرين تبلغ واحدا  
 وثمانين ومنها تصع المسائل الثلاثة \* وسهام الميت الرابع منها اثنان يابنان  
 مساكنته هي خمسة فاضرب الخمسة في الواحد والثمانين تبلغ اربعمائة وخمسة  
 ومنها تصع المسائل الاربع \* وكل من له شيء من الواحد والثمانين اخذ  
 مضروباً في خمسة ومن له شيء من المسألة الرابعة اخذ مضروباً في اثنين  
 فاقسمها كما عرفت يكن للاب في الاولى ستون ولكل بنت في الاولى هي بنت  
 ابن في الثالثة مائة واربعون \* ولكل ابن في الثانية خمسة عشر \* وللأم في الثالثة  
 عشرة \* ولكل ابن في الرابعة سمان \* وهذا المثال قد جمع الاحوال الثلاثة  
 الانقسام والتوافق والتباين وهذه صورته \*

٢		٥		٢		٣		١		١	
٤		٥		٨١		٢٧		٣١		٢٧	
									ت	٠٣	ج
										٠٤	ا
										٠٤	ب
٠٦٠			١٢			٠٤				٠٨	بنت غ
١٤٠			٢٨	٢	بنت ابن	٠٨				٠٨	بنت غ
١٤٠			٢٨	٢	بنت ابن	٠٨				٠٨	بنت غ
٠٤٥			٠٩			٠٣	٣	بنين			
٠١٠			٠٢	١	ا						
		ت	٠٢	١	عم						
٠١٠٥		بنين		٥							

### \* تمة \*

في ذكر اختصار بعض الالفاظ واختصار طول الجدول وفي المحسنات له وفي كيفية وضع المسألة بعد اختصارها ان امكر في الجدول \* ينبغي ان تراعي حال كتابة الورقة ترتيبهم في الموت فتقدم الاموات على الاحياء حيث امكن لتكون كتابة الاعداد متوازية المراتب فيسهل جمعها \* وتكتب اسماء الورقة في وقائع الاحوال خارج الجدول فانه يضبط في كتابة الجواب \* وتختصر بعض الالفاظ فتجعل (قه) بدل اخت شقيقة واق) بدل اخ شقيق وخب) بدل اخ لاب واخم) بدل اخ لام وختم) بدل اخت لام وخب) بدل اخت من اب واجه) بدل زوجة واج) بدل زوج \* وتختصر طول الجدول بكتابة جملة

فريق من الورثة كأولاد و أخوات و زوجات أو جَدات في بيت واحد و ثبت  
 معهم عدد و سهم بعد ان تعد المذكور باثنين ان كانوا نحو اولاد و الافلا حاجة  
 لذلك • و ثبت في مقابلهم في الجدول نصيب ذلك الفريق لاجل صحة  
 الجمع و منه يعلم نصيب الواحد بقسمه على عدد الروس و هذا حيث  
 لا يتعلق غرض بالتفصيل كموت احدى احوادث ارث له دون غيره •  
 و اذا كان في المسألة زوجة و اولاد فينبغي ان يميز مو كان منها بكتابة (ها)  
 منه و من كان من غير هابكتابة (غ) و كذلك من اولاد الزوج فان ذلك  
 ينفع في موت احد الزوجين او احد الاولاد • و كذلك ينبغي ان لا يرسم  
 في الجدول من كان محجوراً ان كان لرسمه فائدة ان يكون حجب غيره  
 حجب نقصان فلا يباس بآبائه كفي ابوين و اخوين مثلاً ان لـ اخوين اذا  
 لم يكتب اقد يذهل عن كونها احادين للام • و اذا ثبت المحجور فليراع  
 الذي يوازيه من جد و ل لانصبا ان شئت تركته خالياً وان شئت اثبت  
 فيه صفراً • و كذلك ينبغي ان تفرغ من تصحيح المسامات و قسمتها  
 نظريين الانصاء كلها فان اشتركت بها في جزء واحد كفي اثنين  
 من الجد اول رد دت المسألة الى ذلك الجزء لانه سدر في معرفة مقدار  
 مال كل وارث • لان المسامات اكثر و تفرغ دكت تفرغ علة و حياء  
 و اذا قلت السهام كان ذلك و جز في معرفة لانصبا عند تقسمة او ايسارية  
 او الاجارة او نحو ذلك • وقد قدم كيفية الاختصار و ثبت لانصبا  
 و بيان كونه ممكناً ملا و حيث ينفذ في جد و ل اخر • فجدول لا خبر  
 مركب في المثالين الاولين و يكتب فوقه و ينفذ ادعاه لاخيرة و تمبربوتة

كل بيت يكتب فيه وفق حصة ذلك الوارث الموارث عنه ولا يغني التمثيل  
والله اعلم \* والمفرغ المؤلف نفع الله به من الكلام على الارث المحقق وتوابه  
شرح في الكلام على الارث بالتقدير والاحتياط فقال \*

باب بيان ميراث \* بمعنى ارث \* الخشي المشكل والمفقود  
والحل \* والبرق ونحو \*

فأخشي \* فلي من الخش \* فتح فسكون وهو اللين والتكسر وجمه خنثي  
كجلى وحبال والمراد به هنا \* ادعى له امة الرجل \* آله \* المرأة او \*  
ليس له شيء منها اصلا بان كان \* له ثقبه لا تشبه واحدة منها \* مثلا \*  
والاشكال فيه من حيث انه لا بد ان يكون ذكرا او انثى لا تحصر النوع  
الانسان فيهما مع كون له كورة والا نوثه صفتين متضادتين لا يجتمعان  
\* والختى ماداه مشكلا \* بخلاف ما اذا اوضح \* لا يكون ابا ولا اما  
ولا جد ولا جدة ولا زوج ولا زوجة وهو منحصر في اربع جهات البنوة  
والاخوة والعمومة والاولاد \* وكذلك ادلا \* باحدها وفيه مباحث  
كثيرة والكلام عليه هاهنا مقامين \* احدهما فيما يتضح به من العلامات  
وما لا يتضح به منها \* ومحصله ان ذا الثقبه انثى لا تشبه ما لاحدهما يتضح  
بالا نوثه بعد البلوغ بجبل او حيض فان لم يجبل ولم يحض فان مال الى الرجال  
فانثى والى النساء فذكر واليه ولم يلب احدهما فباني على اشكاله او غلب  
احدهما فاحكم له ما لب \* ومن له الا لسان فان انثى بذكره او بال منه  
فقط فهو ذكر وان جبل او حاض او انثى او بال من فرج النساء فقط فانثى  
فان لم منها فاحكم له السابق \* وعند الامام احمد ومحمد وابي يوسف

رحمهم الله تغير كثرة البول حيث لم يعلم سبق \* ورده ابو حنيفة رحمه الله  
 على ابي يوسف وقال هل رايت قاضيا يزن البول بالاواق \* فان لم يتضح  
 بشيء من ذلك ففي مبله للرجال او السله ما سبق في ذي النقبه الواحدة \*  
 ولا دخل عندناي العلامات لمد الاضلاع ونبات اللحية وتقلك الثديين  
 وزول اللبن في الثدي \* وقال ابو حنيفة ومالك واحمد رحمهم الله يتضح  
 ذكر انبات اللحية وانثى بتلك الثديين \* وزاد ابو حنيفة رحمه الله انه يتضح  
 انثى بنزول اللبن في ثديها \* واذا حكم بمقتضى علامه ثم طرأ خلافها لم ينقل  
 الحكم الا اذا كانت الثانية اقوى كالحمل مثلا فانه مقدم على الكل ثم  
 البول لانه الملامه القديمة الواردة في الحديث وان كان ضعيفا وهو انه سئل عليه  
 السلام عنه فقال يورث من حيث يورث \* وفي هذا الحديث تقرر الحكم  
 به عامر بن الظرب المدواني في الجاهلية \* فقد روى عنه الحكماء  
 العرب وحكامهم فاتوه في ميراث خشي فافا مواعنده اربعين يوما وهو يذبح  
 لهم كل يوم وكان له امة يقال لها خصيله او سخيبة فقالت له ان مقدم هؤلاء  
 عندك اسرع في غنمك قال وبمك لا تشكل على حكومة غير هذه \* ات  
 اتبع الحكم المال فقال فرحتها باخصيه \* سارت مثلا \* لا ذرع  
 رحمه الله في ذلك تبصرة ومزدجر بعبه \* فالزمان ومفتيه فان هذا اجس  
 توقف في حادثة اربعين يوما ولا قوة الا بالله \* ثم تبنى في اموال  
 من معه \* وقد ذكره المؤلف بقوله \* والحكم في \* وارت من  
 معه \* ان لم يختلف الحال فلا يذكوره وانوثة \* في الحثي \* يكون \*  
 لان فرضه السدس منفردا وانثى متعدد \* في دكرته ونوته



والمعتق \* المباشر للمعتق \* فواضح \* انه يعطى كل ما له بقدر الاستحقاق  
 كاملا اجاماتا \* ومثله ابوان و بنت و ولد ابن خشي فلاب السدس و للام  
 السدس و للبنت النصف و لولد الابن السدس فرضا لو كان اثني و تعصيا  
 لو كان ذكر ايعطى كل نصيبه من غير توقف \* وان اختلف ارثه وارث  
 من معه بذكوره و وانوته ففي حكم الارث حالة الاختلاف خلاف بين  
 الائمة \* فيعمل \* عندنا معاشر الشافعية \* باليقين في حقه و \* في حق  
 غيره \* فيعطى كل الاصر في حقه \* و يوقف المشكوك فيه حتى تبين \*  
 حاله و لو بقوله و ان اتهم \* فمن ورث بتقدير واحد لم يدفع له شيء و وقف  
 ما يرثه على ذلك التقدير و ان ورث عليها لكن اختلف ارثه اعطى الاقل  
 و وقف الباقي الى البيان كما مر او الى الصالح من الكمل في حق انفسهم على تفاوت  
 'واسقاط' و تساو \* و لا بد من لفظ صلح او ثواب و اغتفر مع الجهل  
 للضرورة \* و لا يصح نحو ولى محجور على اقل من حقه بفرض ارثه \*  
 و ضد الامام ابي حنيفة رحمه الله يماثل الخشي و حده باضر حاله حتى لو كان  
 يرت باحد التقديرين لا يعطى شيئا و يعطى اقل النصيبين ان ورث بالذكورة  
 و الانوثة متفاضلا \* و يقسم المال او الباقي على باقي الورثة و لا يوقف شيء لان  
 سبب استحقاقه ثبت فلا يجبرون و لا ينقصون باشكل حال الخشي و ان  
 اتضح نقض الحكم الاول \* و عند المالكية له نصف نصيب ذكروا اثني ان  
 ورث بهما متفاضلا و ان ورث باحدهما فقط فيعطى نصف الذي كان له بذلك  
 التقدير \* و فرق الامام احمد فقال ان رجلي اتصاحه لكونه صغيرا اعطى  
 هو و من معه اليقين من التبرع و هو ما يرت بكل تتدبر و من سقط به في

أحد التقديرين لا يعطى شيئا طبقا لهذا المعنى لأن يوقف الباقي عنده إلى أن يبلغ  
 فتظهر فيه علامات الرجال أو النساء فإن لم يبرح انقضاه بان لم يظهر فيه  
 العلامات أو مات صغيرا فالحكم عنده كالحكم عند المالكية وقد تقدم وقد مثل  
 المؤلف رحمه الله لبعض مسائل الخشى بقوله **لو كان خشي** **بم** **أو قال** **كوله** **خشى**  
**لكن أولى** **بم** **إن** **واضح** **بم** **فالقسمه** **بم** **على** **مقتضى** **أقراء** **الآية** **أن** **تقول**  
**مسألة** **ذكرته** **من** **اثني** **لواضح** **واحد** **للخشى** **واحد** **ومسألة** **أنوته** **من** **ثلاثة**  
**لواضح** **اثنان** **والخشى** **واحد** **والمسألة** **اثنان** **متباينتان** **ومسطحها** **سنة** **وتعامل** **كلا**  
**بالأثر** **في** **حقه** **بم** **فالأقل** **لنصيب** **الاثنى** **للخشى** **بم** **وهو** **اثنان** **من** **سنة** **بم** **بم**  
**الأقل** **بم** **لواضح** **كون** **الخشى** **ذكر** **بم** **ونصيبه** **مع** **ثلاثة** **من** **سنة** **بم** **بم**  
**الخشى** **اثنان** **بم** **وهو** **الاثنان** **بم** **والواضح** **الصف** **بم** **وهو** **الثلاثة** **بم** **ويوقف**  
**السدس** **بم** **إلى** **الصلح** **على** **أمر** **والانضاح** **أن** **انقح** **ذكر** **أخذ** **وإن** **انضح** **أشئ**  
**أخذ** **الواضح** **بم** **والقسمه** **عند** **الحنفية** **أن** **يعطى** **الخشى** **الأثر** **في** **حقه** **كما** **هو**  
**وهو** **واحد** **من** **ثلاثة** **بتقدير** **أنوته** **ويعطى** **الواضح** **اثنان** **وعند** **المالكية** **لواضح**  
**سبعة** **من** **اثني** **عشر** **وللمشكل** **خمس** **منها** **وبعد** **الحنابلة** **أرجى** **انضاحه** **فكذبنا**  
**ويوقف** **السدس** **إلى** **الانضاح** **أو** **البار** **والإفكا** **للملكية** **بم** **وسنزيد** **هنا** **أمثلة**  
**توضح** **ما** **سبق** **هذه** **أمات** **شخص** **عن** **ولدى** **أخ** **شقيق** **أول** **أب** **أحد** **هذه** **أزواج** **أو** **آخر**  
**خشى** **مشكل** **فبعد** **تأمل** **الشافعية** **يعطى** **الذكر** **أنصف** **ولا** **يعطى** **الخشى** **شيئا**  
**ويوقف** **النصف** **الأخر** **إلى** **البان** **والصلح** **وعند** **الحنفية** **المال** **كله** **لا** **يوزن** **الأخ** **والواضح**  
**ولا** **أشئ** **للخشى** **وعند** **المالكية** **وكذا** **عند** **الحنابلة** **أن** **لم** **يرج** **انضاحه** **للخشى** **ربع** **المال**  
**لأنه** **نصف** **المال** **لو** **كان** **ذكر** **أفله** **نصف** **النصف** **والثلاثة** **الأربع** **الباقية**

لاخيه المذكور ولومات من ولد اخ خشي لا يرجي اتصاحه وعم فعندنا  
يوقف المال كله الى اليان او الصلح \* وعند الخفية المال كله للعم ولا شيء  
للختي \* وعند المالكية والحنابلة للختي النصف ولعم النصف ولومات  
عن ولدا ب خشي وزوج واخت شقيقة فعندنا يعطى كل من الزوج  
والاخت ثلاثة اسباع المال وكذا عند الحنابلة ان رجلي اتصاحه ويوقف  
السبع الى الصلح او الى الاتصاح عندنا وعندهم فان ظهر اثني فالسبع لها وان  
ظهر ذكر فلا شيء له والسبع للزوج والاخت \* وعند الخفية للزوج  
النصف والاخت النصف ولا شيء للختي \* وعند المالكية مطلقا والحنابلة  
عند الباس من اتصاحه تصح مسا لهم من ثمانية وعشرين لكل من الزوج  
والاخت ثلاثة عشر وللختي اثنان \* ولومات شخص عن ولدي هم  
احد ما خشي والثاني ذكر فعندنا معاشر الشافعية مطلقا وعند الحنابلة مادام  
يرجى اتصاحه يعطى ابن العم النصف ويوقف النصف فان ظهر ذكرا  
فهو له وان ظهر اثني رد على الذكور ولا شيء للختي \* وان يش من اتصاحه  
فعندنا يوقف الى الصلح \* وعند الحنابلة يعطى الخشي نصف السهم الموقوف  
ويرد النصف الاخر للذكر فيكون له ثلاثة ارباع وللختي ربع \* وهذا  
عند المالكية من اول الامر رجى اتصاحه ام لا \* وعند الخفية المال كله  
للذكور ولا شيء للختي \* وقس على هذه الامثلة ما لم يذكر في فائدة قال  
الشنشوري رحمه الله في شرحه على المنظومة الرحبية \* للختي خمسة  
احوال \* اى باعتبار مقدار ما يرثه \* احد هارث بتقدير المذكورة \*  
تقدر على الانثى على السواء \* ويعطى في هذا الحال نصيبه باجماع الاربعة

ولا يحتاج فيه الى زيادة عمل  $\frac{1}{2}$  كابوين وبنت وولد ابن خشي  $\frac{1}{2}$  للاب  
سدس وللأم سدس والبن بنت نصف ولولد الابن ذكر اكان او اثني سدس \*  
وقد تقدمت قسمة هذه المسألة قريبا  $\frac{1}{2}$  ثانيا  $\frac{1}{2}$  يرث  $\frac{1}{2}$  بتقدير الذكورة  
اكثر كينت وولد ابن خشي  $\frac{1}{2}$  المسألة من ستة للبن نصف ثلاثة  
ولولد الابن بتقدير انوثته السدس واحد ويوقف اثنان فان اتضح ذكرا  
اخذهما او اثني فللعاصب ان كان والاقلها بالرد بحسب فرضيهما ولعمد من  
اربعة اختصارا \* وهي عند الحنفية من اربعة ابداء حيث لا عاصب ومن  
سنة عند وجوده \* وعند المالكية مطلقا والخابلة ان لم يرج اتضاحه من  
عشرة فرضاورد البنات ستة ولولد الابن الخشي اربعة  $\frac{1}{2}$  ثانيا عكسه  $\frac{1}{2}$   
اي عكس ثانيا وهو ان يكون ارثه بتقدير الانوثة اكثر منه بتقدير  
الذكورة  $\frac{1}{2}$  كزوج وام وولد اب خشي  $\frac{1}{2}$  مسألة الذكورة بلامول  
من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللأخ للاب الباقي وهو  
واحد \* وهي القسمة اللازمة عند الحنفية ومسألة الانوثة من  
ثمانية بالمول لانه يعال للاخت للاب باثنيين لاكمال النصف وجامعة  
المسألين اربعة وعشرون للزوج منها تسعة وللأم ستون للختى اربعة  
وتوقف الخمسة الباقية الى الاتضاع او الصلح \* فان اتضح بالانوثة اخذها  
او بالذكورة رد ثلاثة للزوج واثنان للام \* واحسب على القاعدة قسمتها  
عند المالكية والخابلة  $\frac{1}{2}$  رابعا  $\frac{1}{2}$  كونه يرث بتقدير الذكورة فقط  
كولد اخ خشي  $\frac{1}{2}$  فانه يرث بتقدير الذكورة لكونه ابن اخ وبتقدير الانوثة  
لا يرث لانها من ذوات الارحام  $\frac{1}{2}$  خامسا عكسه  $\frac{1}{2}$  اي عكس رابعا

وهو انه لم يتقدر الا نوثه فقط  $\rightarrow$  كزوج وشقيقة وولد اب خشي  $\rightarrow$   
تقدمت قسمة هذه المسائل جميعا على كل من المذاهب الاربعه فلجميع اليا  
 $\rightarrow$  وانه لم انتهى  $\rightarrow$  ما نقل عن الشنهوري من شرح الرحيه  $\rightarrow$  ولما فرغ  
من ذكر احكام الخشي شرع في بيان قاعدة حساب قسمة مسائله فقال  
 $\rightarrow$  والحساب في مسائله  $\rightarrow$  على طريق مشهورة وهي  $\rightarrow$  ان تصحح  $\rightarrow$  له على القاعدة  
السابقة في باب التصحيح  $\rightarrow$  مسألة بتقدير ذكره فقط  $\rightarrow$  تصحح له كذلك  
 $\rightarrow$  مسألة بتقدير اثوته فقط ثم  $\rightarrow$  بعد ذلك  $\rightarrow$  نظريين المسالين بالنسب  
الاربع  $\rightarrow$  السابق بيانها  $\rightarrow$  وتصل اقل عدد ينقسم على كل من المسالين  $\rightarrow$   
المغروضين  $\rightarrow$  بالتقدير  $\rightarrow$  تقدير له كورة وتقدر الا نوثه وهو اجداهما  
ان ثاثلتا واكثرهما ان تد اخلاوا الحاصل من ضرب احداهما في الاخرى  
ان تبايتا او من ضرب وفق احداهما في كامل الاخرى ان توافتا وذلك  
هو الجامعة فاقسما على كل من التقديرين بالطريق السابق  $\rightarrow$  ثم اخراقل  
التصبيين لكل منهم فادفعه  $\rightarrow$  اليه  $\rightarrow$  ويوقف المشكوك فيه الى اليان  $\rightarrow$   
ولا يخفى الحكم ان اتضح  $\rightarrow$  او  $\rightarrow$  الى  $\rightarrow$  الصلح  $\rightarrow$  من الكل كما مره فثال التماثل  
زوجته وولد خشي وعمه مسألة المذكورة من ثمانية للزوجة واحد والباقي للولد  
ولا شيء لهم  $\rightarrow$  ومسألة الا نوثه من ثمانية ايضا للزوجة واحد وللنشي اربعة  
ولهم الباقي فالثمانية هي الجامعة  $\rightarrow$  ومثال التداخل ام وبنت وولد خشي وعم  
مسألة المذكورة اصلها ستة وتصح من ثمانية عشر للام ثلاثة ولبنت خمسة  
ولولد الخشي عشرة  $\rightarrow$  ومسألة الا نوثه من ستة منها تصح للام واحد ولبنت  
اثنان ولولد الخشي اثنان ولهم واحد فالثمانية عشري الجامعة  $\rightarrow$  ومثال

التي اثنين و بنت و ولد خشي مسألة الذكورة من خمسة عدد رؤسهم  
 ومسألة الانوثة من اربعة عدد دم فاقرب احدهما في الاخرى تكن الجامعة  
 عشرين \* ومثال الموافقة زوج وام و ولد اب خشي مسألة الذكورة من  
 ستة الزوج ثلاثة ولام اثنان و ولد الاب الخشي الباقي واحد \* ومسألة  
 الانوثة بالعمل مرثانية للزوج ثلاثة ولام اثنان و ولد الاب الخشي ثلاثة  
 وبين المسائلين موافقة بالنصف فاقرب نصف احدهما في الاخرى تكن  
 الجامعة اربعة وعشرين \* ثم اعلم ان ما تقدم جميعه هو اذا كان الخشي واحدا  
 لان له حالين فقط اما ذكورة واما انوثة وعندئذ يكون للاثنين اربعة احوال \*  
 لانها ماد كان واما نثيان واما الاكبر كرا الاصغرائي واما الاكبر  
 اثني \* وان اردت ضعف حالي الخشي بقدر الخثائي كبر ثلثا ثمانية

وللاربعة ستة عشر حالا وهم جراهم فاد العدد فاجعل له مسائل بعدة احوالهم  
 ثم انظر بينها بالسبب الاربع وحصل اقل عدد ينقسم على كل منها وذلك  
 هو الجامعة لمسائل الاحوال فاقسمها بين كل من الخثائي وباقي الورثة  
 على كل مائة من مسائل الاحوال ويرفع الى كل واحد منهم اقل  
 الانصاء من تلك المسائل \* ومن حجب ولور واحدة منها لم يسط شيئا  
 ويوقف المشكوك فيه الى البيان او الصلح كما مر \* ولا تحتاج الى عمل في هذا  
 عند تاما شر الشافية وكذلك عند الخبايلة ان رجى انصاحه بان كان صديقا  
 اما عند المالكية مطلقا عند الخبايلة ان لم يرج انصاحه بان مات او بلغ بلا مارة  
 فتحتاج الى زيادة عمل وهو انك اذا حصلت الجامعة كما مر اثني الخشي  
 الواحد او لمسائل الخشي او الخثائي فاقربها في عدد احواله التي تضمنت

مسائلها تلك الجامعة وما حصل بذلك الضرب يقسم على كل مسألة من مسائل الاحوال فما خرج للواحد على كل مسألة فهو جزء سهمها فاضربه في سهام كل وارث منها ثم اجمع لكل واحد من الخثائي وباقى الورثة ما خصه من جميع المسائل ان ورث في كلها او مما ورث منها واعطه من ذلك بنسبة الواحد الى حالتي الخثي واحالات الخثائي واما عند الخفية فقد علمت مما سبق انه ليس عندم الا تصحيح المسألة على تقدير الاضربى حق الخثي وحده ولا وقف عندم وان لم يرث على تقدير لم يعط شيئاً ولنتمثل هنامثالاً للخثيين وقس عليه غيره وهو خثيان شقيقان واخ لابل لهما أربعة احوال حال ذكورة واصل مسأله اثنان وحال انوثة واصل مسأله ثلاثة وحال ذكورة الاكبر وانوثة الاصغر واصل مسأله ثلاثة ايضا وحال ذكورة الاصغر وانوثة الاكبر واصل مسأله ثلاثة كذلك فاكتف بواحدة من المتماثلات وهي ثلاثة واضربها في الاثنين للباينة تبلغ ستة وهي الجامعة ثم اضرب الستة في عدد الاحوال الاربعة تبلغ اربعة وعشرين ثم اقسما على كل من الاربع المسائل يخرج جزء سهم الاولى وهو مال الواحد منها اثني عشر وجزء سهم كل من الثانية والثالثة والرابعة ثمانية ثم اضرب لكل خثي من الاولى واحد في اثني عشر باثني عشر ومن الثانية واحد في ثمانية بثمانية ومن الثالثة اثنين بتقديره هو الذي كوفي ثمانية بسنة عشرون والرابعة واحد بتقديره هو الاثني في ثمانية بثمانية تجتمع له اربعة واربعون فله منها نسبة مال الواحد من الاحوال وهو ربعها احد عشر واضرب للاخ من الاب واحد من مسألة الانوثة فقط في ثمانية بثمانية فله

ربما اثنان وهو نسبة الواحد للاحوال ايضا وليس له غير ذلك هذا عند المالكية  
 مطلقا وعند الحنابلة ان لم يرج اقتضاهما وعندنا معاشرة الشافعية لا تحتاج الى  
 ضرب بالجامعة في عدد بل نصح من السنة وكذلك عند الحنابلة ان يرجي اقتضاهما  
 فنمطي كل خشي منها الثلث سهمين ولا يعطى الاغ من الاب شيأ ويوقف سهمان  
 كما تقدم \* ولا يخفى العمل عند ظهور الحال \* وعند الحنفية للخشيتين  
 الثلثان والباقي للاغ من الاب واقاعلم \*

( فصل )

ومن الارث بالتقدير والاحتياط ارث المفقود وهو من انقطع خبره وجعل  
 حاله فلا يدري احي هو ام ميت سواء اكان سبب ذلك سفره او حضوره  
 قتالا او انكسار سفينة او اسره عند اهل الحرب او نحو ذلك \* والكلام فيه  
 هنا مختصر في حالين ارثه من غيره وارث غيره منه وقد ذكر المؤلف الاول  
 فقال \* واما حكم المفقود اذا \* مات شخص \* وكان \* ذلك المفقود  
 هو الوارث الحائز لليت او \* من جملة الورثة سواء اكان ذكرا او انثى \*  
 فالصحيح انه يعامل كل من الورثة بالاضر في حقه من موت المفقود او حياته  
 \* فمن يرث بكل تقدير \* من الحياة والموت \* واتحد ارثه \* على كلا التقديرين  
 \* يعطاه \* تاما كزوجة مع ابن حاضر وابن اخر مفقود لان نصيبها الثمن على  
 كلا الحالين \* ومن يختلف ارثه \* كام مع اخ حاضر واخ اخر مفقود \* يعطى  
 الاقل \* من النصيبين وهو السدس للام في هذه الصورة لانه لما بتقدير  
 الحياة ولها الثلث بتقدير الموت \* ومن لا يرث في احد التقديرين اى  
 تقدير حياة المفقود وموته لا يعطى شيأ \* كم حاضر مع ابن مفقود \*



وكتب ابن مع يتين وابن مفقود فان العم لا يرث بتقدير الحياة وبنت  
 الابن لا يرث بتقدير الموت فلا يعطى كل منها شيئاً  $\text{و}$  يوقف المال  $\text{في}$  كله  
 حيث كان المفقود حائزاً بتقدير حياته  $\text{و}$  الباقي  $\text{في}$  ان كان معه مشارك  
 في الارث او يجب به غيره نقصاناً  $\text{في}$  حتى يظهر الحال بموته او حياته  $\text{في}$   
 فيترتب عليه مقتضاه  $\text{في}$  او يحكم القاضي بموته اجتهاداً  $\text{في}$  على ماسبق  $\text{في}$   
 ثم ما وقف لاجله من التركة ان ندم المفقود اخذ ما وقف له واخذ الباقي ان  
 كان مستحقه  $\text{في}$  وان استمر الجاهل بماله الى الحكم بموته على ماسبق فيعدنا  
 وعند الحنفية والمالكية انه يرد لورثة الميت الاول الحاضرين على حسب  
 ارشهم  $\text{في}$  ماله وموته وليس لورثة المفقود منه شيء  $\text{في}$  اذا لارث بالشك لاحتمال  
 موت مورثه قبله وقياساً على الحمل لانه ان انفصل حياً استحق نصيبه الموقوف  
 له وان انفصل ميتاً اخذ الورثة ما كان موقفاً  $\text{في}$  وعند الحنابلة وجهان المذهب  
 في ان  $\text{في}$  لم يحل موت المفقود حال موت مورثه  $\text{في}$  كم ما وقف له بقية ماله  
 $\text{في}$  رث عنه ويقضى  $\text{في}$  به وبه جزم الجمهور منهم  $\text{في}$  والوجه الثاني انه  
 يرد الى الورثة الميتة الاول الحاضرين عند موت مورثهم وفاقا للثلاثة  
 كما تقدم  $\text{في}$  وكيفية حساب  $\text{في}$  مسائل  $\text{في}$  المفقود ان تعمل لكل من حاله مسألة  
 اي مسألة الميراث  $\text{في}$  مسألة الموت وتحصل اقل عدد يقسم على كل من المستثنين  $\text{في}$   
 بالطريقة التي تكرر ذكرها سابقاً  $\text{في}$  فالبلغ فيه نصيب  $\text{في}$  الجامعة لها  $\text{في}$  فاقسمه  
 على كل تقدير  $\text{في}$  اي على الورثة باعتبار كل تقدير من تقدير حياته  
 او موته او على كل مسألة ذات تقدير  $\text{في}$  يظهر الاقل فيعطاه كل وارث  $\text{في}$   
 عملاً بالاسوء في حق كل واحد منهم  $\text{في}$  ويوقف المشكوك فيه  $\text{في}$  كما تقدم

وشتائي الامثلة قرياً واذا كان الموقوف بين الحاضرين لاحق للمفقود  
فيه كما في جد واخ شقيق حاضرين واخ لاب مفقود يجوز الاصطلاح  
عليه بينهم اي الحاضرين ان كانوا اكلاً كما مر\* وذك الامثلة وقد  
ذكر المؤلف منها هاتين الامثلين يرث على التقديرين لكن يختلفان به بتقدير  
الحياة مع شمول المثال لمن الاضر في حقه الحياة ومن الاضر في حقه الموت\*  
قال رحمه الله \*مسئلة\* اي هذه مسئلة زوج حاضر واختان لاب  
حاضرتان واخ لاب مفقود فتقدر موت الاخ تكون المسألة من سبعة  
بالعول لان فيها نصفاً وثلثين ومجدوعها من السبعة ففعال بواحد  
لاكمل الثلثين وتقدر حياته يكون اصلها من اثنين لان فيها  
نصفاً والاثنان مخرجه وتصح بضرب عدد دروس الاخوة وهي اربعة  
لعدم انقسام الواحد عليهم في الاثنين من ثمانية والمسألة لتان متباينتان  
ومسطهما اي حاصل ضرب احدهما في الاخرى ستة وخمسون  
فتقسم على مسئلة الموت وهي سبعة يخرج جزء سهمها ثمانية وتقسم على مسئلة  
الحياة وهي ثمانية يخرج جزء سهمها سبعة ومن له شيء من احدي المستثنين  
ياخذه مضروباً في جزء سهمها ويعامل كل بالاضر فلاضر في حق الزوج  
موت الاخ فله من مسئلته اربعة وعشرون حاصلة من ضرب سهامه  
منها ثلاثة في جزء سهمها ثمانية وله من مسألة الحياة اكثر لان له  
فيها ثمانية وعشرون حاصلة من ضرب سهامه منها اربعة في جزء سهمها وهو  
السبعة والاضر في حق الاختين حياته فلكل واحدة منهما من مسألة  
حياته سبعة حاصلة من ضرب سهمها منها واحد في جزء

سهمها  $\frac{1}{7}$  سبعة وكل منها من مسألة الموت أكثر لان لكل منها اربعة عشر  
 حاصلة من ضرب سهمي كل منها اثنين في جزء سهمها وهو الثمانية  $\frac{1}{7}$  فجميع  
 ما اخذوه ثمانية وثلاثون ويوقف ثمانية عشر بين الزوج والاثنين والاخ  
 المفقود فان ظهر ميتا فمع الزوج حقه  $\frac{1}{7}$  لان معه اربعة وعشرون وهي نصف  
 حائل  $\frac{1}{7}$  وجميع الموقوف للاثنين  $\frac{1}{7}$  لا كمال الثلثين  $\frac{2}{3}$  وان ظهر حيا كان  
 للزوج منه اربعة  $\frac{1}{7}$  لا كمال نصفه من غير عول  $\frac{1}{7}$  وللإخ اربعة عشر  $\frac{1}{7}$  فيكون  
 له مثل الاثنين بطريق التمسبب \* ويجوز الصلح في مثل هذه بين الزوج  
 والاثنين في الاربعة الاسهم الزائدة على حصة الاخ لو ظهر حيا \* ومثال  
 من يرث على التقديرين من غير ان يختلف استحقاقه ما قد مناه وهو زوجة  
 وابن حاضر وابن آخر مفقود فللزوجة الثلث بكل تقدير \* ومثله لو خلفت  
 زوجا حاضرا واخوين لام حاضرين واخا لاب مفقود اقل للزوج النصف  
 ثلاثة على كلا التقديرين وللأخوين للام الثلث اثنان على كلا التقديرين  
 كذلك والموقوف واحد للاخ للاب ان ظهر حيا والا فليست المال اولها ردا على  
 ما من الخلاف \* ومثال الارث بتقدير حياة المفقود فقط ما قد مناه ايضا  
 وهونثان وبنت ابن حاضرات وابن ابن مفقود فللبنتين الثلثان على كل  
 من تقدير موت الابن وحياته فيدفع لهما الثلثان واما بنت الابن فتسقط  
 بتقدير موت ابن الابن لاستغراق البنيتين الثلثين وترث بتقدير حياته لانه  
 يصحبها في الباقي فلا يدفع لبنت الابن شيء لان الاخر في حقها موته \* فان  
 ظهر حيا فالثلث الموقوف بينها للذكر مثل حظ الانثيين \* ومثال الارث  
 بتقدير موت المفقود فقط لو خلفت زوجا واخا لاب حاضرين وشقيقا

مفقوداً قيعطى الزوج نصفه ويوقف النصف الآخر فان ظهر الشقيق حياً  
 اخذه والا اعطيه الاخ المذهب وبما لا حجب للمفقود لبعض الورثة نقصاناً  
 من غير ان يكون له حق في الارث ما قد مناه كذا لك وهو جدد واخ شقيق  
 حاضراً وان اخ لآب مفقود فمسألة حياته من ثلاثة لانها من مسائل المعادة  
 فليجد الثلث سهم وللأخ الشقيق سهران بعد الاخ لآب على الجدد ومساواة  
 موته من اثنين لان المال بينها بالسوية فيقدر في حق الجدد حياته وفي حق  
 الاخ موته والجامعة للمساكين ستة للجد منها اثنان وللشقيق ثلاثة ويوقف  
 سهم بين الجد والاخ ولا حق للمفقود فيه فلها ان يصالحا فيه كما مر \*

\* تنبيه \* قد عرفت كيفية حساب المفقود كما مر بك وهذا حيث كان  
 واحداً فان تعدد فكيفية حسابه هو ما تقرر في حساب مسائل الخشى اذا  
 تعدد فتصح لهم بعدد احوالهم الممكنة من حياة الكل او موت الكل  
 لو حياة البعض وموت البعض وتعمل في ذلك ما مر في الختاني \* ومن  
 اتقن ما مر لم يخف عليه ما هنا والله اعلم \*

الحال الثاني من حالى حكم المفقود هو ارث غيره منه \* وقد ذكره المؤلف  
 رحمه الله هنا وقدم قبله توطئة لذكره قوله مؤيداً لما سبق \* هذا \* اى  
 ما تقدم من انه يعامل من معه بالآخر وكيفية حسابه كما سبق \* حكمه \*  
 اى المفقود \* اذا كان وارثاً \* ثم قال \* فان كان مورثاً فحكمه ان  
 يوقف ماله \* واخصاصه \* الى ثبوت موته بيينة او يحكم القاضي بموته  
 اجتهدا عند مضي مدة \* يغلب على الظن انه لا يعيش فوقها لكونه  
 \* لا يعيش مثله اليها \* ولا تنقدر بشي على الصحيح عندنا \* ما عند الحنفية

فظاهر الرواية عن الامام رحمه الله انه اذ الم يبق احد من اقرانه حكم بموته  
 واختلفوا في تلك المدة فقال محمد رحمه الله مائة وعشرين سنين \* وقال  
 ابو يوسف مائة وخمسين سنين \* وقال بعضهم تسعون \* قال صاحب  
 الكنز وعليه الفتوى \* لكن قال السيد الجرجاني في شرح السراجية ثم ان  
 الايق بطريق الفقه ان لا تقدر بشي كما هو ظاهر الرواية عن الامام  
 اذ لا يميز للقياس في المقادير ولا نص ههنا فيجاءل على اعتبار اقرانه ونظائره  
 كما في قيم المتلفات ومهر مثل النساء انتهى \* والراجح عند المالكية كما حققه  
 العلامة الامير ان العبرة بمدة التعمير وهي سبعون على الراجح \* وهذا عند  
 في غير مفقود القتال اما مفقوده فان كان القتال بين المسلمين حكم بموته  
 بمجرد انفصال الصفيين حيث لم يوجد ويضرب القاضي له مدة من غير تحديد  
 المدة المذكورة بل بنظره وكذا المفقود في زمن الوباء \* وان كان القتال  
 بين المشركين ومسلمين فينظر له سنة بعده لاحتمال الاسر \* ومحل الاحتياج  
 للحكم بموته حيث لم تمض له مائة وعشرون سنة فان مضى ذلك لم يمنع لحكم  
 حاكم بل يورث ماله من غير حكم \* والمذهب المفتي به عند الحنابلة ان من  
 انقطع خبره ائمية ظاهرها السلامة كالأسر والخروج للتجارة والسياسة  
 وطلب العلم انتظر ثمة تسعين سنة منذ ولد فان فقد ابن تسعين اجتهد الحاكم  
 في تقدير مودة الانتظار \* وان كان ظاهر غيبته الهلاك كمن فقد من بين اهله  
 او في مهاكة او فقد من بين الصفيين حال الحرب او غرقت سفينة ونجا قوم  
 وغرق الآخرون انتظر ثمة اربع سنين منذ فقد ثم يقسم ماله  
 في الحائنين \* وعلم مما ذكر انه لا يبدد عند ناو عند الحنفية بل وعند المالكية

في بعض الصور من الحكم بموته ولا يكتفى بمضي المدة فقط لان الاصل بقاء الحياة فلا يزول الا يقين والحكم منزل منزله \* ثم بعد الحكم بموته يعطى ماله من يرثه وقت الحكم فمن مات قبله او معه لم يرثه هذا ان اطلق الحاكم فان قيدت اليه او قيد الحاكم حكمه من سابق اعتبر ذلك الزمن ومن كان وارثه حينئذ \* ولا تتضمن قسمة الحاكم الحكم بموته الا ان وقعت بعد ثرا فاع اليه \* ولو قدم المفقود بعد قسم ماله اخذ ما وجد منه بعينه لانه تبين عدم انتقال ملكه عنه ورجع على من اخذ الباقي بمثل مثلي وقمة مقوم لتعذر رده بعينه والله اعلم \*

### ( فصل )

ومن الارث بالتقدير والاحتياط ارث الحمل وارث من معه والمراد به حمل يحتمل ان يوت او يحجب غيره بتقدير من التقادير كما سياتى في كلام المؤلف والارث والحجب به شرطان احدهما ان يعلم انه كان موجودا في بطن امه عند موت مورثه ولو كان وجوده نقطة في البطن \* والمراد بالعلم هنا الحقيقي او ما نزل منزلته من الظن والحق المولدا فرائس هنا ظن اقامه الشارح مقدم العلم ولا يعلم وجوده عند الموت الا ان اتت به قبل مضي ستة شهر من موت مورثه سواء اكانت فراشا ام لا لان اقل مدة الحمل ستة اشهر بالاجماع فحياته دايمل على انه كان موجودا قبل الموت \* اوقت به لاكثر من ستة اشهر ودمر اربع سنين من موت مورثه والحال انها ليست فراشا وروح وسيد لانها هر حينئذ وجوده عند موت مورثه والاصل عدم حدوثه \* اهـ وكانت فراشا فاطاها حدثه بعد الموت لان الافتراض سبب ظاهري في حدوثه

فلا يرث \* نعم ان اعترف الورثة بوجوده الممكن عند الموت ورث \* وان  
 انت به لاكثر من اربع سنين من موت مورثه فهو يحقق الحدوث لان  
 الاربع السنين هي اكثر مدة الحمل عند ناو عند الحنابلة وعلى احد القولين  
 عند المالكية والقول الثاني ضد ما انها خمس سنين \* وعند الحنفية اكثر  
 مدة الحمل سنتان \* وفرق الحنفية بين ما اذا كان الحمل للبيت او لغيره  
 قالوا ان كان له فالحكم في المدة مامر عندهم وان كان الحمل لغيره كان ماث وزوجة  
 ابيه حاء لا لم يرث الا اذا انت به قبل مضي سبعة اشهر موله اكانت فراشا  
 ام لا \* فائدة \* قال صاحب منتهى الارادة من الحنابلة من خلف اما  
 مزوجة من غير ابيه وورثة لا تحجب ولد هالم توطأ حتى تستبرأ ليعلم احامل  
 ام لا انتهى \* ونبه على وجوبه بعض علماء الحنابلة وعليه فيكون ضد نامستجا  
 خروجا من الخلاف والله اعلم \* الشرط الثاني ان يتفصل الحمل كله جيا حياة  
 مستقرة ويعرف ذلك عند ناو عند الحنابلة باستهلاله صار خاوا بعطاسه  
 وتناوبه وطول زمن تنفسه ومصه الثدي ونحوها مما يدل على حياته  
 كحركة طويلة \* لا يمر دغوا اختلاج لانه قد يقع لنحو انضغاط وتقلص نحو  
 عصب ومن ثم النفي كل ما احتمل من العلامات ان يكون لعارض اخر \*  
 وجعل الحنفية جميع ذلك بمنزلة الاستهلال \* قال السيد في شرح السراجية  
 وطريق معرفة حياة الحمل وقت الولادة ان يوجد منه ما تعلم به الحياة كصوت  
 او عطاس او بكاء او ضحك او تحريك عضوانتهى \* ولو خرج اكثر الحمل حيا  
 ورث عند الحنفية قالوا لان الاكثر له حكم الكل فكانه خرج كله جيا انتهى \*  
 وعند المالكية اذا استهل المولود صار خاورث وان لم يستهل صار خالم يرث

والله اعلم به حيث انتهى الفرض من بيان شرطى ارث الحمل وفروصها فلنرجع  
 الى كلام المؤلف في حكم ائمة والحجب به وكيفية حساب مسائله قال رحمه الله  
 ولما الحمل اذا كان يرث او يحجب به غيره ولو ببعض التقادير فان  
 رضي الودعة بناخير القسمة الى الوضع فهو الاولى خروجا من الخلاف الا ان  
 وتكون القسمة واحدة وان طلب الورثة القسمة او بعضهم لم يجبروا على  
 الصبر عند الائمة الثلاثة والارجح عند المالكية انهم يجبرون على الصبر حتى  
 من لم يختلف نصيبه منهم وان لا قسمة الا بعد الوضع او البيان ان لا حمل وعلى  
 ما تقدم عند الائمة الثلاثة فيعامل الورثة الموجودون بالاضرحة اى ان كان  
 اضر لانه قد لا يكون كما ياتي تمثيله من وجوده وعدمه وذكورته وانوثته  
 وانفراده وتعددده ويوقف المشكوك الى الوضع للعمل كله سواء اكان  
 حيا حياة مستقرة او ميتا لان الحياة انما هي شرط لارث الحمل ولا دخل  
 لها في وقف المشكوك او الى ان يتبين ان لا حمل كان ظهر ان  
 ما بها نفاخ او رحا فمن يحجب ولو ببعض التقادير كم مع حمل زوجة  
 الميت لا يعطى شيئا ومن لم يختلف نصيبه كالزوجة مع الفرع الوارث فان  
 لها الثمن على كل تقدير يعطاه كاملا ومن يختلف نصيبه وهو مقدر  
 اى والحال ان نصيبه مقدر كالام الحامل فان لها مع اتحاد الثلث ومع تعدده  
 السدس اعطى الاقل من النصيبين او الانصباة وان كان غير مقدر  
 كما في اخ الحمل فلا يعطى شيئا لانه لا ضبط لعدد الحمل عند ناعلى الاصح  
 فقد وجد منه في بطن خمسة وسبعة واثنى عشر وكذا اربعون على ما نقله ابن  
 الرفعة رحمه الله وان كلامهم كان صغيرا جدا وانهم عاشوا وركبوا الحيل



مع ابيهم وكان من سلاطين بغداد \* والمعتمد المفتي به عند الحنفية انه يوقف  
للمعمل حظ واحد فقط ذكر اكان او اثني ايها كان اكثر ويؤخذ كقيل من  
بقية الورثة بالزائد \* والقول الثاني وهو قول الامام يوقف للميت نصيب  
اربعة بنين او بنات ايها اكثر ويعطى بقية الورثة اقل الانصاء \* وعند  
الحابلة يوقف للمعمل الاكثر من حظ ابنين او بنتين لان ولادة مازاد على  
التوء مين نادرفلا يبنى عليه حكم بل على ما يعتاد في الجملة \* وبهذا قال ايضا  
محمد بن الحسن من الحنفية والولوى \* واذا وضع الحمل ميتا \* او بان ان  
لا حمل او وضع حيا ولم يعلم وجوده عند الموت \* عاد الموقوف للموجودين  
من الورثة \* عند الموت \* وكأنه له يكن \* حمل \* ولو كان انفصاله بمجناية  
على امه توجب غرة ورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف لاجله كما مر  
في شروط الارث \* نبيه \* قال الامام ابن حجر في التحفة يكتفى في الوقف بقولها  
انا حامل وان ذكرت علامة خفية بل ظاهر كلام الشيخين انه متى احتمل  
لقرب الوطء وقف وان لم تدعه انتهى \* وكيفية حساب مسائل الحمل ان  
نعمل لكل تقدير من تقادير الحمل مسألة على حدة ثم تحصل اقل عدد ينقسم  
على كل مسألة منها يخرج جزء سهمها فاضرب نصيب كل وارث من كل مسألة  
في جزء سهمها يحصل نصيبه منها ثم اعرف نصيب كل وارث من كل مسألة \*  
فن لا يختلف نصيبه يعطاه كاملا ومن يختلف نصيبه يعطى الاقل لانه المتيقن \*  
ومن يجب ولو ببعض التقادير لا يعطى شيئا وقد سبق بيان كيفية التصحيح  
وطريقة النظريين الاعداد واستخراج اقل عدد ينقسم على كل منها مكررا  
ومن عرف ذلك عرف ماها فلا عود ولا اعادة \* وقد ذكر المؤلف رحمه الله

بعض امثلة مسائل الحمل قال مسئلة خلف امته حاملا واخا شقيقا  
 ومثله غيره من العصابات الا الاب فلا يعطى الاخ شيئا باتفاق الائمة  
 الاربعة مادام الحمل وبعد الوضع لا يغني الحكم وهو انها ان وضعت  
 ميتا وان ان لا حمل فالمال كله للاخ الشقيق او كان في حملها ذكر فلا شيء  
 للاخ او كان الحمل انثى واحدة فلها النصف والاخ الباقي او اثنيان فاكثر فلها  
 او لمن الثلثان وله الباقي واذا خلف ابنا وزوجة حاملا فعند المالكية  
 لا قسمة الى الوضع وعد الثلاثة يعامل كل بالاضر فنعطى الزوجة الثمن  
 لانه لا يختلف نصيبها بتقدير الحمل كلاهما ولا يعطى الابن عندنا معاشر  
 الشافعية شيئا حتى تضع ويظهر ان لا حمل لانه لا ضبط لعدد اهل عندنا  
 والمعتمد عند الحنفية يوقف للعمل نصيب ابن ذكر فتصح المسألة عندهم من ستة  
 عشر للزوجة اثنتان تعطاهما يعطى الابن سبعة ويؤخذ منه كفيل وتوقف  
 سبعة وعند الحنابلة يوقف نصيب ابنين فتصح المسألة عندهم من اربعة وعشرين  
 للزوجة ثلاثة تعطاهما يعطى الابن سبعة وتوقف اربعة عشر وان وضعت  
 ميتا فالموقوف للابن اتفاقا واذا خلف زوجة حاملا وابوين فعند  
 المالكية ما مر بك انه لا قسمة الى الوضع وعند الثلاثة يعامل كل بالاضر كما سبق  
 فالاضر في حق الزوج والابوين عندنا وعند الحنابلة ان يكون  
 الحمل عددا من الاناث اثنتين او اكثر لا ينسب لاي خلف بزيادة العدد  
 فتعطى الزوجة تمناعا ثلاثا وهو بعد الاختصار كما سيأتي ثلاثة وع  
 يعطى الاب سد ساعا ثلاثا وهو كذلك اربعة وع يعطى الام  
 سد ساعا ثلاثا وهو كذلك اربعة وع فهي على نقد بر ان الحمل عد من

الاناث اذ هو الاضر في حق الكل \* من اربعة وعشرين و نقول اسبعة  
 وعشرين فيدفع للزوجة ثلاثة من سبعة وعشرين وللأم اربعة منها وللأب  
 كذلك ويوقف مئة عشر \* بالاختصار في الكل \* وكيفه العمل في هذه  
 المسألة على ما تقدم ان نقول \* زوجة حامل وابوان اصل المسألة بتقدير  
 انفصال الحمل ميان اربعة لانها حينئذ احدى الغراوين \* للزوجة الربع سهم  
 وللأم ثلث الباقي سهم وللأب الباقي سهمان \* وبتقدير انفصاله حيا اصلها  
 من اربعة وعشرين للزوجة الثلث ثلاثة و لكل من الابوين السدس اربعة  
 والباقي للحمل المنفصل ان كان ذكرا او عدد ام الذكور او من الذكور  
 والاثاث ونصع بحسب عدد رؤسهم \* وان كان الحمل بنتا واحدة فلها  
 النصف وللأبوين السدسان وللزوجة الثلث والباقي سهم للأب بالتعصيب  
 ونصع من اصلها \* وان كان الحمل عدد من الاناث اثنتين او اكثر فلها والهن  
 الثلثان والأبوين السدسان وتمول الى سبعة وعشرين كما مر \* ولا طريقي  
 لتحقق التصحيح فيها لعدم العلم بعدد الحمل قبل انفصاله لكن بحسب التأصيل  
 له ثلاثة احتمالات اما اربعة فقط او اربعة وعشرين بلا عول او عائلة الى  
 سبعة وعشرين \* واقل عدد ينقسم على كل منها مائتان وسبعة عشرون هي  
 الجامعة فاقسمها اولاً على الاربعة يخرج جزء سهمها اربعة وخمسون فاذا  
 ضربت نصيب كل وارث فيه حصل لكل من الزوجة والأم اربعة  
 وخمسون وللأب مائة وثمانية \* ثم اقسّمها اعني الجماعة على الاربعة  
 والعشرين يخرج جزء سهمها تسعة فاذا ضربت نصيب كل وارث فيه  
 حصل للزوجة سبعة وعشرون ولكل من الابوين ستة وثلاثون \* ثم

انفسها ايضا على السبعة والعشرين يخرج جزء سبعمائة فاضرب نصيب  
 كل واحد فيه يحصل للزوجة اربعة وعشرون ولكل من الابوين الثمان  
 وثلاثون \* اذا علم هذا فعندنا وعند الحنابلة تعطى الزوجة اربعة وعشرين  
 ويعطى كل من الابوين الثمن وثلاثين ويوقف مائة وثمانية وعشرون \*  
 فان ظهر الحمل عددا من الاناث فهو له وان كان واحدا ذكر او انثى  
 دفع للزوجة من الموقوف ثلاثة وللأم اربعة وللأب اربعة اذ هي  
 القدر الذي حصل به التفاضل بين الحظين \* فان كان ابنها له الباقي وهو  
 مائة وسبعة عشر \* وان كانت بنتا فلها النصف وهو مائة وثمانية تفضل تسعة  
 يأخذها الأب بالتعصيب \* ثم اذا نظرت الانصاف المعطاة لكل والموقوف  
 الى الوضع بتقدير الاضروي اربعة وعشرون واثمان وثلاثون ومائة  
 وثمانية وعشرون وجدت بين الجميع توافقا بالثمن \* فنختصر المسئلة الى  
 ثمان سبعة وعشرين ويرجع كل نصيب الى ثمنه \* فيصير كما قسمه المؤلف  
 رحمه الله للزوجة ثمن الاربعة والعشرين ثلاثة ولكل من الابوين ثمن  
 الاثني والثلاثين اربعة ويوقف ثمن المائة والثمانية والعشرين ستة عشر \*  
 ثم اذا ظهر الحمل صحح الموقوف بحسب الحال على ما مر \* اما عند الحنفية  
 فالمسئلة بتقدير انفصال الحمل ميتا اصلها من اربعة وتقدره حيا اصلها من  
 اربعة وعشرين كما مر فيها \* واقل عدد ينقسم على كل منها اربعة وعشرون  
 للدخول الاربعة فيها وهي الجماعة فتعطى الزوجة الثمن ثلاثة والام  
 السدس اربعة والاب كذلك ويوقف نصيب ابن واحد وهو الثلاثة  
 عشر الباقية \* ويؤخذ من الجميع كفيل لاحتمال ان تلد عددا من الاناث \*

وان ولدت بنتا واحدة فلها النصف اثنا عشر يفضل سهم يأخذه الاب  
 بالنصيب \* وان وضعت الحمل ميتا عاد الموقوف للموجودين  
 عند الجميع وكان الحمل لم يكن \* فرع من مسائل استهلال الجنين \*  
 اذا مات شخص وترك ابنا وزوجة حاملا فوضعت ابنا وبنتا فاستهل  
 احدهما ولم يعرف المستهل بعينه ثم وجد اميتين فيختلف جهنذا  
 نصيب الزوجة والابن باختلاف المستهل فيعطى كل واحد منهما اقل  
 النصيبين ويوقف الباقي حتى يصطلحا عليه او تشهد بيته بتعيين المستهل فيعمل  
 بمقتضاها \* وقال الحنابلة يقرع بينهما فمن خرجت القرعة عليه جعل المستهل  
 حكما كالو طلق شخص احد نساءه ولم تعلم عينها ثمن مات والله اعلم \* ومن مسائل  
 الارث بالتقدير والاحتياط الشك في النسب ونحوه كالموتاز عامه ولا  
 ولا حجة لاحد فمات قبل لحوقه باحدهما فيوقف الى البيان من تركته ارث  
 اب او مات قبله ووقف من تركته كل ارث ولديه ومثله ان يطلق احدي زوجتيه  
 لا بعينها او بعينها ثم تلبس ويموت قبل التعيين او البيان فانه يوقف بينهما نصيب  
 زوجة حتى يصطلحا \* وان ماتا قبله ووقف من تركته كل منهما ارث زوج الى  
 البيان ويقرع بينهما عند الحنابلة كما مر قريبا والله اعلم \* وافتي العلامة ابن  
 حجر رحمه الله فيمن وطئت بشبهة فماتت فولد يمكن كونه من الزوج ووطئ  
 الشبهة وقد وطئها في طهر واحد فمات الولد قبل لحوقه باحدهما ولا حدها  
 ولد ان من غيرهما بانها تاخذ السدس فقط ويوقف السدس الاخر الى البيان  
 او الصلح عملا بالاسوافي حق كل والله اعلم \*

## (فصل في حكم ميراث الفرقى ونحوهم)

قال المؤلف رحمه الله **﴿**و اما حكم ما اذا مات متوارثان **﴿** او متوارثون  
 من ذكور او اناث او منها **﴿** بغيرق او هدم او نحوها كحريق **﴿** او في معركة  
 قتال او طاعون **﴿** او في **﴿** بلاد **﴿** غربة **﴿** و علم موت احدهما بعد  
 الاخر معيننا ولم ينس فالامر واضح ان المناخير يرث المتقدم اجماعا **﴿** او **﴿**  
 ما تاتى **﴿** معا **﴿** في ان واحد الم يتوارثا اجماعا لابن شرط الارث حياة الوارث  
 بعد موت الموروث **﴿** وان لم يعلم سبق موت احدهما **﴿** او **﴿** علم موت  
 احدهما اولاً **﴿** جهل اسبقها فلا يتوارثان **﴿** عندنا وعند الحنفية والمالكية  
 ايضا فكأنهم لا قرابة بينهم ولا غيرهما ما يقتضى الارث لتقيد الشرط وهو  
 تحقق حياة الوارث عند موت الموروث كما سبق في شروط الارث **﴿** و مال  
 كل منهما **﴿** او منهم **﴿** لباقي ورثته **﴿** وهذا قول زهد بن ثابت رضي الله  
 عنه وبه قطع الجمهور **﴿** وعندنا اذا علم موت المتوارثين مرتباً وعين السابق  
 ثم نسي وقف الامر الى البيان او الصلح لان التدكر غير مأيوس منه **﴿** وعندنا  
 لا توارث كسابقه واختار هذا من الشافعية المنزلى وامامه رحمهما الله وبهذه  
 الصورة تمت احوال الفرقى ونحوهم خمسة **﴿** ومن مفردات مذهب الامام  
 احمد رحمه الله في الثلاثة الاحوال الاخيرة وهي اذ الم يعلم سبق او علم لكن مع  
 الجهل بالاسبق او لم يحل الاسبق لكنه نسي انه يرث كل ميت من صاحبه اذا  
 لم تدع ورثة كل ميت سبق موت الاخر من تلاد الاخر بكسر التاء والمراد به  
 المال القديم الذي مات وهو يملكه دون التحدده بما ورثه من الميت  
 الذي معه لتلايد خله الدور فيرث حينئذ كل واحد من مال نفسه

وهو باطل \* اما اذا ادعى كل ورثة سبق موت الاخر وورثة الاخر  
 تنكره فيقال فان وتسقط الدعويان ولم يثبت السبق لواحد منهما  
 فيحصل كالوالم موتهما معا والله اعلم \* مثال اخوان غرقوا لكل منهما مولى  
 دفع مال كل واحد الى مولا \* مثال اخر رجل غرق هو وزوجه وله  
 ابنتان منها واخت لاب هي اخت زوجته من الام وخلفت هي ابن عم \*  
 فالحكم للبتين من مال ابيهما الثلثين وما بقي فلاخه لانيه ولهما من مال امهما  
 الثلثين وما بقي فلابن عمهما ولا ترث الاخت للام لسقوطها بالقرع الوارث \*  
 مثال اخر امرأة غرقت وابنها وخلفت اخا وزوجا هو ابوالابن فالابن  
 للاب فقط ومالها من الاخ والزوج انصافا \* والحكم المذكور في هذه  
 الامثلة الثلاثة هو على مذهب الائمة الثلاثة كما علمت \* ونختم بمثال نذكر فيه  
 الفسمة مختصرة على مذهب الامام احمد رحمه الله تيمنا للفائدة \* وهو اخوان  
 اكبرواصغرا متاوجها سبقهما او علم ثم نسي ولم يدع ورثة واحد سبق الاخر  
 وخاف الاكبر بتاومته دنانير والاصغر بتين وستة دراهم ولهما عم \* فيكون  
 الحكم ان تقدر موت واحد قبل الاخر وليكن الاكبر فلبته ثلاثة دنانير  
 ولاخيه ثلاثة لبنية وعمه \* ثم تقدر موت الاصغر قبل الاكبر فلبتية اربعة  
 دراهم والاكبر درهمان لبنه وعمه \* فاجتمع لبنت الاكبر ثلاثة دنانير ودرهم  
 وكل واحدة من بنى الاصغر دينار ودرهمان ولعمها دينار ودرهم  
 الاصغر من الاكبر ودرهم موارثه الاكبر من الاصغر وليس له من اولاد  
 ماله ما شئ لانه محبوب بالاح \* اما عند الائمة الثلاثة رحمهم الله لبنت الاكبر  
 ثلاثة دنانير والباقي للعم وكل واحدة من بنى الاصغر درهمان والباقي للعم

فالخامس لعمهما ثلاثة دنانير ودرهمان ويقاس على هذا المثال نظائره \*  
 \* ثلثة اذعين ورثة كل من الميتين موت احدهما بوقت واتفقوا على تعيينه  
 بان قالوا مات يوم كذا من شهر كذا او شكو اهل مات الاخر قبله او بعده  
 ورث من شك في وقت موته من الميت الذي عين وقت موته لان الاصل  
 بقاء حياته \* ولو مات متوارثان عند الطلوع او الزوال او الغروب مثلا  
 في يوم واحد وكان احدهما بالشرق والاخر بالمغرب ورث الذي مات  
 بالمغرب من الذي مات بالشرق لموته قبله لان الشمس وغيرها من السبابة  
 تطلع وتزول وتغرب في المشرق قبل المغرب بلاريب \* ويلغز بها فيقال  
 اخوان ما عند الزوال في يوم واحد وورث احدهما الاخر والله اعلم \*

### باب اي هذا باب في ذكر احكام الرد

على ذوي الفروض وكيفية تأصيل مسائله ونصيحته وهو ضد العول لان  
 العول زيادة في السهام ونقصان في الانصاء والرد زيادة في انصاء الورثة  
 ونقصان في السهام وبعبارة اخرى لانه في الممول تفضل السهام على المخرج وفي  
 الرد يفضل المخرج على السهام \* ودليل الرد من الكتاب قوله تعالى واولو  
 الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اي بعضهم اولى ببعض  
 بسبب الرحم \* ومن السنة منعه عليه السلام لسعد بن الربيع ان يوصي  
 بما زاد على الثلث مع انه لم يكن له الابنت واحدة اذ لو لم تستحق  
 الزيادة على النصف بالرد لجوز له الوصية بالنصف قاله السعيد في شرح  
 السراجية \* والقول بالرد هو مذهب الامامين ابي حنيفة واحمد رحمهما الله  
 مطلقا انتظم بيت المال ام لا كما قد جاء اول الكتاب \* والراجح عند



كما تقدم ايضا انه ان لم ينتظم امر بيت المال يرد على ذوى القروض بحسب  
فروضهم وعليه الفتوى \* قال العلامة سبط المارديني في كشف القوامض  
وقد يستأن من انتظامه الى ان ينزل السبد المعج عليه السلام انتهى \* والارجح  
عند المالكية ان المال او الباقي بعد القروض محبث لاعتبة لبيت المال سواء  
انتظم ام لا \* قال الشيخ الباجوري رحمه الله هذا كلام ابن الحاجب  
والشيخ خليل لكن ذكر الخطاب نقولا صريحة في اشتراط الانتظام قال وهو  
المعتمد كما في شرح الاجهوري فلا يصرف له شيء ان كان غير منتظم بل يرد  
على من يرد عليه انتهى \* واذا احكنا بالرد فانما يكون على ذوى القروض  
من النسب واما الزوجان فلا يرد عليهما اجماعا وذلك لان الرد انما يستحق بالرحم  
كما تقدم ولا رحم للزوجين من حيث الزوجية \* واعلم ان مسائل الرد قسمان  
قسم لا يكون فيه زوج ولا زوجة وقسم يكون فيه احدهما وقد ذكر المؤلف  
رحمه الله الاول بقوله \* فاذا لم يكن \* من الورثة \* واحد من الزوجين وكان  
من يرد عليه شصا واحدا كام مثلا \* او جدة او بنت او بنت ابن او اخت  
او ولد ام \* فلها المال فرضا ورثا \* فتأخذ مقدار فرضها بالقروض والباقي  
بالرد ولا عمل فيه لان تقدير القروض انما شرع لمكان المراجعة ولا مزاحمة  
هنا \* او كان \* المردود عليه \* صنفا واحدا \* متعدد \* كالجندات \*  
او البنات او بنات الابن او اولاد الام \* فاصل المسألة عدد هم \* ومنه  
تصح لان المال بينهم بالسوية ذكورا كانوا كاخوة لام او اثنا كجندات  
او ذكور او اثنا كاخوة واخوات لام \* كالمصبة \* لاستوائهم في موجب  
الارث \* وكان \* المردود عليه \* صنفين فاكثر \* ولا يتجاوز

ثلاثة لانهم ان جاوزوا الثلاثة لم يكن في المسألة رد بل تكون مسترفة  
 اوزائدة فاعرف اولا اصل مسألة قطع النظر عن الرد ولا يكون الا  
 ستة كما سيأتي \* فاذا اصلها \* جمعت فروضهم \* اي سهام من برد عليه  
 \* من اصل \* لك \* المسألة لتلك القروض فالجتمع منها اصل المسألة  
 الرد واسقط الباقي \* ثم اقسما بينهم \* فان اتقى الكسر صحت من ذلك  
 الاصل والا فاضرب جزء السهم في مسألة الرد وهي عدد السهام الماخوذة  
 من الستة في الصلة لان العدد المأخوذ منها صار اصل مسألة لتهم كما صارت  
 السهام في المسألة العائلة اصلا يضرب فيه جزء السهم وما بلغ بضرب  
 جزء السهم في العدد المأخوذ هو الذي نصح منه \* وجميع مسائل الرد التي  
 ليس فيها احد الزوجين \* بتقدير عدم الرد لا تكون الا \* من ستة \*  
 لان اصلي اثنين وثلاثة لا يجتمع فيها اكثر من صنفين والقروض الواقعة  
 فيها نصف ونصف وثلاث وثلاثان وهما مستغرقان \* ولان اصول اربعة وثمانية  
 واثني عشر واربعة وعشرين لا بد فيها من احد الزوجين وفرض المسألة  
 خلافه \* ولا يتصور الرد في الاصلين المختلف فيها لوجود العاصب فيها ولان  
 القروض كلها موجودة في الستة الا الربع والثلث ولا يكونان غير الزوجين  
 وليس امن اهل الرد \* فانحصر الرد على الصنفين وعلى الثلاثة في اصل ستة  
 واقه اعلم \* مثال \* ام واخ لا اصلها \* بتقدير عدم الرد \* من ستة لأم \*  
 منها \* ثلث سهمان وللأخ \* الأم \* سدس سهم فالجتمع \* ثلث منها \* ثلاثة  
 والباقي ثلاثة فاسقطها \* عملا بالقاعدة \* ترجع مسألة الرد من ثلاثة \* مثال  
 اخربنت وبنت ابن وام اصلها بتقدير عدم الرد من ستة للبنت نصف ثلاثة

ولبت الابن سدس واحد واللام كذلك واحد فمجموع السهام المأخوذة  
 منها خمسة فاجعلها اصل مسألة الرد واقطع النظر عن الباقي وهو الواحد ففي  
 هذين المتالين صحت المسئلة من اصلها \* ومثال ما وقع فيه الانكسار ولا يقع  
 على اكثر من صنفين للاستقرار جده ثان وابع لام اصل مسألة الرد اثنتان  
 وتصح من اربعة كما هو واضح \* جده ثان وثلاثة اخوة لام اصل مسألة  
 الرد ثلاثة والانكسار واقع فيها على فريقين وبين رؤوس كل منها وسهامه  
 تبين فنضرب الرؤوس في الرؤوس تحصل ستة تضرب في اصل مسألة  
 الرد ثلاثة ونصح من ثمانية عشر لكل جده ثلاثة ولكل اخ لام اربعة \* ثم  
 ذكر المؤلف رحمه الله القسم الثاني من مسائل الرد وهو ما اذا كان في  
 المسألة احد الزوجين قال رحمه الله \* واذا كان في الورثة احد الزوجين \*  
 استدل بفرضه فقط وهو ما انصف اوربع او ثلث \* فنحذله فرضه من مخرج  
 الزوجية وهو واحد من اثنين او اربعة او ثمانية واقسم الباقي \* بعد فرض  
 الزوجية وهو اما واحد او ثلاثة او سبعة \* على مسألة اهل الرد فان  
 كان \* من يرد عليه \* شخصاً واحداً او صنفاً واحداً \* سواء انقسم عليه  
 الباقي ام لم ينقسم \* فأصل مسألة الرد مخرج فرض الزوجية \* كزوج  
 وام وكزوجة وام وكزوجة وبنت \* اصل الاولى اثنان والثانية اربعة  
 والثالثة ثمانية وكزوج وثلاث بنات او زوجة وسبع بنات الاولى من  
 اربعة والثانية من ثمانية وكلها تصح من اصلها لانقسام الباقي بعد فرض الزوجية  
 في الكل على مستحقه \* وان لم ينقسم الباقي بعد فرض الزوجية على رؤوس  
 النصف فتحتاج الى التصحيح كزوجة وثلاث بنات او احدى وعشرين بنتاً

اصلها ثلثة للزوجة سهم والباقي سبعة اسهم على ثلاث بنات تباينهن او على  
 احدى وعشرين بنتا توافق عدد من السبع وهو ثلاثة هي جزء سهمها  
 على التقديرين اضربها في اصلها تصح من اربعة وعشرين للزوجة ثلاثة  
 ولكل بنت سبعة اسهم او سهر وكذا لو تعدت الزوجات فصح المسألة كما سبق  
 وان كان من يرد عليه مع احد الزوجين اكثر من صنف بان  
 كان صنفين او ثلاثة ولا يتجاوزها كما مر فابرض على مسالته اي مسألة  
 الرد بقطع النظر عن الزوجية وهي اما اثنان او ثلاثة او اربعة او خمسة  
 الباقي من مخرج فرض الزوجية فان تقدم على من يرد عليه  
 بان كان مماثل لمدده فمخرج فرض الزوجية اصل مسألة الرد ايضا  
 ولا حاجة الى عمل في ذلك وهذا انما يكون في مسألة واحدة وهي ما اذا  
 كان مع الزوجة من اهل الرد من فرضه ثلث ويسد فقط مثال  
 لذلك زوجة وام وولداها مسألة الزوجية من اربعة للزوجة سهم  
 والباقي ثلاثة منقصة على مسألة الرد للام سهم وولديها سهمان وكام  
 وولدها اذ هي من اربعة بذلك والفرض فيها سدس وثلث فقط ثم انه قد  
 ينقسم على الاصناف ولا ينقسم ما اصاب كل صنف عليه كما لو تعدت الزوجات  
 او كان مع الزوجة ولدي ام وجدتين فينبذ تحتاج الى الضرب والتصحيح  
 كما تقدم في بابها وان لم يقسم الباقي مد فرض الزوجية على مسألة الرد ضربت  
 مسألة الرد جميعها اذ لا تنافي فيها الموافقة في اصل مسألة الزوجية  
 فابلاغ فهو اصل المسألة الجامعة لثاني الرد والزوجية صفتان في ام لا تزوج  
 وجدة واخلام مخرج فرض الزوج اثنان له نصفها سهم ويبقى لاهل الرد سهم

ومسألة منهم من اثنين ايضا والواحد لا ينقسم عليهما فاضربهما في مخرج فرض  
 الزوج يخرج اربعة هي اصل المسألة \* ولو كان مكان الزوج زوجة مع الجدة  
 والاخ من الام كان اصلها ثمانية لانها الحاصلة من ضرب مسألة الرد في مخرج  
 فرض الزوجة ولو كان مكان الجدة اخت لابيها مع الزوجة والاخ من  
 الام كان اصلها ستة عشر لانها الحاصلة من ضرب الاربعة مسألة الرد في الاربعة  
 مخرج فرض الزوجة \* وان كان مع الزوجة بنت وبنت ابن فقط كان اصلها  
 اثنين وثلاثين لانها الحاصلة من ضرب الاربعة مسألة الرد في الثمانية مخرج  
 فرض الزوجة \* وبعد التاصيل فكل من له شيء من مسألة الرد اخذه مضروبا  
 في الباقي من مخرج فرض احد الزوجين لان حق كل من يرد عليه انما هو في  
 الباقي بعد اخذ من لا يرد عليه فرضه من مخرجه \* ومن له شيء من مخرج فرض  
 الزوجية اخذه مضروبا في مسألة الرد \* مثال ذلك اربع زوجات وبنت  
 وسبع بنات ابن \* اصل مسألة الرد المقطعة من الستة اربعة والسبعة الباقية بعد  
 فرض الزوجات ثمانية الاربعة فاضرب الاربعة في الثمانية مخرج فرض  
 الزوجية يحصل اثنان وثلاثون هو اصل المسألة الجامعة لمن يرد عليه ومن  
 لا يرد عليه \* فلزوجات من الثمانية واحد مضروب في الاربعة مسألة اهل  
 الرد باربعة لكل واحدة واحد \* والبنات من مسألة الرد ثلاثة اضربها في  
 السبعة الباقية من مخرج الثمن يحصل لها واحد وعشرون \* وبنات الابن  
 من مسألة الرد واحد اضربه في السبعة الباقية من مخرج الثمن يحصل سبعة لكل  
 واحدة سهم \* هذا كله اذا لم يحصل كسر فان انكسر على احاد بعض الفرق  
 اوعلى الجميع فصح كاسر \* وهذا هو الطريق المشهور في تاصيل مسائل

الرد \* وهناك طرق اخر كطريق الاربعة المتناسبة والخطأ بين وما فوق  
 الكسر وفي استخراج الاصل بالاولين طول بلا فائدة \* اما ما فوق الكسر  
 فهي قرية المأخذ وهي ان تريد على مسألة من يرد عليه ما فوق فرض الزوج  
 او الزوجة منها لفرض الزوجة فزد للنصف مثلاً للربع ثلثاً وللثمن سبعا \*  
 فلو كانت الورثة جدة وولد ام وزوجا فمسألة اهل الرد من اثنين زد عليها  
 ما فوق فرض الزوج وهو مثلها تصير اربعة وهي اصل المسألة \* للزوج  
 منها اثنان وللجدة واحد فرضا وداو للام كذلك \* واد اوقع كسراً بسط  
 الكل من جنس الكسر وهو هنا مائت اوسبع فقط \* وطريق البسط هو ان  
 تضرب الصحيح في مخرج الكسر يحصل بسطه من نوع ذلك الكسر ثم زد  
 عليه بسط الكسر يحصل بسط الجميع وهو اصل المسألة الجامعة لم يرد عليه  
 ومن لا يرد عليه \* مثال ذلك ام وبنت وزوج مسألة اهل الرد من اربعة  
 زد عليها الربع الزوج ثلثها تصير خمسة وثلثا \* ابسط الكل اثلاثا يكن ستة  
 عشر هي اصلها ومنه تصح \* للام منها ثلاثة فرضا وداو لبنت تسعة كذلك والزوج  
 الربع اربعة \* واذا كان بدل الزوج زوجة مع الام والبنت فزد على مسألة هل يرد  
 لثن الزوج سبعا تصير اربعة واربعة اسباع سهم ابسط لكل اسباع ثنين  
 و ثلاثين هي اصلها ومنها تصح \* للام منها سبعة فرضا وداو لبنت واحد وعشرون  
 فرضا وداو للزوجة ثمن اربعة \* وقس على هذه الاشياء ما عداها وبنها \*  
 وقد نقل المؤلف رحمه الله هنا عن الشنشوري جملة ذكر فيها اصول مسائل الرد  
 وامتثلها قال \* قال الشنشوري \* رحمه الله في شرحه على منظومة الرحبية  
 \* فاصول مسائل الرد سواء كان فيها احد الزوجين ام لاثنية اصول \*

احدها **انسان** وهذا الاصل مما يمكن فيه وجود احد الزوجين وعدمه  
**موجدة** وان لام **اصل** مسائلها **انسان** عدد فرضيهما من الستة التي هي مسألة  
 فرضيهما **البدة** واحد فرضا ورد اولالاخ للام كذلك \* وهذا امثال لما ليس  
 فيه احد الزوجين **زوج** وام **اصل** مسألة الرد **انسان** مخرج فرض  
 الزوجية لكون من ير عليه واحد **الزوج** واحد وللأم واحد \* وهذا  
 امثال لما فيه احد الزوجين **زوج** **ثاني** **ثلاثة** وهذا الاصل مما لا يمكن  
 فيه وجود احد الزوجين **كام** ولدتها **اصل** مسألة الرد **ثلاثة** عدد فرضيهما  
 من اصل مسألة تلك الفروض وهي الستة فللام واحد فرضا ورد اولولديها  
**انسان** كذلك **زوج** **ثاني** **اربعة** وهذا الاصل مما يمكن فيه وجود احد  
 الزوجين وعدمه **كنت** وام **اصل** مسألة الرد **اربعة** عدد فرضيهما  
 من مسألة تلك الفروض وهي الستة **البنت** **ثلاثة** فرضا ورد اوللام واحد  
 كذلك \* وهذا امثال لما ليس فيه احد الزوجين **زوج** **زوج** وام ولدتها  
**اصل** مسألة الرد **اربعة** مخرج فرض الزوجية لا تقسم الباقي بعد فرض الزوجية  
 على اهل الرد **زوج** **واحد** وللأم واحد فرضا ورد لكل من ولدتها  
 واحد كذلك وهذا **ابنة** احد الزوجين **زوج** **اربعة** **خمس** وهذا  
 الاصل مما لا يمكن فيه وجود احد الزوجين **كام** وشقيقة **اولاب** اصل  
 مسألة الرد **خمس** عدد فرضيهما من اصل تلك المسألة لذلك الفروض وهي  
 الستة فللام **انسان** فرضا ورد اوللشقيقة والى اللاب **ثلاثة** كذلك والجمع  
**خمس** **زوج** **خامس** **ثلاثة** **ابنة** وهذا الاصل وما بعده لا يمكن خلوا المسألة  
 فيها عن احد الزوجين **زوج** **زوج** **بنت** **اصل** مسألة الرد **ثمانية** مخرج

فرض الزوجة لان من يرد عليه شخص واحد فللزوجة واحد وللبنت سبعة  
 فرضاورد الزوج سادسها ستة عشر زوجة وشقيقة واخت لاب  
 الاصل ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة الردي مخرج فرض الزوجة اربعة  
 لمباينة الباقي بعد فرض الزوجة وهو الاثنا عشر الردي فللزوجة اربعة وللشقيقة  
 تسعة فرضاورد اولي من الاب ثلاثة كذلك سابعها اثنان وثلاثون  
 كزوجة وبنت وبنت ابن الاصل اثنان وثلاثون حاصلة من ضرب اربعة  
 مسألة الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجة لمباينة الباقي وهو سبعة لمسألة الرد هي  
 الاربعة فللزوجة اربعة وللبنت واحد وعشرون فرضاورد اولي ابنت الابن  
 سبعة كذلك ثمانية اربعون كزوجة وبنت وبنت ابن وجدة  
 اصهار اربعون حاصلة من ضرب خمسة مسألة الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجة  
 لمباينة الباقي وهو سبعة لمسألة الرد هي الخمسة فللزوجة خمسة وللبنت واحد  
 وعشرون فرضاورد اولي ابنت الابن سبعة فرضاورد اولي ابنة كذاك فهذه هي  
 اصول مسائل الرد تفرد المسائل التي ليس فيها احد الزوجين باصلين منها  
 وهما الثلاثة والخمسة وتفرد الاربعة لا خيرة اي اثنائية والسنة عشرو الاثنان  
 والثلاثون والاربعون باجتماع احد الزوجين مع من يريد عليه واثنان منهما يمكن  
 وجود احد الزوجين وعدمه فيها وهما الاثنان والاربعة والله اعلم

\* ثمة \* قد علمت مما سبق في لمواضع من مذهب الحنابلة توريث بعض  
 بحسب ما فيه من الحرية وهم ايضا في الرد عليه تفصيل قولوا يرد على كل  
 وارث بمضه حر عصبة كان او ذا فرض انما يجب من التركة بقدر  
 حريته من نفسه لكن ايها العصبة وذو القربى استكمل الرد زيد من



فقد حرته من نفسه منع من الزيادة على قدر حرته من نفسه ود على غيره  
ان امكن بان كان هناك من لم يصبه بقدر حرته من المال \* والابان لم يكن  
ذلك فليست المال \* فليست نصفها حر النصف بالفرض والرد ولا ين  
مكنها النصف ايضا بالعصوبة والباقي في الصورتين لذوي الرحم ان كانوا  
والا فهو ايت المال \* وبنت وجدة نصفهما حر المال بينهما نصفين بالفرض  
وارد ولا يرد في هذه الصورة وشبهها على قدر فرضها لئلا ياخذ من نصفه  
حر فوق نصف التركة وهو موع والله اعلم \*

باب اي هذا باب في حكم توريث ذوي الارحام  
الارحام جمع رحم وهو في الاصل موضع تكوين الولد ثم سميت به القرابة \* وعلى  
كلامين يجوز التذكير والتأنيث \* وقيل تذكيره في القرابة اكثر افاده  
في المصاح \* وهو لغة مبرم واصطلاحاً \* كل قريب \* هذا كالجنس  
داخل فيه صحب القروس والمصبات \* غير من تقدم من المجمع على توريثهم \*  
خرج ذوو القربى والمصبات السابق ذكرهم ومن فيه للبيان \* وقد انتشر  
الخلاف بين الصحابة ومن بعدهم رضي الله عنهم في اراهم فقد روي عن  
عمرو بن لبيد \* مسعود بن عبيدة ومعاذ بن جبل وابي الدرداء وابي  
عمر بن لبيد \* في رواية عنه رضي الله عنهم اجمعين توريثهم عند عدم العصبية  
وبه يروي مروان بن معاوية \* وبه قال شريح وعمر بن عبد العزيز  
وعندهم وحدهم \* وعقبة بن سيرين ومجاهد ومسروق رحمهم الله \*  
وزهد بن لبيد \* لان ابو حنيفة واحمد رحمهما الله تعالى مطلقا والامام  
شافعي رحمه الله \* لا يستعمل المال وهو ايضا معتمد المالكية على ما نقله

الخطاب كما مر في الرد \* وكان زهد بين ثابت رضي الله عنه لا يورثهم  
 ويعمل المال أو الباقي ليست المال وبه قال سعيد بن المسيب وسعيد  
 ابن جبير وهو أحد قولى المالكية \* واحتج المورثون من الكتاب بقوله تعالى  
 وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله إذ معناه كما مر في الرد  
 بعضهم أولى بميراث بعض فيما كتب الله وحكم به لأن هذه الآية  
 نسخت التوارث بالموالات والمواخاة كما كان عند قديمنا عليه السلام المديته \*  
 ومن السنة ما رواه أحمد وحسنه الترمذي أن رجلا رمى سهما إلى سهل بن  
 حنيف الأنصاري فقتله ولم يكن له وارث إلا أخاه فكتب في ذلك أبو عبيدة  
 إلى عمر رضي الله عنه فاجابته بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال الله ورسوله أولى  
 من لامولى له والخال وارث من لا وارث له وما أخرجه أبو داود عن المقداد  
 رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال الخال وارث من لا وارث له  
 يعقل عنه ويرثه \* وما أخرجه أيضا أنه لما مات ثابت بن الدحداح قال  
 عليه السلام لقيس بن عاصم هل تعرفون له نسباً فيكم فقال أنه كان فينا غربياً  
 ولا نعرف له إلا ابن اخته هو أبو لابة بن المنذر فجعل صلى الله عليه وسلم  
 ميراثه له \* ولأن ذالرحم ساوى الأس في الإسلام وزاد عليهم بالتقربة  
 إلى الميت فكان أولى بالميراث من بقية الأس \* ولأنه أيضاً كان في الحياة  
 أحق بصلته وصدقته وصيته بعد الموت فيكون أولى بميراثه \* واحتج  
 النافون لتوريث ذوى الأرحام بأن الله تعالى ذكر في آيات الموارث  
 نصيب ذوى القروض والعصبات ولم يذكر لذوى الأرحام شيئاً ولو كان  
 لهم حق لبيته وما كان ربك نسياً \* ويخاروا به مرة أن النبي صلى الله

عليه وسلم سئل عن ميراث العمة والحالة فقال حتى ياتي جبريل ثم قال اين سائل  
 ميراث العمة والحالة فاتي رجل فقال عليه السلام اخبرني ان لاشي لهما ولكل  
 من الفتيين اجوبة عما احتج به الآخرون والكل مذكور في المطولات \* وم  
 احد عشر صنفا \* وبعضهم عدم عشرة وبعضهم اربعة عشر والمقصود  
 لا يختلف ولا ترتيب بينهم وانما الترتيب اللازم في جعلهم اربعة اصناف  
 كما سيأتي عند اهل القرابة \* وعلى عدم احد عشر فالاول الجدة الساقطة  
 وهو المدلى بانثي كابي ام والجدة الساقطة وهي كل جدة ادلت باب بين امين  
 اجماعا وكل جدة ادلت باب اعلى من ابي الميت عند المالكية وباب اعلى من الجد  
 ابي الاب عند الحنابلة \* وهاتان الجدتان عندنا من ذوات القرض كما مر  
 فقولاه صنف \* الثاني اولاد البنات وبنات الابن وقد علم ان الولد يشمل  
 الذكر والانثى \* الثالث بنات الاخوة لابوين اولاب اولام \* الرابع اولاد  
 الاخوة لابوين اولاب ولام ذكور اكانوا او اناثا \* الخامس بنو الاخوة  
 للام وبناتهم الدخلات ايضا بنات الاخ كأمهم \* السادس من العم للام وهو  
 اخو الاب او الجد لاب لامه وان علا \* السابع بنات العم شقيقا واولاب اولام \*  
 الثامن العمات من كل جهة سواء كن عمات الميت ام عمات ابيه ام عمات جده \* التاسع  
 والعاشر الاخوال والخالات اى اخوة الام واخواتها سواء كانوا اشقاء او  
 لاب اولاء وكذا الخوال الام وخالاتها واخوال الاب وخالاته واخوال  
 الجد وخالاته \* الحادي عشر المدلون بالمذكورين من الاصناف كاولاد  
 العم لأمهم وان سفنوا واولاد العمات وان بعدوا واولاد الاخوال والخالات  
 ون تشرو \* والمراد بالمدلون بما عدا الصنف الاول وهم الاجداد

والجدات الساقطون لان المدلين بهم تكوالة ابوى الميت لاب وعمومة امه  
كذلك داخلين في الاصناف السابقة فليسوا من الصنف الحادى عشر وفي  
تليل التحفة والنهاية لاستثناء الصنف الاول من المدلى بهم يكون الام تدلى  
به وهي ذات فرض اشكال لم ار من نبه عليه قال المؤلف رحمه الله  
وترجع الاصناف المذكورة بالاختصار الى اربعة اصناف لا ترتيب  
بينها كما علمت عندنا ولا عند الخبالة لكن عند اهل القرابة يجب الاول  
الثاني والثالث الثالث والرابع كالمصبات على خلاف في الترتيب  
ايضا عندهم لكن معتمد فيه ما ذكره هنا الاول من يتنى الى الميت وهم  
اولاد البنات وان نزلوا ذكورا كانوا اواناثا واولاد بنات الابن  
وان نزلوا كذلك وينزلون عندنا منزلة البنات وبنات الابن الثاني  
من يتنى اليهم الميت وهم الاجداد والجدات الساقطون وان علوا  
كالجد ابى ام الميت واهل الثالث من يتنى الى ابوى الميت وهم اولاد  
الاخوات وان سفلوا ذكورا كانوا اواناثا سواء كانت الاخوات لاب وام  
اولاد فقط اولاد فقط وبنات الاخوة اشقاه كانوا اولاد  
ولا كذلك من يدلى بهم اى بالمدكورين جميعا وان نزلوا الرابع  
من يتنى الى اجداد الميت وجداته وهم العمومة نلام وانعام مطلقا والحوالة  
مطلقا ذكور كانوا اواناثا اشقاه اولاد اولاد وان تباعدوا  
الميت واولادهم اى اولاد جميع اهل الصنف وان نزلوا فهؤلاء  
الاصناف الاربعة هم ذوالارحام ولا خلاف عندهم ودرث ذوى  
الارحام ان من انفرد من ابي لبعضية لا ينية هؤلاء لاصف ذكر

كان او اقل **﴿** حاز جميع المال **﴾** قبل بالتعصيب كما هو الظاهر في حالة  
الانفراد وقيل بالقرض كما يظهر ايضا في بعض الامثلة الآتية **﴿** وانما يظهر  
الخلاف **﴿** بين مورثيهم **﴾** عند الاجتماع **﴿** فاذا اجتمع منهم نوعان فاكثر  
فاهل التنزيل يعملون كل شخص من ذوى الارحام منزلة من يدلى به كما  
سبأني **﴿** واهل القرابة يقدمون الاقرب فالاقرب الى الميت على ما ياتي  
**﴿** وفي ذلك **﴿** اى كيفية توريث ذوى الارحام **﴿** مذاهب **﴿** مذهب  
اهل التنزيل وسبأني يانه مفصلا **﴿** ومذهب اهل القرابة وهو توريث  
الاقرب فالاقرب كالعصبات وهو مذهب الحنفية وبه قطع المتولي والبقوى  
من الشافعية وسبأني فيه بعض يان **﴿** ومذهب اهل الرحم وهو مجور  
والحكم عندهم التسوية بين ذوى الارحام ولا فرق عندهم بين القريب  
والبعيد والذكور والانثى **﴿** فذا وجد مثلاً بنت بنت وبنت خال فالمسال  
بينها بالسوية عندهم **﴿** ولاصح منها عندنا **﴿** معاشر الشافعية  
وعند الحابلة وكذا عند المالكية حيث ورثوا ذوى الارحام كما نقله  
الخطاب **﴿** مذهب اهل التنزيل **﴿** لانه الاقرب على الاصول  
ولان القائلين به من الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم اكثر  
ونشرح كلام المؤلف في مذهب اهل التنزيل ثم نذكر طرفا من مذهب اهل  
القرابة ان شاء الله تعالى **﴿** قوله رحمه الله **﴿** وبخاضل انه يترك كل منهم منزلة  
من يدلى به **﴿** بسببه الارث لا لحجب احد الزوجين نقصانا **﴿** وهو  
اى المدلى به **﴿** ولورث بالقرض والتعصيب مما دلى ذوى الارحام **﴿**  
فينزل كل فرع مرة صبه واوراثه وان كان فرع في الولادة **﴿** وينزل

اصله منزلة اصله وهكذا ادرجة بعد درجته الى ان تصل الى دارث \* وحينئذ  
 فيعطى نصيب كل وارث بفرض او تنصيب من ادلى به فان ادلى بما يصعب اخذه  
 عصبوبة وان ادلى بذي فرض اخذه فرضا وادان لم يستغرق ومن كان محبوبا  
 لم يعط شيئا كما سباني \* ولما كان هذا التنزيل غير مطرد استثنى المؤلف رحمه الله  
 من خرج عن ذلك الضابط بقوله \* الا الاخوان والحالات فنزلة الام \*  
 ينزلون \* لان منزلة من ادلوا به وهم الاجداد والجدات للام \* والا الاعمام  
 للام والعلمات \* مطلقا وبنات الاعمام \* منزلة الاب \* ينزلون \*  
 لان منزلة من ادلوا به وهم الاجداد ايضا \* واخوان الام وخالاتها ينزلون  
 منزلة الجدة ام الام \* واعمامها وعلماتها منزلة الجد ابي الاب \* واخوان الاب  
 وخالاته منزلة الجدة ام الاب التي هي اختهم \* واعمامه وعلماته منزلة الجد الذي  
 هو اخوهم وهو ابو الاب \* وعلى هذا القياس يجعل كل خال وخالة بمنزلة  
 الجدة التي هي اختها وكل عم وعمة بمنزلة الجد الذي هو اخوها كذا في الروض  
 والفتح والترتيب وشرحه \* واولاد الاخوان والحالات والاعمام للام  
 والعلمات وبنات الاعمام كابنائهم وامهاتهم اقراء او اجتمع \* فينزل اولاد  
 الخال الشقيق منزلة الخال الشقيق واولاد الخال لاب منزلة الخال لاب \* وعلى  
 هذا القياس في الباقي فما ثبت للام من كل ائمال وتث او سدس ثبت لـ اخوان  
 والحالات وما ثبت لاب من كل اوباق او سدس ثبت لمن نزل منزله  
 كذلك \* وقبل نزل امات منزلة العم الشقيق \* وقبل نزل كل عمة منزلة العم  
 المساوي \* وحينئذ فمن سبق \* من ذوى الارحام مفرد كان او متعددا  
 \* الى وارث قدم \* عندنا \* مصدا \* خدوا \* تعد صفهم وجوبه

ام لا وسواء قربت در جنة الميت ام بعدت \* واخذ المال \* او ما بقي  
 بعد فرض الزوجة كافي بنت بنت بنت وبنت بنت ابن ابن \* المال عندنا  
 للثانية لسبقها الى الوارث وان كانت الاولى اقرب الى الميت \* وما في فتاوى  
 العلامة ابن حجر من جعله ابن الخالة مساويا بالخال فيه نظر والله اعلم \* اما عند الحنابلة  
 فيقدم الاسبق الى الوارث بالارث ان كانا من جهة واحدة وسيأتي بيان الجهات  
 والافقتان بحسب قاعدة التنزيل وعند اهل القراة يقدم ولد الوارث كذلك  
 ان استويا قربا الى الميت وكانا من صنف واحد (نبيه) اما الاصناف المتبعة  
 للترتيب عند اهل القراة فقد مترك بيانها واما الجهات المتبعة عند الحنابلة فثلاث  
 على الاصح عندهم \* احدها بنوة ويدخل فيها اولاد البنات واولاد  
 بنات الابن وان نزلوا \* والثانية ابوة ويدخل فيها فروع الاب في الورثة  
 من الاجداد والجندات السواقط وبنات الاخوة واولاد الاخوات وبنات  
 الاعمام وعمات واولادهن وعمات الاب وعمات الجد وان علا واولادهن  
 والثالثة امومة ويدخل فيها فروع الام في الورثة من الاخوال  
 والخالات واعمام الام واعمام ابنتها واما وعمات الام وعمات ابنتها واما  
 واخوال لام وخالات ابنتها واما وخالات الام وخالات ابنتها واما واولاد  
 واولاد الام وفروعهم كذلك وليس لهم جهة اخوة ولا عمومة على المذهب  
 ودرتيب في الارث بهذه الجهات عندهم وانما اذا اتحدت الجهة وكان  
 بعضهم سبق في الوارث من بعض قدم بالارث كما مر \* ولتمثل مثلا لا يظهره  
 تر خلاف يسار بين خنبله والحنفية \* وهو ما لو خلف بنت بنت بنت  
 بنت ح ميرة \* فلا ولي بعدنا وعند الحنابلة بمنزلة البنت والثانية بمنزلة

الاخ لكن الثانية اسبق الى الوارث فالمال كله لما عندنا لذلك \* وعند  
 الخبالة المال بينهما انصافا لا اختلاف الجهة فلا يعتبر السبق حيث لان جهة  
 الاولى البنوة وجهة الثانية الابوة \* وعند الحنفية المال كله للاولى وان  
 بدت لانها من الصنف الاول وهو عندكم يحجب من بعده

\* تبييه \* ذكر الشنشورى في شرح الترتيب ان الحال مقدم على جميع  
 ذوى الارحام عند الخبالة وتبعه في ذلك السبتي في شرح الرحية والمولف  
 في اختصار تحقيق المرام \* وقد تتبع كثيرا من كتب الخبالة كالا فناع  
 ودليل الطالب وشرحه نيل المأرب وشرح البرهانية وشرح الزاد  
 وغيره فلم ارفها الا ان الحال ينزل منزل منزلة الام \* وعليه فروع القروع  
 في التمثيل والقسمة فليبحث عن ذلك فاعلمه سهوا ولعل هناك نقلا لم نطلع  
 عليه والله اعلم \* رجعنا الى سياق كلام المؤلف قال **فان استووا** **فان استووا**  
 او استويا **في السبق الى الوارث** **كان الا الى ان يقول فان استووا في**  
**القرب الى الوارث** لانه لا بد في السبق من سابق ومسبوق ولا يلهو فيه  
 الاستواء **فان كان الميت خلف من يدعون به** **اي خلف الورثة الذين**  
**يتسبون اليهم** **وقسم المال او الباقي بعد فرض الزوجية** **مطلقا عند**  
**اهل التنزيل** **وبقيد كونهم من صنف واحد مع استواء القرب الى الميت**  
**عند اهل القرابة** **وعلم من قوله** **او الباقي بعد فرض الزوجية** **انهم لا يدعون**  
**ضررا العول على احد الزوجين وان حصل بينهما عول فليسوا كل واحد**  
**من كل وجه** **بينهم** **ي بين من يدعونهم** **واقرد** **ضمير** **هو** **على**  
**من اولوا وجهه** **ثانيا** **ظرا الى** **لفظ** **هناك** **و** **الى** **معنى** **هنا** \* وذلك بان



يحصل نصيب كل واحد من الورثة لمن ادلى به لو كان هو الميت \* كما لو مات  
 من ولد بنت وعمه وخالة فبا تقاق اهل التنزيل تقدر ان الشخص مات عن  
 بنت واب وام فبمطى نصيب البنت لولدها وهو النصف ونصيب الاب للعممة وهو  
 الثلث ونصيب الام للخالة وهو السدس \* اما عند اهل القرابة فالمال كله لولد البنت  
 لانهم من الصنف الاول ولا شيء للعممة والخالة لانها من الرابع \* قال المؤلف رحمه الله  
 نقلا عن الوفاءى تقوية ما مر مع البسط للمقام \* قال الوفاءى \* يعنى العلامة  
 علي بن عبد البر الوفاءى الشافعى رحمه الله فى كتابه تحقيق المرام بشرح  
 نظم ذوى الارحام لشيخه العلامة احمد بن احمد السجاعي رحمه الله \* وبعد  
 هذا التنزيل لنا \* معا شر القائلين به اما الشافعية فطلقا واما الحنابلة  
 فحيث اتحدت الجملة \* انظار ثلاثة \* فنظر اولافى ذوى الارحام هل سبق  
 بعضهم الى الوارث او لا \* هذا هو النظر الاول وقدم بيان مقتضى  
 السابق وسبق له زيادة ايضا \* ثم ننظر \* حيث لاسبق الى الوارث  
 بين الورثة \* المندى بهم \* بمراتب الحجب \* اى وقد رالا استحقاق  
 بتقدير حياتهم \* وهذا هو النظر الثانى \* ثم ننظر \* اذالم يجب احد  
 الورثة الاخر \* بين ذوى الارحام بذلك ايضا \* اى بمراتب الحجب  
 وقد رالا استحقاق عصرية او فرضا \* وتوضيحه انه ان سبق بعض ذوى  
 الارحام الى الوارث \* ال فيه للجنس الشامل للواحد وغيره \* خص  
 بدال ان كان شخصا واحدا \* وهذا غير محتاج الى عمل \* فان كان هذا  
 البعض متعددا \* وكان الوارث الذى ادلى به متعدد كذلك ولم يكن  
 احد منهم محبوبا بالاخر \* قسم المال اولا بين الفرق المدلية بالورثة على

بحسب ما يأخذه الورثة المدلى بهم من تركة الميت عصوبة او فرضا وجعل  
 نصيب كل من الورثة للمدلين به ثم من انفرد بنصيب وارثه اخذه كله والا  
 فيقسم بينهم على حسب ما يأخذونه من تركة الوارث لو كان هو الميت  
 عصوبة وفرضا وحيا كما ستأتي امثلة الكل فيجب الحال الشقيق الحال  
 لاب قال في الروض وشرحه لانها اخوان للام المدلى بها والاخ الشقيق  
 يجب الاخ لاب ويجب ابو الام الحال لانها ينزلان منزلة الام وهما لها  
 اب واخ والاب يجب الاخ وهكذا تجب العمه بنت الاخ لتنزيل  
 العمه منزلة الاب وبنت الاخ منزلة الاخ والاب يجب الاخ \* وتجب  
 بنت العم الشقيق بنت العم ثلاب لانها ينزلان منزلة ابويهما والعم الشقيق  
 يجب العم للاب فلا يعطى فرع من حجب منهم بالآخر شيئا وان كانوا  
 يرثون وميراثهم كان بالمصوبة اقتسموا نصيبه للذكر مثل حظ  
 الانثيين على حكم ارث العصابات عندنا وكذلك عند الحنفية كما سيأتي اما  
 عند الحنابلة اذا ادلى جماعة من ذوى الارحام بوارث واحد واستوت منزلتهم  
 كالولادة واخوته يكون للذكر منهم نصيب نقي بالتقسيم بينهم يرثون بوجه مجرد  
 فسوا بين ذكورهم وانثيهم بواو كانوا يرثون بغير تقسيم قسموه على حسب  
 فروضهم منه وبها فكل حكمه ويستثنى من ذلك ما استثنى في  
 ذكرهما \* وعلى ما تقدم من التقرير فلا قرب لمورث يسقط لاهل  
 سواء اتحد صنفها او اختلف خلافا لحنفية كمرورهم بجهة في تحت  
 الجهة انتهى \* نقل عن الروض وشرحه \* ثم نقل مؤلف رحمه الله  
 ايضا في هذا المقام جملة من تفصول الشيخ العلامة تهاب الدين محمد بن هاشم

ومن شرحها للعلامة بدر الدين محمد بسط المارديني رحمه الله رعاية  
 للتقوية ايضا لما سبق مع زيادة الإيضاح بالبسط قال رحمه الله وقال  
 في الفصول وشرحها للبسط وبعد التنزيل على ما ذكرنا أي من جعل  
 كل ذي رحم منزلة من يدلي به من الورثة فننظر في الورثة المدلى بهم  
 لو قدر اجتماعهم ان كانوا يرثون كلهم ورت المدلون بهم كما مثلنا وكما  
 لو خاف ابا امه وتلاثة بنى اخوات متفرقات فكانه إذا نزلتهم منزلة  
 المدلين بهم خلف اما وثلاث اخوات متفرقات فلا بن الاخت الشقيقة  
 النصف فرض امه واكل واحد من الباقيين السدس اما ابوالام  
 ففرص بنته واما الاخران ففرضا اميها وتصح من اصلها ستة  
 لابن الشقيقة ثلاثة ولابن الاخت للاب واحد ولابن الاخت للام واحد  
 وللبعد ابني الام واحد وان تحجب بعضهم أي الورثة المدلى بهم بمضا  
 جرى الحكم كذلك في ذوى الارحام المدلين بالورثة المذكورين  
 فمن ادلى منهم بوارث ورث نصيب مورثه المدلى به ومن  
 ادلى بمحبوب حجب كما حجب مورثه المدلى به فلو خلف بنت بنت  
 وابن اح لام فكانه مات عن بنت واح لام فالمال كله لبنت البنت فرضا  
 ورد اكمه ولا شيء لان الاح من الام لان اباها محبوب بامها وكذلك  
 لو خلف ن بنت و اولاد اخوات متفرقات ونزلنا كلا منهم منزلة  
 من يدلي به فكانه خلف بنتا وثلاث اخوات متفرقات فازا قسمنا كان  
 لان ابنت النصف فرض امه ولا اولاد الشقيقة النصف الباقي  
 وهو لامهم . معصوبة مع ابنت . يتسمونه بحسب ميراثهم من امهم

ولا شيء لاولاد الاخت للام لسقوط امهم بالبنت ولا شيء لاولاد الاخت  
 للاب ايضا لسقوط امهم بالشقيقة مع البنت انتهى ما نقل عن الفصول  
 وشرحها فاذا علمت مما نقرر وتكرر ان من انقرض بوارث انقرض بنصيبه  
 كله والا ينقرض بالوارث بل كان معه من يشاركه في قسم النصيب بين  
 المدلين به على حسب ميراثهم منه لو كان ذلك الوارث الذي ادلوا به  
 هو الميت عصوبة وفرضها ينزل نصيب الوارث الى فروعه المتصلين  
 به اولا ويتسمونه على ما ذكرتم نصيب كل الى فروعه ويقسم كذلك  
 بطنا بعد بطن الى ان يصل الى ذى الرحم الحى ولكن يستثنى من  
 ذلك اى من كون ما يخص المدلى به من تركه الميت يقسم بين من ينزل  
 منزله على حسب ارضهم عصوبة وفرضها مسألتان وقد قدم المؤلف  
 الاشارة اليها المسألة الاولى ان اولاد ولد الام ينزلون منزلة ولد الام  
 ولكن يرثون نصيبه بالسوية ذكرهم كاتمام بلا تفضيل كاصولهم  
 هذا مع انالوقدر نانا ولد الام هو الميت وخلف اولاد اذكور او اناثا  
 يقسم ميراثهم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين لان الاولاد يعصب ذكرهم  
 انثاهم فللذكر مثل حظ الانثيين والمسألة الثانية في الاخوال  
 والحالات من الام ينزلون منزلة الام كما سبق ولكن يرثون  
 نصيبها ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين مع انه لا يحل  
 والشان لو ماتت الام وخلفتهم كانوا اخوتها وخواتها ولا تفضل  
 بينهم كما مر في باب \*

\* تنبيه وقع في التحفة والنهاية والمنفى تبع الشرح الروص في موضع ان

الاحوال من الام والحالات منها يرثون نصيبها بالسوية وهو مخالف للنقول  
 في الروضة وشرح الروض لشيخ الاسلام في موضع آخر وسائر كتب القرائض  
 من انهم يقتسمون نصيبها للذكر مثل حظ الانثيين فجاء من لا يسهونه عليه  
 ابن الجمال فيما كتب على المنهاج \* وحيث اطلقنا الكلام في تفصيل مذهب  
 اهل التنزيل فلذلك طرفا من احكام مذهب اهل القرابة كما وعدنا مع ما تيسر  
 من الامثلة للمذهبيين في خلال ذلك فنقول \* قد علمت مما تقدم ان المعتمد  
 المأخوذ به للفنوي عند الحنفية وهم اهل القرابة انهم يقدمون الصنف الاول  
 من ذوى الارحام ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع على ترتيب الاصناف السابق \*  
 وان كل صنف عند \* يجب ما بعده ولم بعد ذلك تفصيل في كيفية ميراث  
 كل صنف على حدته \* اما الصنف الاول وهم اولاد البنات وبنات الابن  
 ذكور وانثى وان تزوجوا ولا هم بالميراث اقربهم الى الميت كبت البنات فانها  
 اولى من بنت بنت الابن \* فان استووا في الدرجة فولد الوارث اولى من  
 وابد ذى الرحم فبنت بنت الابن اولى من ابن بنت بنت فان استووا كذلك  
 في الادلاء الى الوارث ورثوا جميعا وكيف يرثون فعند ابي يوسف  
 رحمه الله يعتبرون بانفسهم من غير نظر الى الوسائط فان كانوا ذكورا او  
 كانوا انثى سوي بينهم وان اختلفوا فلذلك مثل حظ الانثيين وبهذا يفتي  
 كثير من متأخريهم وعند محمد رحمه الله وهو المفتى به عند المتقدمين  
 يعتبر بان القروع كذلك ان اتفقت صفة لاصول ذكورة وانوثة  
 فلذلك مثل حظ الانثيين ايضا ويعتبر لاصول في كل بطن اختلفت فيه صفاتهم  
 ذكورة وانوثة ويعطى القروع ميراث لاصول فان كان اختلاف لاصول

في بطن واحد قسم المال بين بطن الاختلاف ويحصل كل ذكر بعدد اولاده  
الذين يقتسمون ميراثه ذكور او كل ابنتي بعدد اولادها الذين  
يقتسمون ميراثها اناثا ويقسم على الحاصلين من هذا التقدير للذكر مثل  
حظ الانثيين فلو ترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت فلي قول ابى يوسف للمال  
بينها للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار ابدانها وعند محمد يقسم المال بين اصول  
البطن الثاني وهما ابن البنت وبنت البنت لوقوع الاختلاف فيه ثلثاء  
لابن البنت وثلاثة لبنت البنت ثم تعطى حصة كل من فقرعه فيكون ابنت ابن  
البنت ثلثان نصيب ابيا ولا بن بنت البنت ثلث نصيب امه \* وان كان  
الاختلاف في اكثر من بطن قسم المال بين اهل بطون الاختلاف كما ذكرتم  
يجعل المذكور من ذلك البطن طائفة على حدة والاناث طائفة اخرى على  
حدة فما اصاب الذكور من اول بطن يجمع ويعطى لاولاده وهو يقسم على النحور  
المذكور في البطن الاول وما اصاب الاناث يعطى لاولادهن ويقسم على ذات  
النحور وهكذا \* الامثلة بنت بنت وبنت بنت ابن \* المال عند اهل التبريز  
ارباعا فوراورد \* وعند اهل القرية مال كنه لبنت بنت قريبى بنت \*  
بنت ابن بنت وبنت بنت ابن \* مال لكاتبه بالاتفاق ام عند ابن زين وعلان  
السبق الى الوارث هو المعتبر واما عند اهل القرية فلان سبق اليه عددهم معتبر  
عند استواء الدرجة \* بنت بنت وبن بنت من بنت خبرى \* قصدهم التبريز  
لبنت البنت المفردة نصف هو نصيب مهرها وبنت بنت الاخرى نصف  
كذلك هو نصيب امها يقسم بينهما الذكر مثل حظ الانثيين عند الشافعية ونحوه  
من ستة وبالسوية عند الحنابلة ونصيب من ربعة \* واهل القرية يقسم المال

بين الثلاثة للذكر مثل حظ الانثيين \* ابن بنت وبنت بنت وثلاث بنات  
 بنت اخرى \* فعند المزلين للابن الثالث نصيب امه والبنت المفردة الثلث  
 كذلك نصيب امها وللثلاث الباقي نصيب امهن اثلاثا فتصح من تسعة \* وعند  
 اهل القرابة المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين بنت بنت بنت بنت \* وبنت  
 بنت ابن بنت \* وابن ابن ابن بنت \* فعند المزلين المال بينهم اثلاثا وعند ابي  
 يوسف المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فتصح من اربعة \* وعند محمد يقسم  
 المال اولايين اعلى يطئ الاختلاف وفيه ابنا وبنت فكل واحد منهم يعد  
 واحد الا ان الفروع احاد فيكون المال بينهم على خمسة \* حصة البنت سهم  
 هو لبنت بنتها وحصة الذكرين اربعة تقسم على ولديها الاختلاف وهما ابن  
 وبنت واربعة على ثلاثة لانقسم فتضرب ثلاثة في خمسة تكون خمسة عشر \*  
 كان للبنت في نقصة لا ولي سهم فلها الاثلاثة وكان لكل واحد من الابنين  
 سهمان فتكون ستة ومجموع حصتي الابنين اثنا عشر تقسم بين ولديها للذكر مثل  
 حظ الانثيين \* فلبنت بنت بنت البنت ثلاثة من خمسة عشر وللأخرى اربعة من  
 خمسة عشر وللأبن الثمانية الباقية هو اما الصنف الثاني وهم الاجداد والجدات  
 الساقطون فالاولا هم بالميراث اقربهم \* فيقدم الاولام على ابي ام الاب \* فان استووا  
 في الدرجة ففي التقديم بالادلاء بالتوارث قولان اصحهما كما في رد المحتار وغيره ان  
 لا تقديم له وهي رواية الجوزجاني \* وحيث لم يقدم به او قدم به واستووا في الادلاء  
 ننظر \* فنحدد خبرهم بان كان الكل من جهة ابي الميت او كان الكل من جهة  
 الميت فلا ظهر له يحمل مثل المال لمن هو من جهة ابي الاب وثلاثة لمن هو من  
 جهة ام الاب \* وكذلك ان كانوا من جهة الام فثلثا المال لمن هو من جهة

ايها وثلثه لمن هو من جهة امها \* ثم ما اصاب كل فريق يجعل كانه كل التركة  
 وهكذا \* وان لم يتحدد حيرو قرايتهم بان كان بعضهم من جهة ابى الميت  
 وبعضهم من جهة امه جعل المال ابتداء اثلاثا وجعل كل قسم كانه كل  
 التركة واهل كل جهة كانهم كل الورثة ثم قسمة الثلثين على من هو من  
 جهة الاب للذكر مثل حظ الانثيين وعلى من هو من جهة الام كذلك  
 وهكذا \* الامثلة ام ابي ام وابو ام \* فعند المنزليين المال كله لابي ام الام  
 لقربه الى الوارث وعند اهل القرابة الاصغر رواية الجوزجاني وهي عدم  
 التقديم بالسبق الى الوارث وعليها فالثلثان لام ابي الام والثلث لابي ام الام  
 وعلى الرواية الاخرى فالمال لابي ام الام وفاقا للقرب الى الوارث \*  
 ابو ام و ابو ام اب \* فعند المنزليين المال بينهما نصفين كما يكون بين ام الام  
 وام الاب فرضا وردا والاصح عند اهل القرابة ان الثلث الاول  
 والثلثين للثاني وقس على هذه الامثلة غيرها \* واما الصنف الثالث وهم بنات  
 الاخوة مطلقا وبنو الاخوة للام واولاد الاخوات فاولاد بنات قريبه  
 الى الميت من اى جهة كن \* فبنت لاخت مطلقا ولى من ان بنت لاج  
 مطلقا فان استووا فى الدرجة فولد الوارث مقدم على وددى الرحم  
 فبنت ابن اخ لابوين مثلا ولى من ابن بنت لاج \* وان استووا فيه فعند  
 ابي يوسف رحمه الله يقدم الاقوى وهو من كث من لابوين ثم من كان  
 من الاب فقط ثم من كن من لاه \* فمن كن صبه خلا ولى من  
 كان اصله اخا اب لقوة \* ثم يوزن بغيره في حصول ومن سقط منه  
 عند الاجتماع ومن لا يسقط \* وعند محمد رحمه الله يقسم على بنى لاحوة



والاخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول \* قال السيد  
الجرجاني وهو الظاهر من قول ابي حنيفة رحمه الله فما اصاب كل فريق من  
الاصول يقسم بين فروعهم كما في الصنف الاول \* فلو ترك ثلاثة بنين وثلاث  
بنات لاهوات متفرقات فعند ابي يوسف المال كله لولدي الاخت الابوين  
لقوة القرابة \* وعند محمد رحمه الله ثلثاه لولدي الاخت الشقيقة لانه  
يعتبر عدد الفروع في الاصول فكان ولد بها اختان شقيقتان فلها الثلثان فرضها  
للكرم مثل حظ الانثيين وثانته لولدي الاخت للام لان ولد بها كاختين  
لام والثالث فرضها يقسم بين ولد بها بالسوية ولا شيء لولدي الاخت للاب  
لكونها محجوبة بالشقيقتين \* ولهم اذا تعددت البطون تفصيل في القسمة  
والنصحيح المذكور في مطولاتهم \* الامثلة ثلاث بنات اخوة متفرقين \* قال  
اهل التنزيل ومحمد بن اهل القرابة بنت الاخ من الام السدس والباقي  
بنت لام من الابوين عينا زاباياه \* وقال ابو يوسف المال كله  
بنت الاخ من الابوين باعتبار القوة \* ثلاثة بنين اخوات متفرقات فعند  
المنزليين ومحمد المال بينهم على خمسة كما يكون لامها تم بالقرض والرد \*  
وعند ابي يوسف المال كله لابن لاخت من الابوين \* ولو كان بدلهم ثلاث  
بنات اخوات متفرقات كانت القسمة كذلك عند الفريقين \*  
ومحمد بن ابي حنيفة الثلث لابن لاخت فعند اهل التنزيل المال بين  
مهمهم على خمسة بقرض والرد ثم نصيب لاخت للابوين ثلاثة  
واسمها الثلث \* وعند محمد بن ابي حنيفة ونصيب لاخت للاب واحد لولد بها  
ثلاث ونصيب لاخت الام واحد لولديها بالسوية بانفاق المنزليين \*

وعند أهل القرابة ما قدمناه قريبا وهوانا أبابوسف يجعل الكل  
لولدى الأخت من الأبوين \* ومحمد يجعل كان في المسئلة  
ست أخوات اعتبار العدد الفروع في الأصول فيكون للأخت للام تلك  
بتقديرها الخين وللأخت من الأبوين الثلثان بتقديرها الخين كذلك لخصه  
كل واحدة لولديها هذه بالتفضيل والآخرى بالسوية ولا شيء لولدى الأخت  
من الأب كما مر والتصحيح غير خاف \* وأما المصنف الرابع وهم الأعمام لام  
والعمات مطلقا والأخوال والحالات فالحكم فيهم أنهم إذا اجتمعوا وكان  
حيز قرابتهم متعديا بأن يكون الكل من جانب الأب كالأعمام لام والعمات  
أو يكون الكل من جانب الأم كالأخوال والحالات فلا قوى منهم  
بالقرابة أولى بإجماعهم \* فمن كان لاب وام أولى من كان لاب فقط \*  
وفرق بين أن يكون الأقوى ذكر أو أنثى فعمة لاب وام أولى منها لاب فقط  
وعمة لاب فقط أولى منها لام فقط ومن عم لام كذلك الأخوال  
والحالات وإن استوت قرابتهم فالذكر مثلي حظ الأنثيين كم وعمة كلهما  
لام أو خال وخالة كلاهما شقيق أو لاب أو لاه \* وإن كان حيز قرابتهم  
مختلفا بأن كان بعضهم من جانب الأب وبعضهم من جانب الأم كعمة وخالة مثلا  
اعتبار لقوة القرابة بل الثلثان لقرابة الأب فهو نصيبه وثالث قرابة الأم  
أذ هو نصيبها ثم ما أصاب كل فريق يقسم بينهم كما مر تحيز قرابتهم فيقدم  
الأقوى قرابة بالميراث \* الأمثلة ثلاث حالات متفرقة فعند مئزبين  
المال يبنهن على خمسة كما لو رتن من الأم \* وعند أهل القرابة للخدمة من  
الأبوين \* ثلاثة أخوال متفرقون فعند مئزبين من لام لاسدس

والباقى المال من الابوين \* وعند اهل القرابة كل المال للخال من الابوين \* ولو  
اجتمع الاخوال المتفرقون والحالات المتفرقات فعند المنزليين ثلث المال  
للخال والحالة من الام اثلاثا عندنا وانصافا عند الحنابلة وثلثا المال للخال  
والحالة من الابوين يقسم بينهما كذلك \* وقال اهل القرابة المال كله للخال  
والحالة من الابوين للذكر مثل حظ الانثيين \* ثلاثة اخوال متفرقون  
وثلاث عمت متفرقات \* فعند اهل التنزيل ثلث المال لقرابة الام يقسم بين  
الحال للابوين والحال من الام على سنة واحد للثاني والخمسة للاول وثالثا  
المال لقرابة الاب يقسم بين العمت على خمسة كما يرثن من الاب \* وعند اهل  
القرابة الثلثان للعمه من الابوين والثلث للخال من الابوين وقس على ذلك \*  
واما اولاد اهل الصنف الرابع فالحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول ان  
اولاهم بالميراث اقربهم الى الميت من اي جهة كان \* فان اسنوا في القرب  
وكان حيز قريبتهم متعدد لا قوى منهم اولى اجماعا \* فان اسنوا في القوة  
ايضا فاولد انصبه منهم اولى من ولد ذي الرحم كبنيت عم وابن عمه كلاهما  
لاب وام فالمال كله لبنيت العم لذلك \* وان استوا في القرب الى الميت  
ونكن اختلف حيز قريبتهم بان كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم  
من جانب الام فلا اعتبار لقوة القرابة هنا ولا لولادة الوارث \* بل الثلثان  
لبن يدلي بالاب وتعتبر فيهم قوة القرابة ايضا وولادة العصبه \* والثالث  
من يدلي بالام وتعتبر فيهم قوة القرابة ايضا \* ثم عند ابي يوسف رحمه الله  
ص. ب كل فريق يقسم على ابدان فروعهم مع اعتبار عدد الجهات  
في فروع \* عند محمد رحمه الله يقسم على اول بطل اختلاف مع اعتبار

عدد القروع والجهات في الاصول كما هو مذ بهما في الصنف الاول على  
 اسلف \* الامثلة ولد عمه وولد خالة فعند اهل التنزيل ثلثان لولد العمه  
 وثلث لولد الخالة وكذلك عند اهل القرابة \* ولد عمه وولد ولد خال فعند  
 اهل التنزيل الشافعية وعند اهل القرابة المال كله لولد العمه لقربه الى  
 الوارث والميت وعند الخنابلة لا يعتبر القرب لاختلاف الجهة فلولد العمه  
 الثلثان ولولد ولد الخال الثلث \* بنت عم وولد عمه كلاهما لابوين اولاب \*  
 المال كله لبنت العم فيها اتفاق المذهبين اما على التنزيل فلان السبق الى  
 الوارث هو المعتبر واما على القرابة فلان السبق كذلك معتبر عند اتحاد  
 الدرجة \* ويقاس على هذه الامثلة غيره \* ثم ينتقل هذا الحكم اعني حكم  
 اهل الصنف الرابع واولادهم بتفصيله الى جهة عمومة ابوي الميت وخواتمها  
 ثم الى اولادهم ثم الى عمومة ابوي كل من ابويه وخواتمها ثم الى اولادهم  
 وهكذا كما في المصبات واقه اعلم \* واعلم ايضا انه قد يجتمع في الشخص  
 الواحد من ذوى الارحام قرابتان بالرحمة كنكح ابن بنت زيد بنت  
 بته الاخرى فتلد ابنا فهو ابن ابن بنت زيد وبن بنت بته او ينكح خو  
 زيد لاه اخته لاييه فتلد ابنا فهو ابن اخي زيد لاه وبن خن لاييه \*  
 او ينكح خال زيد عمته فتلد ولد فهو ولد خال زيد وولد عمته \* فاد  
 كن ذلك فملتزمون يزنون وجوه القرابة على ما سبق فن سبق  
 بعضها الى وراث قدم به مصنف عند معاشر فقهاء وعند الخنابلة  
 كذلك ان استووا في الجهة كمر \* واقه استووا في قربان الوارث  
 فادروا وجوه ثم صدد وورثوه على ما يرضيه الحال \*

فيودون في الرحم بالجهنين لانه شخص له قرابات لا ترجيح بينها  
فورث بها كزوج هو ابن عم \* واما اهل القرابة فلم تفصل بينهم اختلاف  
حاصله ان كان تعدد القرابة في اولاد البنات وبنات الابن او في اولاد  
العمومة والخولة فالرواية الصحيحة عن ابي يوسف انه يعتبر الجهات في ابدان  
القروع \* لانه يقسم المال ابتداء على القروع ويعد ذا الجهة الواحدة واحدا  
وذا الجهتين اثنين كما مر \* ومحمد رحمه الله يعتبر الجهات في الاصول لانه  
كما مر يقسم المال على اول بطن اختلف ويجعل الاصول بعدد فروعهم \*  
فمن له فرع واحد عدة واحد او من له فرعان عدة اثنين ثم يجعل الذكور  
طائفة والانثى طائفة ويقسم بين اولاد كل فريق كذلك \* وان كان تعدد  
الجهات في اولاد الاخوات وبنات الاخوة فابويوسف رحمه الله يعتبر قوة  
القرابة كما مر بك \* ومحمد يقسم المال على الاصول الذين هم الاخوة  
والاخوات ويعتبر ميه عدد فروعهم كما مر ايضا والله اعلم \* الامثلة \*  
خلف ابن ابن بنت هو ابن بنت بنت اخرى ومع هذا الابن بنت بنت بنت  
هي اخته لأمه وهذه صورتها \*

ت	م	فعدنا ما شر الشافعية لا بن ابن البنت نصف
:	:	
:	:	وثلاث لان له جميع ما كان لام ابيه وهو النصف
بنت	بنت	وله ثلثا ما كان لام امه وهو ثلث المال * ولبنت
:	:	
بنت	بن	بنت البنت ثلث ما كان لام امها وهو سدس المال
:	:	
:	:	ونصح من ستة * وعند الخنابلة لابن ابن البنت
بنت	بن	بالجهتين ثلاثة ارباع المال لان له جميع ما كان

لجدته من ابيه وهو النصف وله نصف ما كان لجدته من امه وهو الربع  
 ولا خله من امه نصف ما كان لجدتها وهو الربع ونصف من اربعة \* وعند  
 ابي يوسف رحمه الله تصح من خمسة كان الميت ترك ابنتين وبنات اربعة للابن  
 وواحد للبنت \* وعند محمد رحمه الله يقسم المال على البطن الثاني لا نادر  
 بطن مختلف من الاصول وفيه ابن وبنت وهو يعتبر العدد في الاصول  
 من الفروع \* فاذا اعتبرت في البنت عدد فروعها صارت كبنيتين فاصلها من  
 اثنتين للابن سهم هولائه وللبنت سهم هولاءها \* وابنت وروسمها  
 ثلاثة والواحد يابنها فاضرب الثلاثة في اصلها تصح من ستة \* والاصل  
 من جهة ابيه ثلاثة ومن جهة امه اثنان وله خمسة وللبنت من جهة امه فقط  
 واحد \* وله خلف بنتي احتلام احدهما بنت اح لاب وبنت اخت شقيقة \*  
 فعند اهل النزول اصل المسألة من ستة بنت شقيقة نصف ثلاثة  
 نصيب اما ولنت الاخ من الاب اثنان نصيب ابها وبنتي الاخت  
 من الالة السدس وحده نصيب امه ونصف من اثني عشر \* است  
 الشقيقة نصف ستة \* وبنت قرين مسعدة من حرة \* ووحده  
 من جهة امه \* وابنت الاخت من الام فقط سهم وحده \* عند أبي يوسف  
 رحمه الله المال كله لبنت الشقيقة كقوم قوي في قرينة وعند محمد رحمه الله  
 اصل المسألة من ستة ومنها تصح ابنت شقيقة نصف الالة وبنتي  
 بنتي الاخت من الام المقدرة باختين والقي وهو وحده ابنت لاه من  
 الاب \* ولو خلف ابن عمه هو من خال فيه كل مال \* قرين بنتي امر  
 المذهبين الثمان لكونه ابن عمه والثالث لكونه بن خال \* وروحمه شريين

من اب احد اها خالة من ام ومعهما خالة لابوين \* فعند اهل التنزيل نصح  
من اثني عشر لذات القرابتين منها خمسة اربعة لكونها عممة وواحد لكونها خالة  
من ام \* وللعممة الاخرى اربعة وللخالة من الابوين ثلاثة \* وعند اهل القرابة  
الثلاث للعمتين والثلاث للخالة الشقيقة ولا شيء للخالة من الام فتصح من اصلها  
ثلاثة لكل واحدة سهم وقس على ما ذكر من الامثلة ما لم يذكر

\* تبيـــــــــــــــــه \* اذا وجد زوج او زوجة مع ذي الرحم اخذ فرضه تاما  
فلا يحجب الزوج من النصف الى الربع ولا الزوجة من الربع الى الثمن باحد  
من الفروع الوارثين بالرحم ولا يدخل على احد منها ضرر العول بازدياد  
الفروض \* وما بقي بعد فرض احد الزوجين فلذوي الارحام بقسم عليهم  
كما يقسم الجميع لو انفردوا وكان لم تكن زوجة \* فلو خلفت زوجا وبنت اخت  
واخاه للزوج النصف والباقي بينها اثلاثا عندنا وعند اهل القرابة \* واما  
عند الحنابلة فبسوية \* ولو ماتت عن زوج وبنت وبنت وخالة وبنت عم  
لغيرهم فعند اهل التنزيل للزوج النصف ولبنت البنت نصف الباقي وللخالة  
سدس الباقي ولبنت العم الباقي وتصح من اثني عشر \* وعند اهل القرابة  
للزوج النصف والباقي لبنت البنت وحدها لانها من الصنف الاول \*  
ولو خلف زوجة وبنت وبنت وبنت اخ لغيرهم فعند اهل التنزيل للزوجة  
الربع ويقسم الباقي بينهما بسوية ونصح من ثمانية \* وعند اهل القرابة الباقي بعد  
فرض الزوجة لبنت البنت فقط \* ولو خلفت زوجا وابن خال ابها وبنتي  
خيب لابيه \* فعندنا معاشر الشافعية من المتزاين وعند اهل القرابة للزوج  
النصف والباقي لستى الاخ وتصح من اربعة ولا شيء لابن خال الاب لانه

محبوب بنتي الاخ \* اما عندنا فلانها اقرب الى الوارث \* واما عند اهل القرابة  
فلان صنفها مقدم على صنف ابن الخال \* وعند الحنابلة لا تحجب بنت الاخ  
ابن خال الاب لانه من جهة الامومة وهي من جهة الابوة فيكون للزوج  
النصف والباقي بين ذوي الارحام \* فابن خال الاب يدلي بالجدة ام  
الاب فيرث ميراثها وهو السدس فله سدس الباقي بعد فرض الزوج ولبنتي  
الاخ من الاب الباقي وهو خمسة اسداس النصف بينهما نصفين فلانقسم عليهما  
فصنع مسألتهن من اربعة وعشرين للزوج نصف اثني عشر ولابن خال الاب  
سدس الباقي سهان وكل واحد من بنتي الاخ خمسة \* فائدة لا يعول  
في باب ذوي الارحام من اصول المسائل الاصل ستة فيعول الى سبعة  
فقط \* مثاله ابوام وبنت اح لام وتلات بنات وتلات اخوات متفرقات \*  
فعند اهل التنزيل لبنت الاخت لابوين النصف ثلاثة ولبنت الاخت  
للأب السدس تكملة الثلثين واحد \* ولبنت الاخت من الام وبنت الاخ  
لام الثلث اثنان لكل واحدة واحد \* ولا ياتي الام السدس واحد ومجموع  
ذلك سبعة \* اما عند اهل القرابة فمائل لابي لانه من النصف اثني  
واباقيين من النصف اثني \* مثال اخر خاتمة وست بنات وست اخوات  
متفرقات مثني \* فعند اهل التنزيل للام السدس واحد ولبنتي الاختين  
من الابوين الثلثان اربعة ولبنتي الاختين من الام الثلثان واحد ومجموع  
ذلك سبعة ولا شيء لبنتي الاختين من الاب كما لا شيء للاختين من الاب  
مع الاختين الشقيقتين \* واما هل تفرقة محمد بن يوسف رحمه الله تعالى بين  
بنتي الشقيقتين ولا شيء لابي \* عند محمد رحمه الله تعالى من ستة



لبنتي الاختين الشقيقتين الثلتان اربعة ولبنتي الاختين من الام الثالث  
اثان ولاشي للباقيين \* فلم من هذا ان العول في مسائل ذوى الارحام  
انما هو عند المنزلين فقط \*

\* ثمة \* مال من لا وارث له من ذى فرض او عصة او ذى رحم او ما فضل  
بعد فرض احد الزوجين مع عدم انتظام بيت المال على ما سبق مال  
ضائع \* وذلك لان كل ميت لا يغلو عن بنى عم اعلاذ الناس كلهم بنو آدم \*  
فمن كان اسبق الى الاجتماع مع الميت في اب من آباءه فهو وارثه لكنه  
مجهول فلم يثبت له حكم \* فعلى من وقع في يده دفعه لحاكم البلد ان كان  
اهلا ولا حرم يصرفه في المصالح ان شملتها ولايته \* واذا لم تشملها  
ولايته تغير بين دفعه له او صرفه بنفسه \* ويجب على غير الامين دفعه الى امين  
عارف \* وعدرة ابن عبد سلام كانت بها بن حجر في اتخفة والرمل في  
التمرة - حجر التوت في النصح وضميره حدم من يرفها صرفه فيها  
وهو ماجور على ذلك بل الظاهر وجوبه وانما اعلم \*

باب في كيفية تقسمة التركات \*

تقسمة بكسر تاء هي الاسم من قوتك تقاسم المال واقتسموه \*  
وتركات جمع تركة وهي تراث الميت كما تقدم وانما جمعا وان كانت اسم  
بس لا اختلاف انواعها \* وهي اي التقسمة \* التمرة المقصودة  
من هذا التمر وكل ما تقدم من تأصيل المسائل وتصحيحها فهو  
رسيدته \* لان التمرضى قد يصح ان يتركه وانه اوفوقه  
فيه ان يتركه في اجوب عن الانصبا بالسهم المطلقة كان يقول صحت

المسألة من عشرة الاف او من عشرين الفا مثلالكل جدة منها كذا  
ولكل اخ كذا ولكل بنت كذا الخ • فهذا الجواب كما قالوا بعيد عن الافهام غير  
منفيد للعوام • قال المؤلف رحمه الله • اعلم ان نسبة مال لكل وارث من التركة الى  
التركة كنسبة سهامه من • تصحيح • المسألة اليها • معصية • لان المسألة •  
هي تقسيم ميراث التركة • الى عدد التصحيح • فالمسألة • حينئذ • مقام  
المال الموروث وسهام كل وارث من • تصحيح • المسألة مقام حصته من •  
الحق • الموروث • ومبنى قسمة التركة على العلم بهذه النسبة • ومدار هذا  
الباب على الاربعة الاعداد المتناسبة نسبة هندسية منفصلة نسبة اولها الى ثانياها  
كنسبة ثالثها الى رابعها • واحترزوا بقولهم نسبة هندسية عن النسبة العددية  
وهي التفاضل بعدد معلوم كاثنتين واربعة وستة وثمانية وكثلاثة وستة وتسعة  
واثنا عشر • ويقولهم منفصلة عن النسبة المتصلة وهي التي تكون نسبة اولها الى  
ثانيها كنسبة ثانيها الى ثالثها وكثالثها الى رابعها وهكذا كاثنتين واربعة وثمانية  
وسبعة وعشرين وثلاثين فانها على نسبة النصف • ولما كان الغرض معرفة  
ما يخص كل واحد من التركة سواء كانت عينا او عقرا او عرضا او حيوانا  
او شيئا مما تقول وهذا من التركة قد يكون معلوم النسبة كالنصف والربع  
والثلث فاخرجه سهل وقد يكون مجهول النسبة يادى الراى بسبب  
مناسفة او وصية او غير ذلك • فقولوا ايجاد هذا الغرض بعمل حسابي وهو  
التصحيح ثم جعلوا هذا المصحح معادلا للتركة وحفظ كل وارث منه معادلا  
لحظه منها فانظم لهم اربعة احوال متاسبة • اولها الحظ من المصحح • وثانيها  
المصحح • وثالثها الحظ من التركة وهو المجهول هنا • ورابعها التركة • وكل

هذه أدكالت متناوبة كذلك يزوما ان يكون مسطح طرفيها ~~مساوية~~ المسطح  
 وسطيا فاذا جهل احد الطرفين ضرب احد الوسطين في الاخر وقسم  
 ما حصل من الضرب على المعلوم فانه يخرج المجهول وان جهل احد الوسطين  
 ضرب احد الطرفين في الاخر وقسم ما حصل من الضرب على المعلوم فانه  
 يحصل المجهول وفي استخراج ذلك خمس طرق بل اكثر ذكر المؤلف  
 منها ضمن مسألة فرضها وهي المباهلة طريق النسبة وهي اصل لسائر ها  
 واعمالها فاعلم في ما يقبل القسمة وما لا يقبلها كعبد ونحوه وذكرها  
 ايضا فيما نقله عن السبطاخر الباب مع طريقين آخرين من الخمس كما سترها  
 وسنذكر باقيها هنا تنبها للفائدة قال رحمه الله ~~في~~ في مسألة المباهلة وهي  
 ام وزوج واخت شقيقة اولاب اصلها ستة وتقول بتثلثها الى ثمانية  
 لكل من الزوج والاخت ثلاثة وللأم سهمان ~~والتموع ثمانية ولو تركت~~  
 الزوجة الميئة ستين دينارا و اردت قسمتها على الورثة بطريق النسبة ~~فان~~ نسبة  
 حظ كل من الزوج والاخت والام من الستين ~~التي هي~~ التركة ~~اليها~~  
 اي الستين ~~كسبة~~ سهامه الى الثمانية التي هي ~~مصحح~~ المسألة فانسب  
 سهام كل وارث ~~من~~ ~~مصحح~~ المسألة ~~الى~~ ~~مصحح~~ مسئلته وخذ  
 حيث عرفت النسبة بين سهام الوارث ومصحح مسألته ~~من~~ التركة وهي  
 الستون بلك النسبة فالماخوذ ~~حينئذ~~ هو نصيبه من التركة ~~التي هي~~  
 الستون هنا ~~فسهام~~ الام في ~~هذه~~ المسألة التي هي ~~المباهلة~~ اثان  
 وهي اذا نسبتها الى المصحح وهو الثمانية ~~ربع~~ الثانية فلها ربع التركة خمسة  
 عشر دينارا وسهام الزوج ~~في~~ في هذه المسألة ثلاثة وهي اذا نسبتها الى المصحح

هو الثمانية في ثلاثة المائتين فلها ثلاثة ائمان السنين دينار اثنان وعشرون  
 دينار ونصف دينارو للاخت مثل لان سهامها ثلاثة كسها في اثنان  
 وعشرون دينار ونصف دينار في هذه الطريق الخمس وقد عمل  
 المؤلف رحمه الله في قسمة هذه المسألة بهذه الطريقة من غير نظر الى الموافقة  
 بين المسألة والتركه ومن المعلوم ان مبنى الحساب على الاختصار  
 ما يمكن والعمل بنسبة الوفاي اخصر كما سياتي بيان كيفية العمل به لكن المؤلف  
 رحمه الله اراد ان تكون هذه القسمة في هذا المثال دستور القير في ما اذا  
 كانت التركه عفار او حيوانا او غيره مما لا يمكن قسمته بالعد اما العمل  
 بالنظر الى الموافقة في هذه الصورة فهو ان تقول مصحح المسألة ثمانية  
 والتركه ستون دينار او يسنها ثو افقي بالربع رد دنا كل واحد الى ربعه فالتركه  
 الى خمسة عشر والمسألة الى اثنين واثنين اسهم الورثة بحالها على القاعدة فاذا  
 اردنا العمل بطريق النسبة نسبنا سهام كل وارث من المسألة الى وقفا فللام  
 سهام نسبتها الى وفق المسألة المائنة فلها مثل وفق التركه خمسة عشر دينار  
 ونسبة سهام كل من الاخت والزوج الى وفق المسألة مثل ونصف مثل فلكل منها  
 مثل ونصف مثل وفق التركه يكون اثنين وعشرين دينار ونصف دينار  
 ومن الطرق لاستخراج مقدار نصيب كل وارث من التركه وهي اشهرها ان  
 تضرب لكل وارث سهامه من مصحح المسألة في جملة عدد التركه وتقسم  
 الحاصل من الضرب على جميع سهام المسئلة وخارج القسمة هو نصيب ذلك  
 الوارث ومنها ان تقسم التركه على مصحح المسألة ثم تضرب في خارج القسمة  
 سهام كل وارث من التصحيح يحصل نصيب ذلك الوارث ومنها ان تقسم

مصحح المسألة على التركة وتقسم سهام كل وارث من التصحيح على الخارج  
 بذلك القسمة يخرج نصيبه \* وهذه الطريق عكس التي قبلها \* ومنها ان تقسم  
 ما صحت منه المسألة على سهام كل وارث ثم تقسم التركة على خارج تلك  
 القسمة يحصل نصيب ذلك الوارث \* مثال ذلك ابوان وزوج وابنتان  
 المسألة بمولاهن خمسة عشر لكل من الابوين اثنان ولكل من البنتين اربعة  
 وللزوج ثلاثة والتركة ثمانية وعشرون ديناراً فان اردت العمل بالطريق  
 الاول وهو النسبة فانسب سعي كل واحد من الابوين الى الخمسة عشر  
 تكن ثلثي خمسها فله من الثمانية والعشرين ثلثاً وخمسها وهو ثلاثة دنانير  
 وثلث دينار وثلث خمس دينار \* وجائز ان تقول ثلاثة دنانير واحد عشر  
 جزءاً من خمسة عشر جزءاً من الدينار \* وانسب ثلاثة الزوج الى الخمسة عشر  
 تكن خمسها فله من الثمانية والعشرين خمسها وهو خمسة دنانير وثلاثة اخماس  
 دينار \* وانسب اربعة كل بنت الى خمسة عشر تكن خمسها وثلث خمسها وهو سبعة  
 دنانير وثلث دينار وثلث خمس دينار \* وجائز ان تقول سبعة دنانير  
 وسبعة اجزاء من خمسة عشر جزءاً من الدينار \* وان اردت العمل بالطريق  
 الثاني فاضرب لكل واحد من الابوين اثنين في ثمانية وعشرين تبلغ ستة  
 وخمسين وقسمها على الخمسة عشر مصحح المسئلة يحصل لكل واحد ما سبق  
 ثلاثة دنانير وثلث دينار وثلث خمس دينار \* واضرب للزوج ثلاثة  
 في ثمانية وعشرين تبلغ اربعة وثمانين فاقسمها على الخمسة عشر يحصل له ما سبق  
 ايضاً خمسة دنانير وثلاثة اخماس دينار \* واضرب لكل بنت اربعة في ثمانية  
 وعشرين واقسم الحاصل وهو مائة واثنى عشر على الخمسة عشر يحصل لها ما سبق

سبعة دنانير وثلاث دنانير وثلثا خمس دينار \* لا ان اردت العمل بالطريق  
الثالث فاقسم الثمانية والعشرين على مصحح المسألة خمسة عشر يكن الخارج  
واحدا وثلثين وخمسا فاضربها في سهمي كل من الابوين يخرج  
ما سبق لكل منها \* واضربها في ثلاثة الزوج يخرج له ما سبق واضربها في اربعة  
كل من البنين يخرج لكل منها ما سبق كذلك \* وان اردت العمل  
بالطريق الرابع فاقسم الخمسة عشر مصحح المسألة على الثمانية والعشرين  
الدينار يكن الخارج نصفاً وربع سبع واقسم بعده لك بطريق القسمة  
على الكسور المعروفة عند الحساب سهام كل وارث على ذلك الخارج  
يخرج نصيب ذاك الوارث \* فقسمة سهمي كل من الابوين ثلثي النصف  
وربع السبع بان تبسط المصحح المقسوم وهو سهمي احد الابوين من مخرج ربع  
السبع اذ النصف داخل تحته وهو ثمانية وعشرين فيبلغان باسطة ستة  
وخمسين \* ثم اقس الستة والخمسين على بسطة النصف وربع السبع من  
مخرجها وهو خمسة عشر يخرج نصيبه كما تقدم ثلاثة دنانير وثنا دينار  
وثلاث خمس دينار \* وقسمة ثلاثة الزوج على النصف ربع السبع بان تبسط  
الثلاثة المقسومة من مخرج ذيك الكسرين وهو اربعة والعشرين كما مر تباع  
بالسطة اربعة وثمانية \* وقسم اثنى بسطة النصف وربع السبع من مخرجها وهو  
خمس عشرة كما علمت يخرج نصيبه كما مر خمسة دنانير وثلاثة اشر من دينار  
وقسمة اربعة كل من البنين على النصف وربع السبع بان تبسط اربعة  
المقسومة من مخرج ذيك الكسرين الذي هو اربعة وعشرون تبسط  
مائة واثنى عشر فاقسمها على بسطة نصف وربع السبع وهو خمسة عشر كما مر

بك يخرج نصيب كل منها سبعة دنانير وثلاث دنانير ~~لثلاثة~~ <sup>لثلاثة</sup> خمسة دنانير كما  
 تقدم \* وان اردت العمل بالطريق الخامس فاقسم الخمسة عشر مصراع المألة  
 على سبهي كل واحد من الابوين يكن خارج القسمة سبعة ونصف ثم اقسم  
 الثمانية والعشرين عليها يخرج له ماسبق \* واقسم الخمسة عشر على ثلاثة الزوج  
 يكن خارج القسمة خمسة ثم اقسم الثمانية والعشرين عليها يخرج له ماسبق \*  
 واقسم الخمسة عشر على اربعة كل بنت يكون خارج القسمة ثلاثة وثلاثة  
 ارباع ثم اقسم الثمانية والعشرين عليها يخرج لكل واحدة ماهر \* فهذه  
 خمس طرق متداولة وهناك لا هل الحساب طرق آخر مذكورة  
 في مطولات الترائض وكتب الحساب \* وفائدة معرفة هذه الطرق  
 العمل بالاقرب والاسهل فاذا تعرض وجه عمل باخر \* واذا اردت الامتحان  
 فاجمع الحصص الحاصلة للورثة فان ساوى مجموعها التركة فالعمل صحيح  
 والافضل يحتاج الى الاعادة \* فائدة اذا كان بين عدد التركة ومصحح  
 المسألة اشتراك بجزء ما فالاخصر ان ترد كلا منها الى وفقه وتقيم وفق  
 كل منهما مقام اصله وتترك سهام كل وارث بحالها وتكمل العمل بوجه من  
 الالوجه الخمسة السابق ذكرها \* ولا ريب في ان ضرب الوفق وقسمته اسهل  
 واخصر كما يعرفه الممارس \* مثال ذلك مسألة المثن السابقة وهي ام وزوج  
 واخت شقيقة \* اصلها بعمولها ثمانية ونصع منها والتركة ستون ديناراً كما  
 متاها مؤلف \* فبين المسألة والتركة اشتراك بالربعم فرد كلا الى ربعة  
 فالمسألة انجز والتركة الى خمسة عشر واترك سهام كل وارث بحالها  
 \* العمل بما شئت من الالوجه المارة اما بالوجه الاول وهو وجه النسبة

فقد علمته مما قررناه فيها سابقا. واما بالوجه الثاني فاضرب سهمي الام اثنتين  
 في وفق التركة خمسة عشر يحصل ثلاثون فاقسمها على وفق المسألة اثنتين يكن  
 الخارج خمسة عشر هي حصة من التركة. واضرب لكل من الزوج والاخت ثلاثة  
 في وفق التركة خمسة عشر يحصل خمسة واربعون فاقسمها على وفق المسألة  
 اثنتين يكن الخارج اثنين وعشرين ونصف هو حظ كل منها. واما بالوجه  
 الثالث فاقسم الخمسة عشر وفق التركة على الاثنتين وفق المسألة يكن خارج  
 القسمة سبعة ونصف فاضرب للام سهميها في ذلك الخارج يحصل نصيبها كما مر.  
 واضرب لكل من الزوج والاخت ثلاثة في ذلك يحصل لكل ما مر كذلك.  
 واما بالوجه الرابع فاقسم الاثنتين وفق المسألة على الخمسة عشر وفق التركة  
 يكن الخارج ثلثي خمس. ثم اقس بطريق القسمة على الكسور سهمي الام على  
 ذلك الخارج بان تبسط الاثنتين سهميها من جنس مخرج الكسر خمسة عشر  
 تبلغ ثلاثين والخارج بقسمتها على الاثنتين التي هي بسط ثلثي الخمس من  
 مخرجها هي حصتها. واقسم كذلك ثلاثة كل من الاخت والزوج على ما ذكر  
 يخرج لكل منهما ما مر. واما بالوجه الخامس فاقسم وفق ما صحت منه المسألة  
 اثنتين على سهمي الام يخرج واحد فاقسم الخمسة عشر وفق المسألة على واحد  
 يخرج خمسة عشر هي حصتها. واقسم وفق المسألة وهو الاثنان على ثلاثة  
 كل من الزوج والاخت يكن الخارج ثلثين. فاقسم الخمسة عشر وفق المسألة  
 على الثلثين بان تبسط الخمسة عشر على مخرج كسور الثلثين تبني خمسة واربعين  
 فاقسمها على بسط الثلثين اثنتين يخرج لكل منهما ثمان وعشرون دينارا  
 ونصف دينار. وقس على هذه الصورة نظائرهما وقد نقل المؤلف



رحمه الله من الغلامه سبط الماردينى جملة ذكر فيها ثلاثا من الطرق المارة كما  
 تراها قال رحمه الله قال العلامة بدر الدين محمد سبط الماردينى رحمه  
 الله عليها في شرحه على المنظومة الرحبية ان التركة اذا كانت  
 من الامور المعدودات المتساويات قدرا وقيمة كالدرهم والدنانير  
 وغيرها مما يقدر بالكيل والوزن والذرع اذ لم يختلف جودة وورداة  
 فيها طرق منها وهو الطريق الثانى المذكور سابقا ان تضرب سهام  
 كل وارث من المسألة في التركة او في وفق التركة ان كان بينها وبين المسألة  
 موافقة ونقسم الحاصل بذلك الضرب على المسألة او على وفقها  
 ان ونفت التركة يحصل نصيبه من التركة فلو مات عن زوجة ام وعم  
 وترك مائة دينار فالمسألة من اثني عشر للزوجة الربع ثلاثة والام الثلث  
 اربعة والعم الباقي خمسة فاذا اردت القسمة بهذه الطريقة فاضرب  
 للزوجة اثني عشر والمائة وقسم الحاصل بذلك الضرب وهو اثنا عشر على  
 المسألة وهي اثني عشر يخرج لها خمسة وعشرون دينار او اضرب  
 كذلك بالام اربعة في مائة التي هي التركة واقسم الحاصل بذلك  
 الضرب الذي هو اربعة على المسألة وهي اثني عشر يخرج لها ثلاثة  
 وثلاثون دينار او ثلث دينار واضرب كذلك للمعم خمسة في المائة  
 التي هي التركة واقسم الحاصل وهو خمسمائة على المسألة يخرج له واحد واربعون  
 دينار او ثمانين وقد قسم الشيخ رحمه الله هذه المسألة كما رايت من غير نظر  
 الى الموافقة بين التركة والمسألة ولو قسمها بطريق الموافقة لكان اقصا واخصر  
 في يد التركة في رفقها وهو الربع خمسة وعشرون والاثني عشر الى وفقها

وهو الثلاثة ويترك اسهم الورثة بماله ما يتم العمل كما صنع  $\text{✽}$  ومنها  $\text{✽}$  اى  
الطرق التى تقسم بها التركة المعودة ونحوها وهو الطريق الثالث المذكور  
سابقا  $\text{✽}$  ان تقسم التركة على المسألة  $\text{✽}$  او وفق التركة على وفق المسألة اذا  
كان بينهما موافقة  $\text{✽}$  وتضرب الخارج  $\text{✽}$  بتلك القسمة  $\text{✽}$  في سهام كل وارث  
يحصل نصيبه  $\text{✽}$  من التركة  $\text{✽}$  ففي المثال المذكور  $\text{✽}$  الذى هو زوجة وام  
وعم والتركة مائة دينار  $\text{✽}$  اقسام المائة على المسألة وهي اثني عشر تخرج  $\text{✽}$   
بالقسمة  $\text{✽}$  ثمانية وثلاث اضربها في ثلاثة الزوجة  $\text{✽}$  في اربعة الام  $\text{✽}$   
في خمسة الم يحصل لكل  $\text{✽}$  منهم  $\text{✽}$  ما ذكرناه  $\text{✽}$  فللزوجة خمسة وعشرون  
دينارا والام ثلاثة وثلاثون دينارا وثلاث ديار والام واحد واربعون  
دينارا وثلاث ديار  $\text{✽}$  ولو قسمها بطريق الوفاق لكان اخصر  $\text{✽}$  ومنها  $\text{✽}$  اى  
من الطرق المذكورة طريق النسبة وهي التى ذكرها المؤلف اول الباب وهي  
 $\text{✽}$  ان تنسب سهام كل وارث من المسألة اليها  $\text{✽}$  اى الى المسألة  $\text{✽}$  وتأخذ من  
التركة بتلك النسبة فخذ  $\text{✽}$  بها  $\text{✽}$  حصته  $\text{✽}$  اى حصة ذلك الوارث  
فنسبة ثلاثة زوجة الى المسألة اربعة فخذ ربع مائة وهو خمسة وعشرون  $\text{✽}$   
دينارا  $\text{✽}$  ونسبة اربعة الام الى المسألة ثلث  $\text{✽}$  من المسألة  $\text{✽}$  فخذ ثلث مائة  
وهو ثلثون وثلاثون  $\text{✽}$  دينار  $\text{✽}$  وثلاث ديار  $\text{✽}$  وربع مائة خمسة  $\text{✽}$  مائة  
الى المسألة  $\text{✽}$  ربع وسدس فخذ  $\text{✽}$  له  $\text{✽}$  ربع مائة خمسة وعشرين  $\text{✽}$   
دينارا  $\text{✽}$  وخذ  $\text{✽}$  سدس ستة عشر  $\text{✽}$  دينار  $\text{✽}$  وثلثين  $\text{✽}$  دينا  
وثلثي دينار والمجموع له مائة واحد وربعون دينار  $\text{✽}$  وثلث دينار  $\text{✽}$  وهذا  
الوجه  $\text{✽}$  اعم الاوجه وكثيره نعم واستعمل لا يتقدمت الاشارة اليه

لأنه **ي**عمل به في التركة المدودة **ك**أمرت أمثلته **و** **ي**في غيرها  
سواء أكانت **ال**تركة **ي**أجزاء متصلة **ك**العبد والسيف **أو** منفصلة **ك**  
كالجواهر والحيوانات ونحوها وسواء أكانت **م**نساوية القيمة **ك**أرض  
لا تفاضل بين أجزائها وحبوب مثلية بما يقنات وغيره ونحو ذلك  
**أو** مختلفة **ك**شبر نخل وعنب وجواهر مختلفات القيم وعروض  
تجارة وغيرها **ي**انتهى **بما** نقله عن العلامة سبط المارديني رحمه الله  
عليهم أجمعين \* فائدة في ذكر القيراط المصطلح عليه وكيفية القسمة عليه \*  
اعلم أن مخرج القيراط في اصطلاح أهل الحرمين واليمن ومصر ومن وافقهم  
كأهل الشام أربعة وعشرون \* وفي اصطلاح أهل العراق ومن وافقهم  
عشرون \* والدائق عند الكل سدس القيراط والحبة ثلاثة فيكون مخرج  
الدائق على اصطلاح أهل البحرين ومن وافقهم مائة وأربعة وأربعين ومخرج  
الحبة ثلثين وسبعين \* وفي اصطلاح أهل العراق يكون مخرج الدائق مائة  
وعشرين ومخرج الحبة ستين \* ولأهل حضرموت اصطلاح كثير النفع  
في القسمة وهو جعلهم الدائق جزأ من أربعة وعشرين جزأ من القيراط  
ولا يحتاجون معه إلى ذكر الحبة أو الزرة التي يستعملها أهل العراق فيكون  
مخرج الدائق على اصطلاحهم خمسمائة وستة وسبعين ولا مشاحة في الاصطلاح  
فإذا أردت قسمة التركة بين الورثة على مخرج القيراط كما هو العالب وأردت  
معرفة قيراط المسنة وتحويل سهام الورثة إلى القيراط فطريقه أن تقسم  
مصحح المسنة على مخرج القيراط وهو كما علمت عندنا أربعة وعشرون  
مصحح القسمة من صحيح أو غير صحيح وكسرهما فهو قيراط المسئلة \*

فإذا اردت تحويل كل نصيب من مصمغ المسئلة الى القيراط فلك العمل فيه  
 باحد الواجه الخمسة المارة في قسمات التركات لان نسبة حظ كل وارث من  
 التصحيح اليه كنسبة حظ ذلك الوارث من مخرج القيراط اليه . فهذه اعداد  
 اربعة متسابة احدها مجهول كما مر بك ثمة فان شئت فانسب نصيب كل  
 وارث من التصحيح اليه وخذله من الاربعة والعشرين بتلك النسبة يخرج  
 نصيب ذلك الوارث قراريط وان شئت فاقسم على قيراط المسالة سهام  
 كل وارث من التصحيح يخرج نصيب ذلك الوارث قراريط فبهذان  
 وجهان من الخمسة الواجه المذكورة . ولك العمل باحد الواجه التي لم ذكرها  
 هنا وتقدم بيانها اول الباب . وان حصل معك في بعض الانصبا اوجيها  
 اقل من قيراط و اردت التعبير عنه فانت بالخيارين ان تعبر عنه بالكسور  
 المشهورة كالنصف والتك والرابع وما بعد هامن الكسور المطلقة او الصم  
 مفردة وغير مفردة . او تعبر عنه بالحبة او الدانق على اصطلاح اهل الحرمين  
 او على اصطلاح اهل العراق ان جعلت مخرج القيراط عشرين او تعبر عنه  
 بالدانق الذي هو جزء من اربعة وعشرين جزء من القيراط على اصطلاح  
 اهل حضرموت . والاولى مراعاة عرف البلد وحيث تسأل في انهم مثال  
 ذلك لو خلفت زوجا وثلاث جدات وخمس اخوات شقيقات والاب والركة  
 عقارا ونحوه فاصلهم است وامل الى ثمانية وتسبع من مائة وعشرين خرج الزوج  
 خمسة واربعون ولكل جدة خمسة ولكل شقيقة اث عشر . فإذا اردت معرفة  
 قيراط المصحح فاقسمه على الاربعة والعشرين مخرج القيراط يخرج قيراط  
 المسألة خمسة اسهم وإذا اردت تحويل نصيب كل وارث الى القراريط فاقسم

نصيبه من المصحح على قيراط المسألة وهو الخمسة وما خرج فهو نصيب من يخرج  
 القيراط \* فاذا قسمت سهام الزوج وهي الخمسة والاربعون على الخمسة  
 قيراط المسألة يكون الخارج له تسعة قراريط \* واذا قسمت نصيب كل جدة  
 وهو خمسة على قيراط المسألة وهو خمسة ايضا خرج لها قيراط واحد \* واذا قسمت  
 نصيب كل من الاخوات وهو اثني عشر على قيراط المسألة خرج لها قيراطان  
 وخمسا قيراط \* ولو كان في المسألة بدل الجدات ام لصحت المسألة من  
 اربعين \* واذا قسمتها على مخرج القيراط كان قيراطها سهوا وثلاثي سهم اقسام  
 عليه سهم الام وهي خمسة يخرج لها ثلاثة قراريط \* واقسام عليه سهم  
 الزوج وهي خمسة عشر يخرج له مائة تسعة قراريط \* واقسام عليه سهام  
 كل اخت وهي اربعة يخرج لكل واحدة قيراط واحد وخمسا قيراط \*  
 ولو كانت الاخوات اربعا مع الزوج والام لصحت من ثمانية واذا قسمتها  
 على الاربعة والمشرين خرج قيراطها ثلث سهم \* واذا قسمت سهام كل  
 وارث من المصحح على قيراط المسألة الذي هو ثلث السهم يخرج للزوج  
 والام ما تقدم \* ويخرج لكل اخت ثلاثة قراريط لانه اذا قسم المصحح  
 على الكسر بسط المصحح من جنس الكسر ثم قسم الحاصل على بسط الكسر  
 كما مر بانه \* ففي هذا المثال ا بسط نصيب الزوج وهو ثلاثة اثنان يبار  
 تسعة قسمها على بسط الثلث وهو واحد يكن له تسعة قراريط لانه لا اثر  
 بقسمة على الواحد \* وابسط نصيب الام وهو واحد اثنان يبلغ ثلاثة  
 وقسمها على البسط وهو واحد يكن لها ثلاثة قراريط لما علمت \* وابسط نصيب  
 كل من الاخوات وهو واحد كذلك يكن لها ثلاثة ايضا \* وان شئت العمل

بطريق النسبة السابق بيانها فانسب سهام كل وارث الى التصحيح وخذله  
 بقدر تلك النسبة من مقام القيراط وهو اربعة وعشرون يحصل نصيبه  
 من قراريط التركة \* ففي المثال الاول نسبة سهام الزوج وهي خمسة واربعون  
 الى التصحيح وهو مائة وعشرون ربع وثمن فله ثلاثة اثمان الاربعة والعشرين  
 تسعة قراريط كما مر \* ونسبة سهام كل جدة وهي خمسة الى التصحيح ثلاثين  
 فلها ثلاث ثمن الاربعة والعشرين وذلك قيراط واحد \* ونسبة سهام كل  
 اخت الى التصحيح عشر فلها عشر الاربعة والعشرين قيراطان وخمسة قيراط \*  
 وفي المثال الثاني نسبة سهام الام وهي خمسة الى التصحيح وهو اربعون ثمن \*  
 فلها ثمن الاربعة والعشرين وذلك ثلاثة \* وقس على هذا باقي لامنة وبنات اعلم  
 (تتمة) حيث علمت ما نقرر في قسمة التركة معدودة كانت او عقارا  
 بالطرق المارة وعرفت ايضا تحويلها الى مخرج قيراط فلا غنى لك عن معرفة  
 كيفية وضعها في الجدول لانه معين جدا على حفظ الكسور وضبطها من عدد  
 التركة او من مخرج القيراط لاسيما كثرت اعدادها وتعمدت فروعها \*  
 واذا وضعتها في الجدول نقشت في صحيفة خط مبرر وقوف مبرر وممت  
 من غوائل الخلط فيدق من كسورها ويبين كيفية وضعها في جدول  
 بعد التصحيح ان اقسمة التصحيح على عدد التركة كانت معدودة وعسى  
 مخرج القيراط هو الاربعة والعشرون ان كانت عقرا واعرف المخرج  
 تلك القسمة لواحد من عدد التركة ومن الاربعة والعشرين \* لتحصل  
 الخارج الى اصلاعه انني تركب منه ويغني تعظيمه لانه خضروا يكون  
 من المشرة فمادونها انمكن تمصل داخر جدول التصحيح جدد ولا موزيله

وارسم باعلاء عدد بالتركة ان كانت معدودة او الاربعة والعشرين ان  
كان المقسوم عقارا لتقابل بها عند امتحان صحة العمل بالجمع \* ثم ارسم  
جدول قائمة بعدد اضلاع الخارج للواحد من التركة او من الاربعة والعشرين  
وارسم باعمالها الاضلاع مقدما الاكبر فالاكبر اختصارا \* وارسم ايضا  
على عدد التركة او الاربعة والعشرين المثبت فوق الجدول قوسا وعلى  
الاضلاع كذلك \* واكتب فوق قوس الاربعة والعشرين مخرج القيراط  
او عدد التركة ما خرج من المضلع للواحد من ايجاء \* وعلى قوس الضلع الذي  
يليه ما يخرج لواحد \* ممارس على القوس الذي قبله وهكذا الى ان تنتهي  
الاضلاع \* ثم قسم كل نصيب من المسألة على اخر ضلع منها اولابا ان تسقط  
المقسوم عليه الذي هو الضلع من النصيب المقسوم مرة بعد مرة حتي يفي  
او يبقى اقل من الضلع \* وحيث صحت القسمة على الضلع ولم يفضل شيء  
فانبت تحت ذلك الضلع صفرا في المربع المنصص بصاحب ذلك النصيب وان  
فضل اقل من الضلع فانبته تحته بدل الصفري في ذلك المربع \* ثم اقسم ثانيا  
ما خرج بالقسمة الاولى للواحد من ذلك الضلع على الضلع الذي قبله واعمل  
فيه كما عملت في سابقه وهكذا تقسم على الاضلاع واحد بعد واحد الى منتهى  
الاضلاع او الى ما تنتهي القسمة اليه \* وهذه الطريقة هي التي ذكرها الشيخ  
احمد بن الهيثم رحمه الله ومن بعده \* وقد استخرجت لذلك بالهام الله تعالى  
طريقة اخرى تكون اسهل في كثير من المسائل \* وهي ان تقسم كل نصيب  
من المسألة على قيراط المسألة او العدد الخارج للواحد التركة وتثبت ما خرج  
لواحد من ايجاء صحيحا من ذلك النصيب وهو عدة مرات الاسقاط الصحيحة

تحت عدد التركة او الاربعة والعشرين في المربع المتخصص بصاحب ذلك  
النصيب \* ثم تقسم ما فضل من النصيب ان كان على مارسم على اول ضلع  
بعده وهو مال واحد مما قبله وتثبت ما خرج في المربع الذي تحته وهو عدة  
مرات الاسقاط الصحيحة كذلك \* ثم تقسم ما فضل ان كان على مارسم على  
الضلع الذي بعده وهكذا الى ان تنتهي القسمة \* ثم مارسم على كلا الطرفين  
تحت مخرج القيراط وتحت عدد التركة فهو قراريطا واحاد من التركة  
ومارسم تحت كل ضلع فهو كسر بعدده مما قبله منتسب ومجموع صحاح  
القراريط وكسور هان كانت هو النصيب من مخرج القيراط \* وعند انتهاء  
القسمة امتحن بالجمع بان تجمع ماتحت اخر الاضلاع كانه احاد وتقسم المجتمع  
على ذلك الضلع تجده منقسما عليه لا مائة فاجمع الخارج الى ماتحت الضلع  
الذي قبله واجمعه كانه احاد واقسمه عليه وهكذا فينتهي بك الجمع الى  
مخرج القيراط او عدد التركة \* واذا اجمعت ماتحت ضلع منها فلم ينقسم  
مجموعها عليه كان ذلك علامة الخلل فاعد العمل \* وسنمثل هنا بمثالين قريين  
احدهما في القسمة على القيراط والاخر في القسمة على عدد التركة \* اما قسمة  
على القيراط فنقسم عليه مسألة الامتحان الشهيرة \* ولا جرم ان من اتقن  
قسمة على القيراط ووضع في الجدول سبيل عليه الكثير مما عداها وقد  
تقدم ان اركانها سبع بنات وخمس جدات واربع زوجات وتسعة اعمام \*  
وان اصلها اربعة وعشرون \* انها صححت لعموم اثنين من ثلاثين القومتين  
واربعين \* فاذا اردت تحويلها الى القيراط ووضع في الجدول فاقسم  
اولا مصححها الذي هو الثلاثون الالف ومائتان واربعمون على مخرج القيراط



اربعة وعشرين يخرج قيراط المسألة الف ومائتان وستون \* فقله الى اضلاعه  
واحسن ما يعتبر من اضلاعه عشرة وسبعة وتسعة وثلاثة وصل باخر جدول  
التصحيح خمسة جداول قائمة وارسم باعلى الاول مما يلي التصحيح تخرج القيراط  
اربعة وعشرين وباعلى الجداول الباقية الاضلاع السابقة اعني العشرة والسبعة  
والستة والثلاثة \* وارسم على قوس الاربعة والعشرين ما خرج لواحد  
من المصحح وهو قيراط المسألة الف ومائتان وستون \* وعلى قوس اول  
ضلع ما يخرج لواحد من القيراط وهو مائة وستة وعشرون \* وعلى الثاني  
ما يخرج لواحد مما رسم قبله وهكذا الى اخرها ثم اقسم على ذلك نصيب  
كل وارث باى الطريقين شئت وتم العمل وهذه صورتها في الجدول \*

1 5 1A 144 144-

[illegible]

## وان اردت الاختصار فهكذا

ورثة | سهام | اقراريط | كسور

لكل بنت	٢٨٨٠	٠٢	٢ من ٢
لكل جده	١٠٠٨	٠٠	٤ من ٥
لكل زوجة	٠٩٤٥	٠٠	٣ من ٤
لكل عم	٠١٤٠	٠٠	١ من ٩

وايضاح ذلك على الطريق الاول ان تقسم اولا حصة كل بنت مثلا وهي  
اثنان وثمانمائة وثمانون على اخر ضلع وهو الثلاثة فنصح القسمة ويخرج للواحد  
تسعة وستون فثبت مسرفا في المربع الذي تحت ذلك الضلع الموازي لصاحب  
النصيب \* ثم اقسام التسعة والستين على اثني ضلع وهو الستة يخرج للواحد  
مائة وستون صحيحة فثبت صفرا في المربع الذي تحته كذلك \* ثم اقسام المائة  
والستين على اثني ضلع وهو السبعة يخرج للواحد صحيحا اثنان وعشرون  
وتفضل ستة فثبتها في المربع الذي تحته \* ثم اقسام الاثنين والعشرين على  
رابع ضلع وهو المربعة يخرج للواحد صحيحا اثنان وتفضل اثنان فثبتها  
تحت \* و ثبت تحت مخرج القير ما يخرج صحيحا الواحد الضلع الذي يليه  
وتعالم \* وايضا حسمي لآخر ان تقسم حصة كل بنت مثلا وهي كما علمت  
من وثمانمائة وثمانون على خارج القيراط وهو الف ومائتان وستون يخرج  
سبعة من النصيب مائة وثمانون وخمسة وعشرون فثبت عدة مرات  
لأنه سبعة تحت لارعة والعشرين \* ويبقى من النصيب اقل من

القيراط وهو ثلاثمائة وستون فاقسمها على مارسم على اول ضلع وهو عشر  
 القيراط مائة وستة وعشرون يخرج باسقاطه مرتين من باقى النصيب مائتان  
 واثنان وخمسون فاثبت عدة مرات الا سقاط وهي اثنان كذا لك تحته \*  
 ويبقى من النصيب مائة وثمانية فاقسمها على مارسم على ثاني ضلع وهو سبع العشر  
 ثمانية عشر يصح ستة اقسام فاثبت تحتها وتتم العمل \* فيكون لكل بت قيراطان  
 وخمس قيراط وثلاثة اسباع خمس قيراط وهذه الكسور سبعة قيراط \*  
 وعلى هذا النمط قسمة الانصاء الباقية فلكل جدة من التركة الموصولة اربعة  
 يكون لها اربعة اخماس قيراط \* ولكل واحدة من الزوجات تسعة اربعة وخمسة  
 واربعون سها يكون خاسعة اعشار قيراط وثلاثة اسباع عشر قيراط ونصف  
 سبع عشر قيراط وهذه الكسور عبارة عن ثلاثة اسباع قيراط لكل زوجة \*  
 ولكل واحد من الاعام مائة واربعون سها يكون له عشر قيراط وثلاثة سدس  
 سبع عشر قيراط والكل عبارة عن تسع قيراط لكل جد وجميع ذلك  
 مرسوم في الجدول \* واذا جمعت ماتحت الضلع الاخير الذي هو ثلاثة تجديه  
 ثمانية عشرون هي اثلاث سدس سبع عشر قيراط وثلث قسمتها على ثلاثة حصل  
 ستة فهي اسداس سبع عشر قيراط \* فجمعها في ماتحت الضلع الذي فيه  
 تجتمع اربعة وخمسون هي اسداس سبع عشر قيراط وثلث قسمتها على اربعة  
 حصل تسعة هي اسباع عشر قيراط \* فجمعها في ماتحت الضلع الذي فيه  
 يجتمع ثلاثة وستون هي اسباع عشر قيراط وثلث قسمتها على اربعة حصل تسعة  
 هي اعشار قيراط \* فجمعها في ماتحت الضلع الاول يحتمل مائة هي عشر  
 قيراط فاذا قسمتها على اربعة حصل مائة هي قيراط \* فجمعها في ما

تحت مخرج القيراط تجتمع اربعة وتشعرون والعمل حينئذ صحيح \* ولو اريدت قسمتها  
اعنى مسألة الامتحان على القيراط والدائق المصطلح عليه عند اهل حضرة موت  
مثلا وهو جزء من اربعة وعشرين جزءا امن القيراط و اريدت وضعها  
في الجدول فانقسم الخارج للقيراط الذي هو في هذه المسألة الف ومائتان  
وستون على اربعة وعشرين يكن الخارج اثنان وخمسون ونصف هي  
دائق المسألة \* ولو قسمت المصحح ابتداء على مخرج الدائق كان الخارج هذا  
المسد ديبينه \* ثم حل الخارج الى اضلاعه وهو هنا منكسر فتضرب  
بمقتضى القاعدة الالية المصحح في مخرج الكسر الواقع في دائق المسألة الذي  
هو هاتان فيكون الدائق مائة وخمسة \* واذا جعلته الى اضلاعه وجدتها  
سبعة وخمسة وثلاثة فاثبتها على القاعدة \* واعتبر الاربعة والعشرين التي  
هي مخرج الدائق من القيراط ضلعا اول من اضلاع القيراط و راع ما سبق  
من القسمة على الاضلاع على هي الطريقين شئت \* الا انك تريد ضرب سها م  
كل وارث في مخرج انكسر الواقع فيها وهو الاثنان يحصل المطلوب \* وعلى  
هذه القسمة بهذا الاصطلاح يكون لكل بنت قيراطان وستة دوائق وستة  
اسباع دائق \* ولكل جدة تسعة عشر دائق وخمس دائق \* ولكل زوجة  
ثمانية عشر دائق ولكل عم دائقان وثلاث دائق \* وهذه صورتها في الجدول

ورثة	سهم	٢٤	١٠٥	٣٥	٧	٥
لكل بنت	٢٨٨٠	٠٢	٠٦	٠٢	٠٤	٠٠
لكل جدة	١٠٠٨	٠٠	١٩	٠٠	٠٤	٠١
لكل زوجة	٠٩٤٥	٠٠	١٨	٠٠	٠٠	٠٠
لكل عم	٠١٤٠	٠٠	١٢	٠٢	٠٠	٠٠

وان اردت الاختصار فليكن وضعها هكذا

ورثة	سهم	افراد	دقائق	كسور	دقائق
لكل بنت	٢٨٨٠	٠٢	٠٦	٦ من ٧	
لكل جدة	١٠٠٨	٠٠	١٩	١ من ٥	
لكل زوجة	٠٩٤٥	٠٠	١٨	٠٠	
لكل عم	٠١٤٠	٠٠	٠٢	٢ من ٣	

واما المثال في القسمة على عدد التركة فسنقسم به ولا من له سهم  
لثة اموات ثم نقسم فيه الجامعة الكبرى على عدد تركتها كما سترى  
وذلك لو ماتت امرأة عن زوج وام واخنتين شقيقتين واخنت لام  
وتركت خمسة وسبعين ديناراً فعلى القسمة ماتت لام عن ابوين ومن  
في المسألة ثم ماتت احدى الشقيقتين عن زوج واخنتين ابوين ومن في  
المسألة ثم ماتت احدى الاخنتين من الام وهما شقيقتان عن زوج ومن

في المسألة \* ثم مات الزوج الذي في الاولى عن زوجة وابوين \* ثم ماتت  
 الام التي في الثانية التي هي جدة في الثالثة والرابعة عن زوج وابن \*  
 فمسألة الاولى من عشرة وهي ام الفروع ومسألة الثانية من ستة وحظه  
 من الاولى واحد يباينها ومسألة الثالث من عشرين وسهامه ثلاثة عشر وهما  
 متباينان \* ومسألة الرابع من ثمانية وسهامه مائة وستة وستون وهما متوافقان  
 بالنصف \* ومسألة الخامس من اربعة وهي احدى الفراوين وسهامه  
 الف واربعائة واربعون وهي منقسمة على مسالته \* ومسألة السادس  
 من اربعة وسهامه مائتان وسبعة وستون وهما متباينان فتصح المناصفة من  
 تسعة عشر المناوئين \* فاقسمها على الخمسة والسبعين عدد التركة يكن  
 الخارج مائتين وستة وخمسين \* فخذ اضلاعه التي يتركب منها تجد هاتمان  
 وثمانية واربعة \* وصل باخر جدول التصحيح جد ولا واثبت في اعلاه  
 الخمسة والسبعين \* ثم ثلاثة جد اول ثبت باعلاها اضلاع الخارج اعني  
 الثمانيين والاربعة واعمل في القسم عليها والامتحان بالجمع ما تقدمت  
 الاشارة اليه \* وهذه صورتها في الجدول

		1		2		3		4		5		6		7		8		9		10		11		12		13		14		15		16		17		18		19		20		21		22		23		24		25		26		27		28		29		30		31		32		33		34		35		36		37		38		39		40		41		42		43		44		45		46		47		48		49		50		51		52		53		54		55		56		57		58		59		60		61		62		63		64		65		66		67		68		69		70		71		72		73		74		75		76		77		78		79		80		81		82		83		84		85		86		87		88		89		90		91		92		93		94		95		96		97		98		99		100		101		102		103		104		105		106		107		108		109		110		111		112		113		114		115		116		117		118		119		120		121		122		123		124		125		126		127		128		129		130		131		132		133		134		135		136		137		138		139		140		141		142		143		144		145		146		147		148		149		150		151		152		153		154		155		156		157		158		159		160		161		162		163		164		165		166		167		168		169		170		171		172		173		174		175		176		177		178		179		180		181		182		183		184		185		186		187		188		189		190		191		192		193		194		195		196		197		198		199		200		201		202		203		204		205		206		207		208		209		210		211		212		213		214		215		216		217		218		219		220		221		222		223		224		225		226		227		228		229		230		231		232		233		234		235		236		237		238		239		240		241		242		243		244		245		246		247		248		249		250		251		252		253		254		255		256		257		258		259		260		261		262		263		264		265		266		267		268		269		270		271		272		273		274		275		276		277		278		279		280		281		282		283		284		285		286		287		288		289		290		291		292		293		294		295		296		297		298		299		300		301		302		303		304		305		306		307		308		309		310		311		312		313		314		315		316		317		318		319		320		321		322		323		324		325		326		327		328		329		330		331		332		333		334		335		336		337		338		339		340		341		342		343		344		345		346		347		348		349		350		351		352		353		354		355		356		357		358		359		360		361		362		363		364		365		366		367		368		369		370		371		372		373		374		375		376		377		378		379		380		381		382		383		384		385		386		387		388		389		390		391		392		393		394		395		396		397		398		399		400		401		402		403		404		405		406		407		408		409		410		411		412		413		414		415		416		417		418		419		420		421		422		423		424		425		426		427		428		429		430		431		432		433		434		435		436		437		438		439		440		441		442		443		444		445		446		447		448		449		450		451		452		453		454		455		456		457		458		459		460		461		462		463		464		465		466		467		468		469		470		471		472		473		474		475		476		477		478		479		480		481		482		483		484		485		486		487		488		489		490		491		492		493		494		495		496		497		498		499		500		501		502		503		504		505		506		507		508		509		510		511		512		513		514		515		516		517		518		519		520		521		522		523		524		525		526		527		528		529		530		531		532		533		534		535		536		537		538		539		540		541		542		543		544		545		546		547		548		549		550		551		552		553		554		555		556		557		558		559		560		561		562		563		564		565		566		567		568		569		570		571		572		573		574		575		576		577		578		579		580		581		582		583		584		585		586		587		588		589		590		591		592		593		594		595		596		597		598		599		600		601		602		603		604		605		606		607		608		609		610		611		612		613		614		615		616		617		618		619		620		621		622		623		624		625		626		627		628		629		630		631		632		633		634		635		636		637		638		639		640		641		642		643		644		645		646		647		648		649		650		651		652		653		654		655		656		657		658		659		660		661		662		663		664		665		666		667		668		669		670		671		672		673		674		675		676		677		678		679		680		681		682		683		684		685		686		687		688		689		690		691		692		693		694		695		696		697		698		699		700		701		702		703		704		705		706		707		708		709		710		711		712		713		714		715		716		717		718		719		720		721		722		723		724		725		726		727		728		729		730		731		732		733		734		735		736		737		738		739		740		741		742		743		744		745		746		747		748		749		750		751		752		753		754		755		756		757		758		759		760		761		762		763		764		765		766		767		768		769		770		771		772		773		774		775		776		777		778		779		780		781		782		783		784		785		786		787		788		789		790		791		792		793		794		795		796		797		798		799		800		801		802		803		804		805		806		807		808		809		810		811		812		813		814		815		816		817		818		819		820		821		822		823		824		825		826		827		828		829		830		831		832		833		834		835		836		837		838		839		840		841		842		843		844		845		846		847		848		849		850		851		852		853		854		855		856		857		858		859		860		861		862		863		864		865		866		867		868		869		870		871		872		873		874		875		876		877		878		879		880		881		882		883		884		885		886		887		888		889		890		891		892		893		894		895		896		897		898		899		900		901		902		903		904		905		906		907		908		909		910		911		912		913		914		915		916		917		918		919		920		921		922		923		924		925		926		927		928		929		930		931		932		933		934		935		936		937		938		939		940		941		942		943		944		945		946		947		948		949		950		951		952		953		954		955		956		957		958		959		960		961		962		963		964		965		966		967		968		969		970		971		972		973		974		975		976		977		978		979		980		981		982		983		984		985		986		987		988		989		990		991		992		993		994		995		996		997		998		999		1000		1001		1002		1003		1004		1005		1006		1007		1008		1009		1010		1011		1012		1013		1014		1015		1016		1017		1018		1019		1020		1021		1022		1023		1024		1025		1026		1027		1028		1029		1030		1031		1032		1033		1034		1035		1036		1037		1038		1039		1040		1041		1042		1043		1044		1045		1046		1047		1048		1049		1050		1051		1052		1053		1054		1055		1056		1057		1058		1059		1060		1061		1062		1063		1064		1065		1066		1067		1068		1069		1070		1071		1072		1073		1074		1075		1076		1077		1078		1079		1080		1081		1082		1083		1084		1085		1086		1087		1088		1089		1090		1091		1092		1093		1094		1095		1096		1097		1098		1099		1100		1101		1102		1103		1104		1105		1106		1107		1108		1109		1110		1111		1112		1113		1114		1115		1116		1117		1118		1119		1120		1121		1122		1123	
--	--	---	--	---	--	---	--	---	--	---	--	---	--	---	--	---	--	---	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	-----	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--



خمسة الأخت التي هي شقيقة في الأولى والثالثة وبنت في الثانية واخت لام  
 في الرابعة خمسة آلاف وسبع مائة وأربعون سهماً لها اثنتان وعشرون ديناراً  
 وثلاثة أثمان دينار وثلاثة أثمان ثمن دينار \* ولتي هي اخت لام في الأولى والثالثة  
 وبنت في الثانية وشقيقة في الرابعة ثلاثة آلاف وستمائة واثنتان وخمسون  
 سهماً لها أربعة عشر ديناراً وربع دينار وثمان ثمن دينار \* وللأب في الثانية  
 ثلاثاً وعشرون سهماً فله دينار وربع دينار \* وللزوج في الثالثة ألف  
 ومائتان وعشرون سهماً فله أربعة دنانير وسبعة أثمان دينار \* ولكل  
 واحدة من الاختين لأب في اثني عشر مائتان وثمانية أسهم فله ثلاثة أرباع دينار  
 دينار ونصف ثمن دينار \* وللزوج في الرابعة تسعمائة وستون سهماً فله  
 ثلاثة دنانير وسبعة ثمان دينار \* وثمان ثمن دينار \* وللزوجة في الخامسة  
 ألف وستمائة وأربعون سهماً فله في الخامسة كذلك فلكل واحدة منها خمسة  
 دنانير وخمسة ثمان دينار لأب في الخامسة ألفان وثمانمائة وثمانون سهماً فله  
 أحد عشر ديناراً وربع دينار \* وللزوج في السادسة مئتان وسبعة وستون سهماً فله  
 دينار وربع ثمن دينار وثلثه أرباع ثمن دينار \* وللأب في السادسة ثمانمائة  
 سهم وسهم فله ثلاثة دنانير وثمان دينار وربع ثمن دينار \* وإذا جمعت ماتحت  
 الضلع الآخر هو أربعة حصل أربعة هي أرباع ثمن ثمن فاقسمها على الأربعة  
 يحصل واحد وهو ثمن ثمن فاجمعها إلى ماتحت التمانية الثانية يجمع ستة عشر وهي  
 ثمن ثمن قسمها على التمانية عدد الضلع الثاني يخرج ثمان وهي ثمان فاجمعها  
 إلى ماتحت التمانية الأولى يجمع ثمانية وأربعون ثمان فاقسمها على التمانية يخرج  
 ثمانية فاجمعها إلى ثمانية فاجمعها إلى ثمانية فاجمعها إلى ثمانية فاجمعها إلى ثمانية

حينئذ صحيح • ولو جمعت ماتحت ضلع منها فلم يتقسم مجموعها عليه فسمه  
 صحيحة كان ذلك علامة الخلل في العمل • وقس على هذا ما يرد من اثباته •  
 واعلم انه قد لا يكون للمدد الذي تصح منه المسائل قبر اط صحيح او لا يتقسم  
 على عدد التركة قصمة صحيحة فالطريق حينئذ ان تضرب المسألة في مخرج  
 الكسر الذي يظهر في القبر اط او في مخرج الكسر الذي يظهر في عدد التركة  
 فما يحصل فاجعله كانه المدد الذي صحته منه المسائل • فاقسمه على مخرج القبر اط  
 او على عدد التركة وراع ما سبق من القسمة على الاضلاع والتفصيل وجميع  
 ما تقدم الا انك تزيد ضرب سهام كل وارث في مخرج الكسر الذي ضربته  
 في المسألة يحصل المطلوب • وان شئت وكان بين ما تصح منه المسائل ومخرج  
 القبر اط او عدد التركة موافقة فرد كلاهما الى وقفه ثم اضرب نصيب كل  
 وارث مما صحته منه المسائل في وفق التركة او في وفق مخرج القبر اط واقسم  
 الحاصل على وفق المدد الذي صحته منه المسائل ان كان ذلك من العشرة  
 فاقبل والا فاعلى ضلعه ان امكروا قسم على اضلاعه وراع جميع ما تقدم • يحصل  
 المطلوب • وان كان قبر اط المسألة والمدد الذي تقسم التركة عليه عددا  
 اولافلا ينحل فكون القسمة على جملة المدد وتكون القسمة اليه فقط لا تخفى  
 الامثلة على ما عرف ما سبق • ثم ان كان في نفس التركة كسرها ثم ان تقسمها  
 كما هي خمسة بين وثلاثة مائة واربعة عشر واربعة وثلاثون  
 ابل من سبعة واربعة واربعة واربعة واربعة واربعة واربعة واربعة  
 وثلاثين • ففي هذه المورثة ومائة يظهر الخواب اليدوية غلب  
 من غير بسط كسره بعسري مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة



فمبعان على الثلاثة يخرج تسعة دنانير وثلاثا سبع دينار وذلك حصص الواحدة  
 من التركة \* واقسم ماخرج لكل واحدة من الاختين لغيرام وهو اربعة  
 وخمسون واربعة اسباع على الثلاثة يخرج لكل واحدة منها ثمانية عشر ديناراً  
 وسبع دينار وثلاث سبع دينار \* واجمع الحصص بما علمت في جمع ما فيه  
 كسر يحتمل لثلاثة وستون وثلثان وهو التركة فالعمل صحيح \* والطريق الثاني  
 ان تبسط ايضاً ما تصح منه المسألة من جنس الكسر أو الكسور لتركه واقم  
 بسط المسألة مقام المسألة كما تمت بسط التركة مقام التركة من غير احتياج  
 الى القسمة بعد ذلك على مقام كسر التركة. فلو كانت التركة في المثال المذكور  
 وهو ام واختان لام واختان لغيرها اربعين ديناراً ونصفاً وثلاثاً وعملت  
 بهذا الطريق فابسط التركة واصل المسألة بمولها من جنس الكسر وذلك بان  
 تضرب كلاهما في مقام النصف والثلث وهو ستة يكون بسط التركة مائتين  
 وخمسة واربعين وبسط المسألة ائتين واربعين \* وبين البسطين موافقة  
 بالسبع فرد كلاهما الى وفقه واعتبر وفق كل منهما كاصله وكل العمل ياجد  
 الاوجه السابقة من غير ان تبسط سهام الورثة فاحصل فهو ما نكل وارت  
 من غير قسمة اخرى على مخرج الكسر \* لانك لما بسطت السبعة وانتقلت الى  
 الائتين والاربعين اغنى ذلك عن القسمة على مقام الكسر \* فان علمت بالوجه  
 الاول فاضرب نصيب كل وارث من المسألة في وفق بسط التركة وهو  
 خمسة وثلاثون واقسم الحاصل على وفق بسط المسألة وهو ستة يحصل لكل  
 واحدة من الام وبناتها خمسة دنانير وخمسة اسداس دينار \* ولكل واحدة  
 من الاختين لغيرام احد عشر ديناراً وثلث دينار \* واجمع الحصص الخمس

يخرج اربعون ونصف وثلاث فالعمل صحيح ويقاس عليه مثله \*  
 (مهمة) يقع كثير ان التركة تكون جزءا من عقار ونحوه كمن \* ان  
 اوصية او سيف او عبد مفردا كان الجزء او متعدد امتداد النوع كسلاثة  
 اخماس او مئذنة ككاهن \* والطريق في قسمتهما ان تحصل مخرج الكسر  
 او المخرج العام للكسور الواقعة فيها وتجعله كانه اصل المسألة وتأخذ منه بسط  
 ذلك الكسر بحسبه \* فما كان فاقسمه على العدد الذي تصح منه مسألة الورثة  
 فان صح قسمه فذلك المخرج هو المطلوب الذي تصح منه القسمة \* وان لم يصح  
 فاما ان يوافق واما ان يباين فان وافق مصحح الفريضة فرد المصحح الى وفقه  
 واضربه في ذلك المخرج \* وان باين فاضرب كل المصحح في المخرج فما كان في  
 الحالين فنه تصح المسألة \* وما ضربته في المخرج من المصحح عند المباشرة  
 او وفقه عند الموافقة فهو جزء السهم للمخرج \* فان ضربته في البسط كان  
 الحاصل حصة جميع الورثة \* وان ضربته في الباقي من المخرج بعد البسط  
 كانت الخارج حصة الشريك ان كان \* واذا هم فتم حصة جميع  
 الورثة فاقسمها على الصحيح يخرج جزء سهم التصحيح فاضربه في  
 حصة كل وارث من التصحيح يظهر لك نصيبه في العقار ونحوه \* واذا  
 عرفت حصة الشريك فان كان واحدا او جماعة وانقسم على عددهم فذاك \*  
 والاحتجت الى عمل كالانكسار على الروس وقد تقدم بيانه والامثلة غير  
 خافية \* وفي هذا كفاية للراغب والطالب ومن اراد الزيادة فعليه  
 بالخطوات \* ولما فرغ المؤلف رحمه الله من تحرير هذا المتن المتكامل بمهمات  
 هذا الفن ومقاصده \* وانتهى ما اراد ايراده من عبود هذا العلم وغرر

غير الله • وفرائد • قال بعد ذلك ذلك براعة القلم • وإعلاء ما يشاهد  
 المقام • هذا ما يسر الله • أي سهل • إملا • أي قوله ليكتب عنه •  
 وهل الإشارة إلى مرسوم مسائل الكتاب أو إلى ما في ذهن فيه الخلاف  
 المشهور المنقول من السيد الجرجاني إلى أقوال سبعة • وجزم بتعين كونها  
 للمنفذ الذهن سواء اتقدم المشار إليه كما هنا أو تأخر • وأصل وضع الإشارة  
 للمحسوسات واستعمالها في غيرها كما هنا مجاز • ثم قال رحمه الله • وأرجو  
 من الله • الرجاء • هو توقع الأمر المحبوب • القبول • هو أخذ ما يهدي  
 أو يعطى والمقصود غاية وثمرته التي هي تجزيل الثواب وتكثير الأجر  
 على تأليف هذا الكتاب • وقد ظهرت والحمد لله علامات قبوله سبحانه  
 وتعالى لهذا المؤلف المشتمل على غرر من شرائع دينه القويم • فإنه قد نشر  
 في أسرع مدة في أقطار الأرض وعم الانتفاع به واعتنى به العلماء والطلبة  
 • وأرجو من أهل العلم إصلاح الخطأ • وأبدأه بالصواب • إصلاح  
 الخطأ • هو إبداءه بالصواب فهو من عطف المرادف لافادة التوكيد • وإنما  
 صنع المؤلف ما رايت وقرأ مع الحق واتممت بنفسه وهذا هو شأن الحكم  
 من الرجال مع أن كتابه في غاية من التحرر والشفافية لا ما شذ عن سهو  
 أو غلط كاتب • والله ولي المؤمنين • أي متولى أمورهم ولأمانة خاصة •  
 • والحمد لله رب العالمين • تقدم الكلام على معنى الحمد أول الكتاب •  
 والرب المالك والمدير وله معان أخر تعرف من كتب الإمامة • والعالمين  
 جمع عالم بفتح اللام كما حققه العلامة الأمير وغيره قالوا لأن العالم وإن كان  
 يطلق على ما سوى الله يطلق أيضاً على كل جنس وعلى كل صنف فيقال

عالم الحيوان وعالم الانسان وهكذا فيكون جمعه على عالمين بالاعلام  
 الثاني ويكون خاصا بالعتلاء اخذ من انه لا يجمع بالواو والنون الا العتلاء  
 نعم يمكن ان يقال انه غير مستوف للشروط لانه لا يجمع هذا الجمع الا ما كان  
 علما او صفة والعالم ليس علما ولا صفة \* على انه جرى في الكشف على كونه  
 جمعا استوفى الشروط لان العالم في حكم الصفة فانه علامة على وجود خالقه  
 ووصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم في تقدم في شرح الخطبة  
 ايضا الكلام على معنى الصلاة والسلام ولفظ السيد والال والاصحاب فارجع  
 اليه \* وجمع المؤلف رحمه الله بين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في  
 اول الكتاب وفي اخره كما ترى رجاء لقبول ما بينها فان الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم مقبولة والله سبحانه وتعالى اكرم من ان يقبل الصلاتين  
 ويرد ما بينها \* وهذا اخبر ما يسهره الله من الشرح على هذا المؤلف النافع \*  
 ولنختتم هذا الشرح بخاتمة تشتمل على ثلاثة فصول \*

### ❦ الفصل الاول ❦

في ذكر بعض المسائل الملقبات وهي كثيرة حتى قالوا لا حصر لها ولا حسم  
 لا بوابها وقد تقدم منها في الكتاب الفروان والمباهلة والنصفيتان والاكدرية  
 والمشركة والدنارية الصغرى والدنارية الكبرى وهي المسماة بالشاكية  
 والركاية والعامرية وام الفروج والغراوية تسمى بالمراونية وام الفروج  
 والمنبرية والمأمونية والخرقا والصا والزديات الاربع ومسألة الامتحان والناقضة  
 ومسألة القضاة \* ومن الملقبات ايضا الحمزية لقبت بذلك لان حمزة بن حبيب  
 الزيات سئل عنها فاجاب باجوبة ثلاثة \* وهي ثلاث جدات ام امام وام ام

اب وام ابني اب وثلاثة اخوات متفرقات وجد ابواب • فعدنا ما شئ  
 الشافعية وكذا عند المالكية للجدتين السدس لسقوط الثالثة بالجد عندنا  
 وكونها من ذوى الارحام عند المالكية والباقي بين الجد والشقيقة والاخت  
 للاب ارباعا فتم الشقيقة حصة الاخت للاب لان الباقي بعد سدس الجدتين  
 وحصة الجدة ون النصف فتصع من اثني عشر اختصارا لكل جدة من  
 الاوليين سهم واحد وللجد خمسة وللشقيقة خمسة ولاشي للاخت للاب  
 ولا للاخت للام • وعند الحنفية للجدتين المذكورتين السدس والباقي للجد  
 وتصع من اثني عشر • وعند الحنابلة للجدات الثلاث السدس لكون الجد  
 لا يجبر ام نفسه عندهم كما في باب الحجب والباقي للجد والاخت الشقيقة  
 وفاقلنا وتصع عندهم من ستة وثلاثين لكل جدة سهان وللجد خمسة عشر  
 والاخت الشقيقة خمسة عشر • ومنها ما اتبنات وهي ثلاث زوجات واربع  
 اخوات لام وثمان اخوات لابوين اولاب اصلها اثني عشر وتقول خمسة  
 عشر وتصع منها لكل واحدة سهم واحد • ومنها عند المالكية ثلاث ملبقات  
 احدها المالكية لقت بذلك انص الام مائت عليا بخصوصها • وهي زوجه  
 وام وجدواخوة لاب واخوة لام فعند المالكية للزوجه النصف والام السدس  
 والباقي للجد ولاشي للاخوة الجميع • اما الاخوة للام فلا سهم معهم بل يرد  
 واما الاخوة للاب فلانه لو لم يكن الجد معهم لم يكن شيء لان الاخوة لام  
 حينئذ يستحقون الثلث وتسقط الاخوة للاب لا ستراق امروض تركة  
 فلم يكن حضوره معهم موجبا لم شئ لم يكن • وهي عند الحنفية كذا في جري  
 على قاعدتهم في حجب الاخوة مطلقا للجد • وعندنا عند الحنفية والاب



يوسف ويحمد الزوج النصف واللام السدس ولابد السدس والباقي للأخوة  
للأب ولأشئ للأخوة للام اتفاقاً والثانية هي شبه المالكية وهي إذا كان بدل  
الأخت للأب أخوة اشتاء الحكم فيها كالحكم في المالكية عندنا وعندهم فلاشئ  
للاشتاء وللاخوة من الام عند المالكية اما الأخوة للام فلهجهم بالجد  
واما الاشتاء فلاشئ لا يرثون الا من اجل قرابتهم بالاب وقرابة الاب ساقطة  
والجد قد حجب من كان من جهة الام فلاشئ لهم معه اما عندنا وعند الخبالة  
والخفية فقد عرفت الحكم فيها من التي قبلها \* والثالثة هي عقرب تحت  
طوبه وهي زوج وام واخت لام وعاصب اقوت الأخت للام بينت  
للبيت \* فعند المالكية تجعل للميت مسألان مسألة الانكار ومسألة للاقرار  
امامسألة الانكار في ستة أزواج النصف الثلاثة ولللام الثلث اثنان وللأخت  
لللام السدس وحد وللاثنين عاصب \* وامامسألة الاقرار فيمن اثني عشر  
للزوج ثم زوجة والام السدس اثنان وللبيت النصف ستة يبقى واحد  
للعاصب \* ثم مذ ذاك نجعل حصة البنت والعاصب ومجموعهما سبعة ونقسم  
عليها نصيب الأخت المقررة من مسألة الانكار وهو واحد لا ينقسم تضرب  
السبعة في مسألة الانكار وهي ستة تبلغ اثنان واربعين \* فللزوجة ثلاثة من  
مسألة الانكار في سبعة باحد وعشرين \* وللام اثنان من مسألة الانكار  
في سبعة اربعة عشر وللبنت المقررة خمسة والعاصب واحد \* اما عند الثلاثة  
فلاقرار بل يكون مقر غير جائز والله اعلم

### \* الفصل الثاني \*

في كرشى من متشبهه بنسب \* فمن ذلك رجالان كل منهما مالاخر

صورته تزوج كل منها ام الاخر فاولدها ابنا فكل منها صمد الاخر لامة \*  
 رجلان كل منها خال الاخر \* صورتهما ان يكح كل من الرجلين بنت  
 الاخر فبولد لكل منها ابن فكل من الابنين خال الاخر \* رجلان كل منها  
 ابن خال الاخر \* صورتهما ان يكح كل من الرجلين اخت الاخر فبولد لكل  
 منها ابن فكل من الابنين ابن خال الاخر \* رجلان احدهما عم الاخر  
 والاخر خاله \* صورته تزوج رجل بامراة وتزوج ابنة امها فبولد لكل واحد  
 منها ابن فابن الاب عم ابن الابن وابن الابن خال ابن الاب \* وقد ذكر هذه  
 الصورة الحريري رحمه الله في المقامة الخامسة عشر ما ذكر بها \* اكن للرجل  
 اخ شقيق وتأتي في الاعزاز ان شاء الله \* ولما صورتهن ايضا \* حداهما ان  
 يتزوج ابوابي زيد باخته من امه فتلدا ابافه وعم زيد وزيد خاله \* والثانية  
 ان يتزوج اخو زيد من ابيه ام امه فتلدا ابافه وخال زيد وزيد عمه ويلد بينهما  
 في الميراث كما يأتي ومنها ان يقول شخص لى عمه وانا عمها ولى خالة وانا  
 خالها فاما قوله لى عمه وانا عمها \* ان شاء من امه تزوج ام ابيه فتلد عات فعمدة  
 البنت هي اخت ابيه فهي عمته وهي بنت اخيه فهو عمها \* وام قوله لى خالة  
 وانا خالها فان ابامه تزوج اخته من ابيه فاولد عات فبنته البنت هي اخت  
 امه فهي خالته وهي بنت اخته فهو خاله \* وقد سئل عنها الامامان عن  
 رحمه الله بايات نظمها المسائل فيدل \*

فلى عمه وانا عمها \* ولى خالة وخاله

فاما التي اعم لها \* فاني امه امها

ابوها اخي واخوها بي \* ولى خمة وكذا حكمها

لما بن الققيه الذي عنده \* فنون القرائض او علمها .

يبين لنا نسبا صالحا \* ويكشف للنفس عن غمها .

فاجابه الامام الشافعي رضى الله عنه فقال

ايا سا يلى عن عمه وهو عمها \* وعن خالة يدعى شفاها باخاها

الافاسم منى جوابا محققا \* وأصغ الى ما قلت في شرح حالها

احك من امه وام لوالده \* تزوجها من قومها ورجاها

فجاءت بنت وهي عمك التي \* تتاد بك عمى في صحيح مقالها

والده ام ثم اخت لوالده \* تزوجها مستحسنا لجمالها

فجاءت بنت وهي خالتك التي \* تنا ديك خلا في فصيح مقالها

فهذا هو الايضاح عما سألته \* وكشف لفتيا اشكلت في سؤالها

ولو كان المولود في الصورتين ذكر الكان المولود مع المتكلم كل منهما ام الاخر في

الصورة الاولى وخال الاخر في الصورة الثانية \* وقيل ان رجلا دفع رقعة الى

الامام الشافعي رحمه الله فيها

رجل مات وخلي رجلا \* ابن عم ابن اخى عم ايه

فكتب الامام الشافعي رحمه الله في اسفلها \*

صار مال المتوفي كاملا \* باجماع القول لامرية فيه

للذي خبرت عنه انه \* ابن عم ابن اخى عم ايه

وذلك لان ابن اخى عم الاب هو الاب فان ابن عمه هو ابن عم الاب \* ويقرب

من هذا قول القائل ورث من الميت خال ابن عمته وناخيه من الابوين لان

خال ابن العمه هو الاب والاعمام والمراد هنا الاب كما مر انفا \* وقول القائل

ويوث من الميت عمه ابن خاله دون الجدة لانها هي الام كما مر انقاوم من المسائل  
التي سال عنها الشافعي ابو يوسف ومحمد بن الحسن بمجلس الرشيد قولهما امرأتان  
التقيا برجلين فقالا لهما رجبا بانينا وزوجينا و ابو يزوجنا فاجابهما رحمهم الله  
بقوله رجلان تزوج كل منهما ام الاخر \* ومن ذاك رجل ابو خاله و امه  
عمته وليس اشبهه ولا لکاح بموس \* وصورتها ان يتزوج رجل امرأة مجهولة  
النسب فيستلحقها ابو الزوج فيثبت نسبها ويكذبه الابن فيحوز له استدامة  
النكاح وتلد منه ولد افيكون ابو خاله وتكون امه عمته و يبقى من هذا الباب  
صور و امثلة كثيرة مذكورة في المطولات \*

### ❦ الفصل الثالث ❦

في نبذة من الفرائض وهي كثيرة جدا واما يوثي في التشديد الاذهن  
واعمال الفكر فيها للتمرين على فروع هذا الفن \* فن ذاك رجل قل نعم  
بقتسمون تركه لاتعملوا فان لي زوجة غايبه فان كانت حية ورثت هي  
ولمارث وان كانت ميتة ورثت الاممكم \* صورتها امرأتا خلفت امواختين  
شقيقة تين و اخا لاب متزوجا باختها لامها وهي \* ثم يزوجها رجل نكاح حية  
ورثت وورثت وان كانت ميتة لمارث فهذا ابن عم الميتة متزوج منها \* ينة  
والورثة زوج وام واحد من ام \* ومن ذلك رجل له اخ شقيق فوريته خوزوجته  
من امه ادون اخيه الشقيق وهي التي ذكرها الحريري رحمه الله \* تقدمت  
الاشارة اليها بقوله \*

ايها العالم الفقيه الذي فا \* ق ذكره قوله من شئيه

افتنا في قضية حاد عنها \* كل قاض وحاد كل فقيه

رجل مات عن اخ مسلم — رقيق من امه واياه  
 وله زوجة لما اياها — براخ خالص بلا تمويه  
 فحوت فرضها وحاز اخوها \* مات بقى بالارث دون اخيه  
 فاشقنا بالجواب عما — الا \* فهو نص لا خلف يوجد فيه

واجاب عنها بقوله

قل لمن يلزق السائل اتي \* كاشف سرها الذي تخفيه  
 ان ذاك الميت الذي قدم الشر \* ع اخا عرسه على ابن ايه  
 رجل زوج ابنه عن رضاه \* بمائة له ولا غرو فيه  
 ثم مات ابنه وقد علقته منه \* فجاءت با بن يسر ذويه  
 فهو ابن ابنه بغير مرأه \* واخو عرسه بلا تمويه  
 وابن الابن المصريح ادنى الى الجد \* واولى بارثه من اخيه  
 فقد احين مات اوجب الزو \* جة ثم التراث تستوفيه  
 وحوى ابن ابنه الذي هو في الحكم \* اخوها من امها باقيه  
 وتخلي الاخ الشقيق من الار \* ث وقلنا يكفيك ان تبكيه  
 هالك مني الفتيا الذي يحتذيها \* كل قاض يقضى وكل فقيه

وتقرب هذا المازن نقول رجل وابنه وامراه وبنتها فتزوج الرجل  
 البنت و"ابن" الام فمات الابن والام حامل منه فوضعت غلاما فهو ابن  
 بن رجل واخواته جة لامه ثم مات الرجل وترك اخا شقيقا فورثت  
 زوجته ثمن واخوها الباقي لانه بن ابن الميت وهو يحجب الاخ كما كان يحجبه  
 الابن لو كان حيا ومن هذا قول الشاعر \*

وقائلة اوص الله اني \* ارى الموت قد حطت عليك ركابه  
 فقلت وقدرع الله ادمقاها \* وضافت به خوف الحمام مذاهبه  
 لك الثمن ان كانت وفاتي فريضة \* وسائر ما بقي فبصرك صاحبه  
 والمتقدم بالسؤال عن هذه المسألة عبد الملك بن مروان وذلك انه وقف  
 رجل فقال يا امير المؤمنين اني تزوجت امرأة وزوجت ابني من امها  
 فامدنا بشي نستعين به فقال ان انت اخبرتني كفسيد عوان كل واحد  
 منك ابن صاحبه فانما ارفدك والا لا اعطيك شيئا \* فقال له ارجل سل قبل  
 ذاك كاتبك وصاحب شرطك فان اجاب فاعطيه ل ارفع له لهما او لا فانما  
 انذر فسألهما فلم يعرفا ذلك \* فابتدر رجل من اخر الصفوف فقال له ان  
 اخبرتك اعطيني ما ذكرت لاسأل فقال له نعم فقال ابن الاب عم ابن الابن  
 وابن الابن خال ابن الاب فوصله \* وهذا الخف امر في الظاهر من  
 التوارث الذي فرض واشكل في المعنى \* ومن ذاك لوقاات امرأة تقوم  
 يقسمون ما لا ذلجبلوا اناني حالي فان ولدت ذكرا ورث وان ولدت انثى  
 لم ترث وان ولدت ذكرا وانثى ورث ابنته كردون لان في هذه زوجة  
 عاصب سوى الاب والابن \* وان ولدت ذكرا ورث  
 وان ولدت انثى لم ترث وان ولدت ذكرا وانثى ورث ابنته زوجة الاب  
 ومعها ثمة قال اوزوجة الاب ومعها ابنتان \* ولو ولدت ذكرا لم ترث  
 وان ولدت انثى لم ترث وان ولدت ابنتين ورث ابنتي زوجة ابنته \*  
 ابوه قبله والورثان وجد وشقيقة وهي منتصرة زبداد كان مؤود بنى  
 واحدة وقد سبق ذكره في باب الجوز لاختوة \* ونوقاات ان ولدت

ذكر الميراث وان ولدت انثى ورثت وان ولدتهام يرثان فهي زوجة ابني الميتة  
والورثة تزوج وام واخوان لام او هي زوجة ابن الميتة وقد تركت زوجا  
وابوين وبنات ولو قالت ان ولدت ذكر او رثت وورثت وان ولدت انثى  
لم ترث ولم ارث فهي بنت ابن الميت وزوجة ابن ابن له اخر وهناك بنات  
صلب \* ولو قالت ان ولدت ذكر الميراث ولم ارث وان ولدت انثى ورثنا  
وان اسقطت ميراثا ورثت فهي بنت ابن ابن الميت وزوجة ابن ابن اخر وقد  
مات والورثة الظاهرون زوج وابوان وبنت \* ولو قالت ان ولدت ذكرا  
فلي اثنان والباقي له وان ولدت انثى فالتركة بيني وبينها سواء وان اسقطت  
ميراثا فالتركة كلها \* فعذه امرأة اعتقت عبدا ثم تزوجته فحملت منه ثم مات  
عنهما ولا وارث له غيرهما وغير حملهما ومن ذلك رجل له عم وخال فورثه  
الخال دون العم وهي ان يكون الخال ابن اخي الميت لانيه كما تقدم تصويبه  
في متشابه السب في رجبين احدهما عم الاخر والاخر خاله \* فلو  
خلف الميت مع هذا الخال الذي هو ابن اخيه عما ورث خاله لانه ابن  
اخيه لانيه دون عمه \* ومن ذلك ميت خلف خمسة عشر ذكرا لا وارث  
له غيرهم فاخذ خمسة سدس المال وخمسة ثلثه وخمسة نصفه \* واقسم كل  
فريق نصيبهم بالسوية وقد ائتمرت بها نظما لبعض الاخوان فقلت

اسأل ارباب اغرائض والاولى \* عليهم مدار الحكم في كل قسمة  
قد مات ذومال وخلف خمسة \* ذكورا وايضا خمسة ثلث خمسة  
فاحز منهم خمسة سدس \* واحرز ثلثا خمسة دون مائة  
خمس مائة \* فبين خلف مائة \* وكل فريق حظهم بالسوية

وصورتها ان تزوج امرأة رجلا وتلد منه ولدا ثم تزوج باخيه لايه  
وله خمسة اولاد ذكور ولدت منه مثلهم ثم مات زوجها فتزوجت  
باجني فولدت منه خمسة ذكور ايضا ثم مات ولدها الاول بعد موتها فللمنسة  
الذين هم اولاد الاجنبي واخوة الميت لامة سدس \* وللخمس الذين هم اولاد  
عمه من اجنبية ثلث وللخمس الذين هم اولاد عمه واخوته لامة نصف  
نصح من ثلاثين \* ومن ذاك ثلاثة اخوة اشقاء ورتوا ميتا فاخذ احدهم ثلثي  
المال واخذ الاخران ثلثه \* وقد نقله بعضهم فقال

ثلاثة اخوة لاب وام \* وكلهم الى خير فقير

فخاز الاكبران الثلث منها \* وبقي المال لحره النصف

فهؤلاء ثلاثة اخوة لابوين اصغرهم زوج ابنت عمهم الموروثة له ثلثان ولهم  
الثلث \* ومن ذاك ما لو قيل اخوات شقيقن ورثها اكنه خذ  
احدهما ثلثة ارباع التركة والاخر اربع الباقي فقل هذه امرة تركت ابني  
عنها احدهما زوجا \* ولو قيل رجلان ورثه كان خذ احدهما الثلثين والاخر  
الثلث \* فقل هذه امرة تركت ابني عمي خذها زوجها ولا خير خوه لامة  
\* ولو قيل امرأة وزوجها خذ الثلاثة اربع التركة واخرى وزوجها خذ  
الرابع فقل للميت اخت لاب واخت لامة واب عم احدهم لامة وامي هو  
لام زوج الاخت للاب والاخر زوج لاخت الامة فالاخت من الاب  
النصف وللأم من الام السدس والاخت من الام سدس وبقي بين ابني امهم  
ولو قيل رجل وزوجته اقتسما ميراثا فاصاب المرأة ثلاثة ارباعه والرجل ربعه  
فقل هو رجل زوج اخاه لامة باخته لايه ثم مات عنها وتركته لغيره اعلى



اربعة بالقرض والرذلاخنة ثلاثه ولاخيه واحده رجل وبنته وراثه نصفين  
صورته ماتت عن زوج هو ابن عم وبنت منه \* امرأة وابنها وراثه مال ميت  
نصفين نقل رجل مات عن بنته فابا لنصف وابن ابن اخيه وهو ابنا فله النصف  
الباقى بالمصوبه \* ولله المسألة عنى اشاعه بقوله \*

سالت الفارضين بكل ارض \* بما يغترب في ذكر واه  
قد افسا بحق مال ميت \* على نصفين وانتمعا بقسمه  
له نصف وحق الام نصف \* فنا خذاهما سها كسهما

وباب الالما زباب واسع \* والكلام عليها في المطولات شائع ذائع \*  
والحمد لله على نعمه التي لا تحصى ولا تحصى \* ومواهبه التي تبجل على الحد  
والاستقصا \* وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا \*

قال جامعه

كان الله له \* وختم بالصالحات عمله \* هذا اخر ما يسره مجبض جوده  
الافوز الحكيم \* ومنتهى ما نفع به من الشرح على ذلك الكتاب الكريم \*  
والامر في اهل العلم على عباراته \* وامعن النظر في فخرى مضمونه  
واشاراته \* ان يستمع عن فيه من ضعف التركيب ونقص التحصيل \* ويصلح  
ما جده من الخلل غير قابل للتأويل \* فاني متطفل على موائد هذا الموضوع  
الحظير \* والانسان \* حيث هو من القصور والتقصير \* لاسيما وقد كان  
حاله حال تركب بوجه البؤس \* وتزاحم جيوش القوم \* بسبب هجرتي عن  
السير \* لانه \* اراديات التجداد والحساد \* فمسر ان يكون ذلك  
حسب \* من الخصائص \* وتكرار المانع من السبب \* وبالله وحده

استنصروا الخبير \* وهو نعم المولى ونعم النصير \* وقد كان الشروع في جمع  
 هذا الشرح المبارك في فوائح شهر جمادى الآخرة من سنة ١٣٠٥ خمس  
 بعد الثلاثمائة والألف من الهجرة النبوية \* وكان الفراغ من تأليفه وتحريره  
 في آخر شهر رجب الاصب من السنة المذكورة \* والحمد لله على التمام \* ما ذكر  
 صوب غمام \*

### تقريظ وتاريخ

للهامة الاديب \* والججاج الاريب \* رب التحرير والتحرير \* الشيخ  
 ابي بكر بن محمد تارف خوير \* المكي اكتبني اصل الله بقاء \*  
 الحمد لله وارث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين \* الذي من فتوحاته على  
 احبابه المخاضين \* فقرر واتقرر المباحث في الدين \* وبينوا افراضه اتم تبين \*  
 وكيف لا وهو ورثة الانبياء والمرسلين \* صلى الله على نبيه وآله \* جميع \*  
 وعلى الال الطيبين الاطهار \* والصعب الاشد \* على الكفرة \* وتوبيه  
 باحسان الى يوم الدين

اما بعد \* فان من اجل المعلوم قدرا \* وارفعها بين الانام ذكرا  
 \* سلم الفرائض الذي نوه الله بفضله في شريف خطابه \* حيث تولى  
 تفصيله وتنسيبه في محكم كتابه \* وجاءت في فضله والخاتمة  
 احاديث كثيرة \* اضواء من شمس الخيرة \* وردت بطرق ووجوه  
 نثرى \* وكفى بذلك فخرا \* وقد انف فيه علماء قديما وحديثا \* وسرو  
 في مسالكة سير حثيثا \* فمنهم من اضل الكلام \* وقسم لاقسم \* ومنهم

من اقتصر • وأوهزواختصر • وإن من أحسن طائف فيه تركيزاً •  
 وأتقن ما صنف فيه تديباً وجملاً •

### في كتاب فتوحات الباعث بشرح تقرير المباحث •

لفخر السادة العلوية • وطراز العصا بة المشايخية • فخر الدين •  
 والده • مولا السيد أبي بكر بن عبد الرحمن بن شهاب الدين • فإنه  
 شرح ذلك الكتاب المختصر أي شرح • وبني له صرحاً أي صرح • خلد به  
 ذكره • ورفع به قدره • جمع فيه ما ليس في غيره من الكتب والفرائب •  
 واستقصى فيه ذكر الخلاف بين الأربعة المذاهب • واستوفى فيه الكلام •  
 على أحكام ذوي الأرحام • بمبارات تسيل رقة ولطافة • وبميسر رشاقة  
 وظرافة • الطاف من الأسيم إذا سرى • وأرق من الزلال إذا جرى •  
 فاجدد به أن يكتب بهاء القبول على صفحات الحدود • ويطل على قلب المخزون  
 في طالع السعود • ولذا كثر رغب في طبعه • وتعميم فقهه • أربابه الهمة  
 والحمية • أعضاء شركته الخيرية • وسبقه والكم إلى هذه المزيمة • ولما أيزده  
 الطبع • في أحسن وضع • أرخه خادم العلماء بهذه الآيات •

هنا يصر جميع البلاد • وبشرى تجدد في كل ناد  
 بطبع الكتاب النفيس الجدير • بالحفظ والذلل والاعتماد  
 كتابه الفتوحات أنعم بها • يتال به الفرضي المراد  
 كتاب مجمل عرى المشكلات • ويهدي النوي سبيل الرشاد  
 يصير به ما هو أكمل • مطالعه المبتدئ أو يكاد

\* \* \* **الحسين بن علي** \* \* \* وذلك مستصحبات القباد  
 ولم لا وجا معه جامع \* \* \* غضايل \* \* \* والمشرقيين  
 ابو المرتضى ابن الشهاب \* \* \* لمة العترة القرواري الزناد  
 فللازال يسلي منار العلوم \* \* \* م بالسعي والجد والاجتهاد  
 واجيئ انتهى الطبع اذخه \* \* \* بطبع الفتوحات نعم العباد

١٣١٧ هـ

### في خاتمة الطبع

الحمد لله سبحانه اجل ما ينحه العبد من الفتوحات \* وشكره تعالى افضل  
 ما يتقرب به من القرائض الواجبات \* ثم اهداء \* واخ غير العلاء والسلام \*  
 الى روح نبيه سيد المرسلين وخير الانام \* ثم الى ارواح اله وارثين مصون  
 اسرارهم واصحابه الاجلة الكرام وانصارهم \* اما بعد فيقول الراجي لطف الله  
 الحفي \* الحسن بن احمد الحفي \* قد فرغ ايعون الله تعالى وتوفيقه \* من  
 طبع كتاب الفتوحات وثمة \* مولانا السيد ابى بكر بن عبد الرحمن بن  
 شهاب الدين العلوي الحميني نفع الله به \* وقد بذلنا المجهود في مقابلته  
 على الاصل وتصحيحه \* وتبيين ما يلزم من بيان دسه وارتيابه \* مع ملاحظة  
 المؤلف كان الله له قبل الطبع بطور السمحات \* وارشاده الى اصلاح ما  
 قوط عن السهو والذلول من المطاطات \* حتى برزت صحائفه وهي في ردد  
 الصغر الضبط رافله \* وبزغت شمس من افق الطبع الانواع المدوام  
 عبر آفله \* فدوئك سقرا ينافسه المتنافسون وروضا ينزهه في حرفة

الطالبون وقد بدروا من افق دار الطباعة بدرة \* وشطط من غير عيار  
 في صحائف اوراقه نشره في ايام الملك المعبود معلم الدين \* جو اظلم الظلم  
 الاسلام والمسلمين رافع التوبة العلم والعدل وقامع لؤس الجور والجهل  
 السلطان الجواد الباذل \* وبحر الجود الذي ليس له ساحل \* فليكن السلطان  
 الاصفه \* امير اقطار الممالك الدكنية الهندية \* مظفر الممالك فتح جنك  
 نظام الدوله نظام الملك آصفجه مير محبوب عليخان بهادر لا يرحى شموه  
 دونه شارقه \* ورايات نصره خافقه \*

وكن ذلك بمضعة دائرة المعارف النظامية الزاهرة \* بحرو من دار السلطنة  
 مدينة حيدر باده امره \* خمس خلت من شهر رمضان المعظم  
 من السنة السابعة عشر بعد الالف والثلاثمئة \* من هجرة  
 من اتخذه الله من خيرة خلقه \* كتب ذلك

حسن بن احمد الحنفي مدير المطبعة

النظامية كان الله له \* وختم

باصالحات عمله

أمين

٢٢٢

٢٢

٨

فهرست الاغلاط الواقعة في طبع المتن - ات ليد ان شهاب

صفحة	سطر	خط	جواب
٢٢	١٤	ان عدمه	ون عدمه
٢٧	١٩	واذ	واذا
٣٢	٠٤	لث	لث
٦٠	٠٨	عوت	عوت
٦٥	١	ولوشقا	ولاشقا
٧٢	١٧	ويكون	ويكون
٧٦	٦	لار	لان
٨١	١٢	انما	انما
٩١	١١	نقى	نقى
٩٥	٠٢	ن	ن
١٠٠	١٤	ين	ان
١٠٠		و	وذا
١١٦	١١	اعمل	شس
١٣٠	١٣	ف	ف
١٣٣	١٤	فج	فج
٢٠٥	٠٣	دس	دس
٢١٨	٢٠	عند	وعد
٢٢٤	١٢	ب	ب
٢٤٩	١٨	و	بش وها
٢٥٦	١٠	ل	حز

فهرست كتاب الفتوحات للسيد ابن شهاب

مضمون	ف	مضمون	ف
اب ميراث الخشي وافتقودوا لمل	١٦٦	خطبة الكذب	١٠٣
فصل في ارت المفقود	١٧٥	الكلام على بسمله وما بعده	١٠٤
فصل في ارت الحد	١٨١	باب علم افراض اخ	١١٤
فصل في ارت الغر في ونحوهم	١٨٩	ب نمروض اندر في كتاب الله	١٤٠
اب في الرد	١٩١	اب في عصاة	١٥٣
اب في ذري الارحام	٢٠٠	اسئلة مشتركة	١٦٥
الكلام على مذهب اهل التذليل	٢٠٤	اب - يجب	١٦٧
الكلام على مذهب اهل القرا به	٢١٣	ب في حد ولا حرة	١٧٦
اب في قصص اتمركات	٢٢٤	لا كدرية	١٨٦
انتهاء ان	٢٥٤	اب في لارت الولاء	١٨١
خاتمة اشرح وفيها ثلاثة نصي	٢٥٥	ب في حساب وادون الله	١٩٤
الفصل الاول في المنبات	٢٥٦	ب في شمل وان داخل وانوافي	١٩٥
المجلد ١ في منشاء النسب	٢٥٦	واتابن	
الفصل الثالث في الانا	٢٥٦	اب في تعجب اسئل	١٠٨
رأية الختام	٢٦٥	ب في .. صحت	١٢٨

مجموعه

51A

